

أثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات  
وطول فترة إرتباطه بعميله على جودة حكمه المهني  
بشأن الإستمرارية - دراسة تطبيقية على الشركات  
المقيدة بالبورصة المصرية

د/هى محمد زكى محمد على

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

ملخص البحث

استهدف البحث دراسة واختبار مدى تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعميله، على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية. وذلك كله بالتطبيق على الشركات، غير المالية، المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٨. وقد توصل الباحث، فى ظل التحليل الأساسى، إلى وجود تأثير سلبى لمعنى لدرجة التخصص الصناعى لمراقب الحسابات، ووجود تأثير إيجابى لمعنى لطول فترة ارتباطه بعميله، كل على حده أو معاً، على جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية. فضلاً عن اختلاف الأثر المجمع لهما باختلاف الوضع المالى لعميل المراجعة ودرجة تعقد صناعته، ووجود تأثير سلبى ومعنوى لمستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية، كمتغير رقابى، فى ذلك الصدد. كما توصلت الدراسة فى ظل التحليل الإضافى إلى أفضلية معالجة المتغيرات الإضافية بالتحليل الأساسى، فضلاً عن معنوية تأثير درجة التعثر المالى للسنة السابقة ونسبة السيولة السريعة وعدم معنوية تأثير حجم شركة عميل المراجعة، كل على حده، كمتغيرات رقابية، على جودة هذا الحكم المهني. وأخيراً توصلت الدراسة، فى ظل تحليل الحساسية، إلى أفضلية المقاييس المستخدمة فى ظل التحليل الأساسى لاختبار العلاقات التأثيرية محل الدراسة، وهو الأمر الذى دعم الباحث فى اختياره للمقاييس المستخدمة للتحقق من تلك العلاقات فى بيئة الأعمال والممارسة المهنية المصرية. **الكلمات المفتاحية:** درجة التخصص الصناعى لمراقب الحسابات، طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميله، جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية.

## Abstract

**The research aims** to study and test **effect both of** the degree of auditor's industrial specialization and the length of his engagement with his client, on his professional judgment quality regarding going concern of companies, **in a Sample** Companies Listed in the Egyptian Stock Exchange (EGX) during period from 2016 to 2018.

**The results of Fundamental Analysis concluded** the existence of Negative significant effect of the Auditor's degree of industrial specialization and existence of Positive significant effect of the length of his engagement with his client, whether alone or in combination, on auditor's professional judgment quality regarding going concern of companies. **And** this relationship varies with audit client's financial position and degree of complexity of his industry. **Finally** there is a Negative significant effect of level for Management's disclosure about going concern, as a control variable in this regard.

**As for the results of Additional Analysis, the study concluded** that the best processing methods for additional variables are those processing used in the study Fundamental Analysis. As well as the existence of significant effect of degree financial distress previous and Quick Ratio, and Nonsignificant Effect of size, as control variables, on auditor's professional judgment quality regarding going concern of companies, in this regard

**Finally with regard to Sensitivity Analysis** the study concluded that best measurement tools are those measurements used in the fundamental Analysis compared to measurements used in Sensitivity analysis. which supports the researcher choice for the measurement tools used to investigate the same relationships in the Egyptian business and professional environment.

**Key Words:** Degree of auditor's industrial specialization, length of auditor's engagement with his client, Professional judgment Quality regarding going concern of companies.

## ١ - مقدمة البحث

لاشك أن جودة ونفعية المعلومات المحاسبية المُفصح عنها بالتقارير المالية<sup>(١)</sup>، خاصة إذا كانت ملائمة Relevance وذات تمثيل صادق Faithful Representation<sup>(٢)</sup>، تُدعم ثقة مختلف أصحاب المصالح Stakeholders للاعتماد عليها في عميلة اتخاذ مختلف قراراتهم الاقتصادية والوقوف على مدى الاستقرار المالي للشركات<sup>(٣)</sup>. ونتيجة للتطورات في بيئة الأعمال وزيادة حدة المنافسة، أشار البعض (Osman et al., 2016؛ على، ٢٠١٧؛ Nurbaiti and Permatasari, 2019) إلى إمكانية مواجهة الشركة حالة من حالات الركود الاقتصادي المؤثرة سلباً في قدرتها على سداد التزاماتها، وهو ما يعرف بتعثرها المالي Financial Distress، والذي قد ينعكس سلباً على فقدان معلوماتها المحاسبية لخاصية التمثيل الصادق، ويشير لاحتمالية عدم قدرتها على الاستمرار<sup>(٤)</sup> مستقبلاً.

ونتيجة للأزمة المالية العالمية وانهيار العديد من الشركات، كشركة أنرون للطاقة الأمريكية، خاصة في مطلع القرن الحادي والعشرين، أشار البعض (عباس، ٢٠١٧؛ Hapsoro and Suryanto, 2017) لزيادة الآراء السلبية بخصوص الأداء الحالي لمراقبي الحسابات فيما يتعلق بمسئوليتهم عن الاستمرارية، وهو ما أدى لاهتمام المنظمات المهنية، بتطوير معايير المراجعة التي

(١) وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١)، تتضمن التقارير المالية عدة مكونات أساسية وهي؛ القوائم المالية (المعدة بصفة أساسية لتلبية احتياجات المستخدمين، مرفقات القوائم المالية (كقرير الإدارة التنفيذية)، الأدوات الأخرى المساعدة للإفصاح عن المعلومات كالجداول، والمعلومات الأخرى كالنسب المالية والمعلومات عن المسؤولية البيئية والاجتماعية.

(٢) وفقاً لتحليل الإطار المفاهيمي (SFAC No. 8)، الصادر عن FASB بالاشتراك مع IASB في ٢٠١٠ لتحسين الإطار المفاهيمي للتقارير المالية بما يعكس اتجاه المجلسين نحو تطبيق محاسبة القيمة العادلة واعتبار خاصية الملاءمة، إحدى الخصائص الأكثر جوهرية من بين مختلف الخصائص النوعية للمعلومات، يمكن تعريف ملاءمة المعلومات المحاسبية على أنها قدرتها على إحداث تغيير في قرارات مستخدميها بالمساعدة في تقييم أو تأكيد أو تصحيح هذه القرارات بشأن الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، وذلك بكونها ذات قيمة تنبؤية Predictive Value وقيمة تأكيدية Confirmatory Value، بينما يعبر التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية عن إنتاج معلومات تتصف بالاكتمال Completeness والحيادية Neutrality والخلو من الأخطاء الجوهرية Freedom from Error.

(٣) يعتمد الباحث على مصطلح الشركة Company، باعتباره أحد مترادفات مصطلح الوحدة الاقتصادية Economic Entity، ليعني بها التنظيم الاقتصادي الذي يستهدف تحقيق مستوى مرضٍ من الأرباح. وذلك لتحقيق الاتساق بالبحث.

(٤) يتضح من تحليل الإصدارات المهنية (ISA No. 200; ISA No. 570) إمكانية النظر لاستمرارية الشركات Going Concern، باعتباره أحد الافتراضات المحاسبية Assumption، على الرغم من إشارة معيار (ISA No. 570) له باعتباره أساس محاسبي Accounting Basic، على أنه قيام إدارة الشركة بإعداد قوائمها المالية بافتراض استمرار عملياتها لفترة مستقبلية متوقعة، ما لم تنتهي التصفية أو إيقاف عملياتها، سواء برغبتها أو رغماً، عنها للوفاء بالتزاماتها. كما تقع مسؤولية تطبيق ذلك الافتراض على عاتق إدارة الشركة.

تحكم سلوك مراقب الحسابات في إصداره لحكم مهني بشأن الاستمرارية، كـمـعـيـار المراجعة الدولي المعدل (ISA No. 570)<sup>(6)</sup>.

ووفقاً للمسئولية المهنية التي تقع على عاتق مراقب الحسابات، من خلال ضرورة التزامه بمتطلبات معايير المراجعة الخارجية المتعارف عليها GAAS والوفاء بمسئوليته وفقاً للإصدارات المهنية، خاصة (ISA No. 300; ISA No. 315; ISA No. 570)، ونظراً لإمكانية اعتبار عملية المراجعة الخارجية، وفقاً لأحد تعريفاتها، بمثابة سلسلة من الأحكام المهنية Professional Judgments، التي يجب أن تتسم بالجودة (Arens et al., 2014؛ خليل، ٢٠١٧؛ السيد، ٢٠١٨). فيمكن القول أن من أهم مجالات الأحكام المهنية لمراقب الحسابات، هو حكمه بشأن الاستمرارية. وفي ذلك السياق أشار البعض (السيد، ٢٠١٨؛ Gul et al., 2018)، أيضاً، لارتباط جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات، بصفة عامة، باختلاف مجال ذلك الحكم، بمجموعة من المحددات ذات الصلة بمراقب الحسابات ومنشأته وعميله وبيئة الممارسة المهنية.

ويتفق البعض (Chiang and Lin, 2012؛ Havasi and Darabi, 2016؛ محمد، ٢٠١٨؛ Hapsoro and Santoso, 2018؛ Narayanaswamy and Rsgunandan, 2019) على اعتبار درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعمله، كل على حده أو معاً، من أهم المحددات المؤثرة على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية. كما أشار البعض (Sengers, 2017؛ السيد، ٢٠١٨؛ Nurbaiti and Permatasari, 2019) لإمكانية اختلاف تلك العلاقة التأثيرية بمجموعة من المحددات ذات الصلة بشركة عميل المراجعة، تحديداً، وضعه المالي ودرجة تعقد صناعته. كما توصل كل من (Mayew et al., 2015؛ Krishnan et al., 2015)، أيضاً، لإمكانية تأثير مستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية على جودة الحكم المهني في ذلك الصدد. ولذا فإن السؤال الأكثر منطقية الآن هل يمكن إيجاد دليل عملي على تلك العلاقات بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟، هذا ما سيجيب عنه البحث الحالي نظرياً وعملياً.

## ٢ - مشكلة البحث

نتيجة لإشارة البعض (السيد، ٢٠١٨؛ محمد، ٢٠١٨؛ Krishnan et al., 2018؛ Nurbaiti and Permatasari, 2019) إلى اعتبار الخصائص النوعية لمراقب الحسابات، تحديداً درجة

(6) صدر معيار المراجعة الدولي المعدل (ISA No. 570) عن مجلس معايير المراجعة والتوكيد المهني الدولية IAASB، في يناير عام (٢٠١٥) بعنوان الاستمرارية Going Concern، ليحل محل (ISA No. 570) الصادر عام (٢٠٠٩).

تخصصه الصناعي وطول فترة ارتباطه بعمله، من الخصائص الأكثر جوهرية في التأثير على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية، فيشير ذلك للدور التآثري لتلك الخصائص للارتقاء بمستوى جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات في ذلك الصدد.

وفي ضوء ما سبق، يمكن التعبير عن مشكلة البحث في كيفية الإجابة على الأسئلة التالية، نظريًا وعمليًا؛ هل تؤثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية؟، هل يؤثر طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعمله على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية؟، هل تؤثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعمله معًا على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية؟ وهل يختلف ذلك التأثير باختلاف الوضع المالي لشركة عميل المراجعة ودرجة تعقد صناعته، كمتغيرين معدلين؟، وأخيرًا إذا كانت الدراسات السابقة، وتجارب بعض الدول، تؤكد على تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعمله، كل على حده أو معًا، على جودة ذلك الحكم المهني، واختلاف ذلك الأثر المجمع لهما، بهذين المتغيرين المعدلين، فهل يوجد دليل عملي على هذه العلاقات في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟ وإن وجد فما هي دلالاته المهنية لمختلف أصحاب المصالح؟.

### ٣ - هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى التحقق من مدى تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعمله، على جودة حكمه المهني بشأن استمرارية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، سواء أكان ذلك بصورة منفردة أو مجتمعة، فضلًا عن التحقق من مدى اختلاف الأثر المجمع لها باختلاف الوضع المالي لشركة عميل المراجعة ودرجة تعقد صناعته، كمتغيرين معدلين.

### ٤ - أهمية ودوافع البحث

تنبع أهمية البحث الأكاديمية من مسابرة للبحوث التي عُنت بدراسة واختبار الدور التآثري لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعمله، بصورة منفردة أو مجتمعة، على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية. كما تكمن أهمية البحث العملية في كونه يسعى إلى اختبار تلك العلاقات في الشركات، غير المالية، المقيدة بالبورصة المصرية. وهو مجال بحثي يعاني من ندرة نسبية في مصر.

ورغم كثرة دوافع البحث إلا أن أهمها؛ مسايرة الجدل الأكاديمي حول مدى تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعميله على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية، ومدى اختلاف تلك العلاقة بمتغيرين معدلين، وهو ما يشير لمحاولة الباحث في تبينه لمدخل شبه متكامل للأبعاد التي يمكنها التأثير على جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات في ذلك الصدد. فضلاً عن إيجاد دليل عملي على مدى صحة تلك العلاقات من عدمه، من خلال إتباع منهجية متكاملة. وأخيراً مسايرة اتجاه البحوث الأجنبية، ذات الصلة، بإجراء تحليل أساسي وإضافي وكذا تحليل الحساسية، للتغلب على نقص يكاد يكون متكرراً في غالبية البحوث المصرية في هذا الشأن.

## ٥ - حدود البحث

يقصر هذا البحث على دراسة واختبار أثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعميله، على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية، وذلك في عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٨. وبالتالي يخرج عن نطاق البحث اختبار تلك العلاقة بالشركات غير المقيدة بالبورصة المصرية وتلك التي تعد قوائمها المالية بعملة أجنبية، وكذا المؤسسات المالية، والمحددات الأخرى لحكم مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية (مثل؛ التصنيف الائتماني للشركة ومستوى الإفصاح غير المالي) وكذا المتغيرات المعدلة الأخرى (مثل؛ طبيعة ودرجة تركيز الملكية وهيكل التمويل) وأخيراً فإن قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط تحديد مجتمع وعينة الدراسة.

## ٦ - خطة البحث

سوف يستكمل البحث على النحو التالي:

- ١/٦. تحليل العلاقة بين درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وجودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية واشتقاق الفرض الأول للبحث (ف١).
- ٢/٦. تحليل العلاقة بين طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميله وجودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية واشتقاق الفرض الثاني للبحث (ف٢).
- ٣/٦. تحليل العلاقة بين درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعميله معاً وجودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية واشتقاق الفرض الثالث للبحث (ف٣) وفرعياته.
- ٤/٦. منهجية البحث.

٥/٦. النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

## ١/٦- تحليل العلاقة بين درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وجودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية واشتقاق الفرض الأول للبحث (ف ١)

وفقاً لمفهوم وهدف المراجعة الخارجية، كخدمة توكيدية تصديقية تقليدية، يمكن القول بأنها عملية مهنية تمر بسلسلة متواصلة من القرارات والأحكام المهنية<sup>(٦)</sup>، التي يصدرها مراقب الحسابات، بدءاً بمرحلة قبول التكليف، مروراً بمرحلتى تخطيط وأداء إجراءات المراجعة لجمع وتقييم الأدلة، وإنهاء بمرحلة صياغة الرأي وإعداد التقرير (KPMG, 2014؛ Arens et al., 2014؛ السيد، ٢٠١٨).

وبشأن ماهية جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات ومقاييسها. يتضح من تحليل بعض الدراسات والإصدارات السابقة؛ (ISA No, 200; ASA No, 200; CICPA, 2015<sup>(٧)</sup>؛ Setianwan and Iswari, 2016؛ خليل، ٢٠١٧؛ السيد، ٢٠١٨) عدم وجود تعريف محدد متفق عليه للحكم المهني<sup>(٨)</sup>، إلا أننا يمكننا تعريفه، في سياق عملية المراجعة الخارجية التقليدية، على أنه "عملية تقييم موضوعي، من جانب مراقب حسابات، لديه القدر الكافي من المهارات والقدرات والمعرفة، التي تؤهله لاتخاذ قراره المناسب، في ظل وجود إجراءات بديلة، وذلك بما يتلاءم مع الظروف المحيطة بأعمال التكليف، ووفقاً لما حددته المعايير المهنية وقواعد آداب وسلوك المهنة"<sup>(٩)</sup>.

(٦) أشارت دراسة خليل (٢٠١٧) إلى أن استخدام مصطلح "الحكم" لأول مرة يرجع لبداية القرن الثالث عشر، ليعبر عن عدة نواحي، وهي؛ الرأي الذي يعتمد على التفكير المنطقي، التصرف أو العملية اللازمة لاتخاذ قرار بعد التفكير المنطقي، التصرف الذي يتعلق بالحكم على شخص أو شيء محدد، والقدرة على اتخاذ قرار جيد بشأن ما يجب القيام به. كما تطلق كلمة "مهني" على العمل الذي يتطلب تدريباً وتعليماً ومهارات خاصة، ويتم أدائه بواسطة شخص ينتمي لمهنة معينة، بما يتوافق مع قواعد آدابها وسلوكياتها.

(٧) (CICPA): The Chinese Institute of Certified Public Accountants (٧) مجمع المحاسبين القانونيين الصيني

(٨) أشارت دراسة خليل (٢٠١٧) لاستهداف الأحكام المهنية تقييم مجموعة من البدائل المتاحة للوصول من خلالها لحكم مهني سليم، فضلاً عن إمكانية تعريف الحكم المهني، بصفة عامة، على أنه "عملية تقييم أو تكوين للرأي بما يتفق مع المعايير الفنية والأخلاقية للمهنة، من خلال التأهيل والخبرة والمعرفة والمهارات واستخدام التفكير المنطقي لاتخاذ قرار بشأن ما يجب القيام به".

(٩) يعتقد الباحث وفقاً لتحليل (KPMG, 2014؛ خليل، ٢٠١٧؛ السيد، ٢٠١٨) بأنه من الضروري التفرقة بين، عملية اتخاذ القرار Decision التي تتضمن مجموعة من الخطوات، وهي؛ تحديد المشكلة وجمع المعلومات، تحديد البدائل المتاحة، تقييم البدائل، الوصول لأفضل بديل، اختيار وتطبيق البديل الأمثل، ومتابعة تنفيذه. القرار Decision الذي يمكن النظر على أنه "إجراء أو تصرف يتم اتخاذه لأداء مهمة معينة أو حل مشكلة ما وينطوي على عملية اختيار بين بديلين على الأقل، والحكم Judgment، الذي يمكن اعتباره عملية التقييم الموضوعي التي تسبق الإجراء أو التصرف المحدد، في كل مرحلة من مراحل عملية اتخاذ القرار.

وبناء على ذلك وفي ضوء تحليل الدراسات والإصدارات المهنية السابقة (ISA No. 570)؛ Hapsoro and Santoso, 2018؛ AS No. 2415؛ ISA-NZ No. 570؛ عباس، ٢٠١٧؛ Nurbaiti and Permatasari, 2019) يمكن تعريف الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية<sup>(١٠)</sup>، على أنه؛ "عملية تقييم موضوعي، من جانب مراقب حسابات، لديه القدر الكافي من المهارات والقدرات والمعرفة، التي تؤهله لاتخاذ قراره المناسب بشأن مدى جوهرية واحتمال تحقق الأحداث والظروف، التي تؤدي مجتمعة أو منفردة، لشك جوهرى فى قدرة الشركة على الاستمرار، ومدى ملاءمة إفصاح الإدارة عنها، وذلك كله وفقا لما حددته المعايير المهنية وقواعد آداب وسلوك المهنة".

كما يتضح، أيضاً، من تتبع الدراسات والإصدارات السابقة (ISA No. 200)؛ CICPA، 2015؛ السيد، ٢٠١٨) عدم الاتفاق على تعريف محدد لجودة الحكم المهني، عامة وبشأن الاستمرارية خاصة، نتيجة لاعتبارها مفهوماً نسبياً قد يختلف باختلاف وجهات نظر أصحاب المصالح، إلا أننا نعتقد بإمكانية تعريف جودة الحكم المهني بشأن الاستمرارية<sup>(١١)</sup>، وفقاً (شحاته، ٢٠١٥؛ Saha and Roy, 2016)، على أنها، "قدرة مراقب الحسابات على التقييم الموضوعي للبدائل المتاحة، واختياره للبدائل الملائم للظروف المحيطة بمجال حكمه المهني بشأن الاستمرارية، وذلك فى ضوء التزامه بالمعايير المهنية وقواعد آداب وسلوكيات المهنة".

ونتيجة لانعكاس عدم وجود تعريف محدد لجودة الحكم المهني بالتبعية على عدم إمكانية وجود مقياس محدد، ومتفق عليه لها، فيمكن الاستناد على مجموعة من المؤشرات الدالة على مدى توافر تلك الجودة. وفى ذلك الصدد أوضح البعض (Junaidi et al., 2016)؛ خليل،

<sup>(١٠)</sup> بناء على تحليل الدراسات والإصدارات المهنية السابقة، والتي منها (ISA No. 570؛ AS No. 2415؛ عباس، ٢٠١٧؛ Hapsoro and Santoso, 2018؛ Nurbaiti and Permatasari, 2019) يتمثل مجال الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية فى كل من؛ تقييم مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لافتراض الاستمرارية كأساس محاسبي، تقييم مدى صحة الافتراضات التي اعتمدت عليها الإدارة فى إعداد قوائمها المالية، تقييم مدى كفاية الإفصاح عن أى أحداث جوهرية (سواء أكانت مالية أو تشغيلية أو أخرى) قد تؤدي للشك فى قدرة الشركة على الاستمرار، تقييم مدى جدوى خطط الإدارة الموضوعية لمواجهة تلك الأحداث، الحكم على مدى كفاية إجراءات المراجعة ذات الصلة وما إذا كان هناك حاجة لإجراءات إضافية فى ظل تأخر الإدارة عن إصدار قوائمها المالية بسبب أحداث تتعلق بالاستمرارية.

<sup>(١١)</sup> تعرف جودة المراجعة Audit Quality، على أنها "قدرة مراقب الحسابات على الكشف، والتقارير عن، التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية، وذلك فى ضوء التزامه بالمعايير المهنية وقواعد آداب وسلوكيات المهنة" وفقاً لتحليل (شحاته، ٢٠١٥؛ Saha and Roy, 2016).



Quantitative (١٢) إمكانية الاعتماد على مجموعة من المقاييس الكمية (٢٠١٨؛ السيد، Measures، (كإعادة إصدار القوائم المالية Financial Statement Restatement، وخطر التقاضي Litigation Risk لمراقب الحسابات، ونتائج برامج الفحص الداخلي والخارجي من قبل مجلس الرقابة على أعمال مراقبي حسابات الشركات المقيدة بالبورصة الأمريكية PCAOB) من جهة، ومجموعة من المقاييس النوعية Qualitative Measures (كمدى اتساق Consistency الحكم المهني لمراقب الحسابات في مجالات متجانسة، ومدى دقة أو سلامة Accuracy حكمه المهني، ودرجة إجماع Consensus مراقبي الحسابات على الحكم المهني المتعلق بمجال تكليف محدد)<sup>(١٣)</sup> من جهة أخرى.

وأخيرا يتضح من تحليل الدراسات السابقة (CICPA، Nurim and Harjanto, 2015؛ Setianwan and Cahan and Sun, 2015؛ Plumlee et al., 2015؛ 2015؛ 2016؛ Iswari, 2016؛ Junaidi et al., 2016؛ Cellica and Kurnia, 2016؛ خليل، ٢٠١٧؛ Gul et al., 2018؛ السيد، ٢٠١٨) إمكانية تقسيم محددات جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات، عامة، وبشأن الاستمرارية خاصة، إلى ثلاث مجموعات؛ حيث تعبر المجموعة الأولى عن المحددات ذات الصلة بمراقب الحسابات ومنشأته، والتي منها؛ أتعاب عميلة المراجعة، حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات و/أو منشأته، طول فترة ارتباط مراقب الحسابات و/أو منشأته بعميل المراجعة، خبرة مراقب الحسابات، مدى التزام مراقب الحسابات بسلوكيات وأخلاقيات المهنة والتي تستند على مستوى الالتزام الأخلاقي السائد داخل منشأته.

بينما تتمثل المجموعة الثانية في المحددات ذات الصلة بعميل المراجعة، والتي منها؛ الوضع المالي لعميل المراجعة، مدى تعقد صناعة عمليات عميل المراجعة، مدى تفعيل آليات حوكمة

<sup>(١٢)</sup> استند الباحث في تعريفه لجودة الحكم المهني ومقاييسه على نفس النهج المتبع بتعريف ومقاييس جودة المراجعة، نظرا للعلاقة الوثيقة فيما بينها، وانعكاس جودة حكم مراقب الحسابات في نهاية الأمر بالتبعية إيجابا على فاعلية وكفاءة عملية المراجعة. كما يعتقد الباحث بإمكانية استناد المقاييس الكمية لجودة الحكم المهني، على مقاييس جودة المراجعة، والتي منها، أتعاب عميلة المراجعة، إعادة إصدار القوائم المالية وفقا (شحاته، ٢٠١٥؛ Saha and Roy, 2016).

<sup>(١٣)</sup> في نفس السياق اعتمد (Junaidi et al., 2016؛ Budisantoso et al., 2017) في قياس جودة الحكم المهني بشأن الاستمرارية بدلالة مدى سلامة (دقة) ذلك الحكم كمتغير ضمني (١٠٠)، يأخذ القيمة (١) في ظل الاتساق بين رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية ومخرجات أحد نماذج التنبؤ بالتعثر المالي ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك، وهو ما سيتم الاستناد عليه بالدراسة التطبيقية لاحقا.

الشركات وفاعلية لجنة المراجعة بشركة عميل المراجعة، مدى ضعف هيكل الرقابة الداخلية (ICS) لشركة عميل المراجعة، حجم شركة عميل المراجعة، درجة التعثر المالي لشركة عميل المراجعة، مدى استقرار النسب المالية لشركة عميل المراجعة على مدار الفترات الزمنية. وأخيراً تتمثل المجموعة الثالثة في المحددات ذات الصلة ببيئة الممارسة المهنية، والتي منها؛ مدى قوة البيئة التشريعية والتنظيمية الحاكمة لأداء عمل شركة عميل المراجعة، مدى وجود جهات مهنية رقابية وإشرافية للتفتيش الخارجى، مدى تحول شركة عميل المراجعة لتطبيق المعايير المحاسبية على أساس المبادئ بدلاً من المعايير على أساس القواعد.

وتركيزاً على درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، نظراً لجوهرية تأثيرها على جودة حكمه المهني عامة، وبشأن الاستمرارية خاصة، واعتبارها أحد أهم مواطن تحقيق منشآت المحاسبة والمراجعة لمزايا تنافسية، وبدءاً بتعريف التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، فيتضح من تحليل الدراسات السابقة (Bergen, 2013؛ Sarwoko and Agoes, 2014؛ Arens *et al.*, 2014؛ Omidfar and Moradi, 2015؛ Al Bhoor and Kjamees, 2016؛ Havaso and Darabi, 2016؛ الصيرفي، ٢٠١٧؛ Hapsoro and Santoso, 2018) عدم وجود تعريف محدد ومتفق عليه له، إلا أننا نعتقد بإمكانية تعريفه على أنه "مدى إلمام مراقب الحسابات بمقومات مهنة المراجعة، وفهمه المتعمق وخبرته المتخصصة<sup>(١٤)</sup> بطبيعة صناعة عميل المراجعة والتحديات التشغيلية التي تواجهها وكيفية تطبيق مختلف المعالجات المحاسبية الخاصة بها، وتطويع ذلك كله لاتباع مناهج و/أو إجراءات تنعكس بالتبعية على كفاءة وفعالية أدائه لعملية المراجعة".

أما فيما يتعلق بمقاييس التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، فيتضح من تحليل الدراسات السابقة (Bergen, 2013؛ Bills *et al.*, 2013؛ Sarwoko and Agoes, 2014؛ Omidfar and Moradi, 2015؛ Al Bhoor and Kjamees, 2016؛ Havaso and Darabi, 2016؛ الصيرفي، ٢٠١٧؛ Hapsoro and Santoso, 2018) اعتمادها على نوعى من المقاييس، وهما؛ مدى التخصص الصناعي لمراقب الحسابات من عدمه (حيث يعتبر مراقب الحسابات متخصصاً صناعياً في ظل؛ كونه من مراقبي الحسابات الأكثر خبرة "الأقدم" Seniority لدى منشأة المحاسبة والمراجعة أو فى ظل استحواده على نسبة معينة من الحصة السوقية فى قطاع معين تتراوح بين (١٠% - ٣٣%) أو فى ظل حصوله على ٢٠% من أتعاب أداء عملية المراجعة

(١٤) أشارت دراسة الصيرفي (٢٠١٧) إلى إمكانية تعريف خبرة مراقب الحسابات المتخصصة Auditor Expertise على أنها امتلاكه لمساحة عريضة من المعرفة والمهارة العملية التي تمكنه من أداء عملية المراجعة الخارجية فى قطاع صناعى معين.

في قطاع صناعي معين}، ودرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات { محسوبة على أساس الحصة السوقية لأحد هذه القيم؛ إجمالي الأصول أو إجمالي المبيعات أو عدد العملاء أو الأتعاب، كقيم مطلقة، أو الاعتماد على اللوغاريتيم الطبيعي لأي من تلك القيم<sup>(١٥)</sup>.

وعلى نفس النحو أشار البعض (Sarwoko and Agoes, 2014؛ Arens *et al.*, 2014؛ Hapsoro and Kjamees, 2016؛ موسى وفتوحه، ٢٠١٦؛ الصيرفي، ٢٠١٧؛ Hapsoro and Santoso, 2018 إلى تحقيق منشآت المحاسبة والمراجعة العديد من المنافع الناجمة عن درجة التخصص الصناعي لمراقبي الحسابات لديها، والتي منها؛ زيادة كفاءة وفعالية اختيار وتطبيق إجراءات المراجعة المستند عليها، زيادة القدرة على تطوير إجراءات المراجعة بحيث تتناسب مع طبيعة صناعة عميل المراجعة، انجاز مهام المراجعة بشكل أكثر كفاءة وفعالية، الاستفادة من وفورات الحجم نظرا لقدرة منشآت المحاسبة والمراجعة على توجيه وتكثيف أنشطة التدريب والتأهيل المهني نحو صناعة معينة، تخفيض مخاطر أعمالها المهنية *Audit Firm Business Risk*، وتكوين كوادر ذات خبرة<sup>(١٦)</sup>.

وأخيرا بشأن العلاقة بين درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وجودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية، فقد توصل البعض (Chiang and Lin, 2012؛ Omidfar and Moradi, 2015؛ Havasi and Darabi, 2016؛ Hapsoro and Suryanto, 2017؛ Hapsoro and Santoso, 2018؛ محمد، ٢٠١٨) لتأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات إيجابا

<sup>(١٥)</sup> يعتقد الباحث بأفضلية الاعتماد على مقياس درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، نظرا لاعتباره أكثر دقة في التعبير عن مدى تخصص مراقب الحسابات من عدمه، نتيجة لاعتماده على بيانات فعلية وفقا لعينة الدراسة بدلا من الاعتماد على نسب محددة وفقا للدراسات السابقة والتي قد لا تتناسب مع بيئة الممارسة المهنية المصرية. وتحقيقا للاتساق في مختلف طيات البحث سيعتمد الباحث على مصطلح درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات عند الإشارة لذلك المتغير.

<sup>(١٦)</sup> على الرغم من تلك المنافع أشار البعض (Sarwoko and Agoes, 2014؛ موسى وفتوحه، ٢٠١٦؛ الصيرفي، ٢٠١٧) لوجود عدة أوجه قصور للتخصص الصناعي والتي تتمثل في كل من؛ تركيز منشآت المحاسبة والمراجعة على صناعات معينة تنسم بالجاذبية أكثر من غيرها من الصناعات، الحاجة للمزيد من الموارد المالية لتطوير المهارات اللازمة للتخصص الصناعي، احتمالية زيادة مخاطر الأعمال الناجمة عن عدم التنوع في عملاء منشأة المحاسبة والمراجعة، الحد من تنمية الخبرات والمهارات العامة لصالح تنمية الخبرة المتخصصة. ويعتقد الباحث بإمكانية تحقق أوجه قصور التخصص الصناعي، خاصة في ظل التخصص الصناعي لمنشآت المحاسبة والمراجعة ذاتها، واقتصارها على أداء عملية المراجعة لصناعة معينة دون غيرها، فضلا عن إمكانية الاستفادة من المنافع الناجمة عن التخصص الصناعي في ظل انتماء مراقبي حسابات متخصصين صناعيا لمنشأة المحاسبة والمراجعة، كل منهم متخصص في صناعة معينة، وهو الأمر الذي يؤيد اعتماد الباحث على التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وليس التخصص الصناعي لمنشأة المحاسبة والمراجعة التي ينتمي إليها مراقب الحسابات في مجال البحث الحالي.

على جودة حكمه المهني عامة، وبشأن الاستمرارية خاصة، نتيجة لكونه أكثر خبرة ودراية بعمليات صناعة عميل المراجعة فضلاً عن قدرته على تحديد الأحداث الجوهرية التي قد تثير الشك في قدرة الشركة على الاستمرار بشكل كفاء وفعال، وزيادة حرصه في الحفاظ على سمعته المهنية وتجنبه التعرض للمسئولية القانونية، هو الأمر الذي ينعكس إيجاباً على سلامة رأيه بشأن الاستمرارية، المتوقف على زيادة جوده حكمه المهني في ذلك الصدد بالطبع. كما أشارت دراسة عباس (٢٠١٧) لتأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، معبراً عنه بزيادة خبرته، على زيادة جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية، ومن ثم سلامة رأيه.

وعلى النقيض من ذلك توصل البعض (Osman *et al.*, Habib, 2013؛ Bergen, 2013) وOsman *et al.*, 2016) لعدم معنوية التأثير الإيجابي لدرجة التخصص الصناعي على جودة الحكم المهني عامة، وبشأن الاستمرارية خاصة، على الرغم من إشارتها لجوهرية ذلك الأثر ومدى مردوده الإيجابي على جودة الحكم المهني لمراقبي الحسابات ومن ثم انعكاسه على جودة التقارير المالية ومساهمة في ترشيد مختلف قرارات أصحاب المصالح. وعلى نفس النحو توصلت دراسة Chiang *et al* (2015) لوجود تأثير سلبي لدرجة التخصص الصناعي على احتمالية إصدار مراقب الحسابات لرأى بشأن الإستمرارية، الأمر الذي يشير لاحتمالية انخفاض جودة حكمه المهني في ذلك الصدد.

ويخلص الباحث من تتبع التطور التاريخي للدراسات السابقة، والتي منها (Havasi and Darabi, 2016؛ عباس، ٢٠١٧؛ Hapsoro and Suryanto, 2017؛ Hapsoro and Santoso, 2018؛ محمد، ٢٠١٨) إلى وجود اتفاق بين أغلبها على التأثير الإيجابي لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على جودة حكمه المهني، خاصة بشأن الاستمرارية. على الرغم من إشارة البعض (Osman *et al.*, 2016؛ Bergen, 2013؛ Habib, 2013) لعدم معنوية ذلك التأثير، وتوصل دراسة Chiang *et al* (2015) لوجود تأثير سلبي للتخصص الصناعي على جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات.

وبتحليل تلك الدراسات منهجياً، اتضح اعتماد أغلبية الدراسات (Chiang and Lin, 2012؛ Bergen, 2013؛ Omidfar and Moradi, 2015؛ Chiang *et al.*, 2015؛ Osman *et al.*, 2016) على أسلوب تحليل المحتوى من خلال إجراء دراسة تطبيقية، عن طريق استخدام وتحليل البيانات الفعلية الواردة بالقوائم المالية، وتطبيق نماذج الانحدار، وتبنى (عباس، ٢٠١٧؛ Hapsoro and Suryanto, 2017) أسلوب الدراسة التجريبية، واتباع محمد (٢٠١٨) أسلوب

الدراسة المسحية بالاعتماد على قوائم الاستقصاء، وأخيرا اعتماد (2013) Habib على التحليل البعدي Meta Analysis للدراسات السابقة ذات الصلة<sup>(١٧)</sup>. وهو الأمر الذي يبرر توجه الباحث في اختياره للمنهج التطبيقي لاختبار العلاقة التأثيرية محل الدراسة، باعتبارها أكثر المنهجيات ملاءمة.

هذا مع اختلاف مجال تطبيق تلك الدراسات، حيث اهتمت دراسة (2013) Bergen بالشركات الأمريكية، واعتمدت دراسة (2013) Habib على إجراء تحليل مسحي للدراسات المطبقة في الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ونطرق كل من (Chiang and Lin, 2012; Chiang et al., 2015) للشركات بتايوان، واعتمد (2016) Osman et al على الشركات الماليزية، واهتم (2015) Omidfar and Moradi بالشركات ببورصة طهران، واعتمد Hapsoro and (2017) Suryanto على مراقبي الحسابات بمنشآت المحاسبة والمراجعة في أندونيسيا، واهتم محمد (2018) بمراقبي الحسابات بمنشآت المحاسبة والمراجعة السودانية، وأخيرا استند عباس (2017) على عينة من مديري أمناء الاستثمار بالبنوك ومديري صناديق الاستثمار والمحللين الماليين في مصر.

واستنادًا على ما سبق، يمكن القول بوجود شبه اتفاق فيما بين الدراسات السابقة على التأثير الإيجابي لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على جودة حكمه المهني عامة، وبشأن الاستمرارية خاصة. ذلك مع توصل البعض كدراسة (2016) Osman et al لعدم معنوية ذلك التأثير، وتوصل دراسة (2015) Chiang et al لتأثيره سلبا في ذلك الصدد، وقد يرجع ذلك لاختلاف بيئة تطبيق تلك الدراسات ومنهجيتها ونطاقها الزمني. ذلك بالإضافة لمحدودية الدراسات (Habib, 2013; Chiang et al., 2015; Osman et al., 2016) التي تناولت أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية، وهو الأمر الذي يؤيد توجه الباحث في تحقيقه من ذلك الأثر.

وبناء على ذلك يعتقد الباحث بإمكانية تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية. ونتيجة لتضارب نتائج الدراسات السابقة، بشأن اتجاه العلاقة التأثيرية محل الدراسة، ما بين تأثير إيجابي وسلبى، أو عدم وجود تأثير معنوي، باختلاف بيئة

<sup>(١٧)</sup> اعتمدت دراسة (2013) Habib على أسلوب التحليل البعدي Meta Analysis من خلال إجراء دراسة مسحية لما توصلت إليه الدراسات السابقة ذات الصلة، والاعتماد على الأساليب الإحصائية للتحقق من مدى إتفاق تلك النتائج أو تضاربها.

التطبيق، فيرى الباحث أنه من المنطقي الاكتفاء بالتحقق من مدى وجود العلاقة التأثيرية في بيئة الممارسة المهنية المصرية دون تبني الباحث لاتجاه محدد لتلك العلاقة، وعليه فيمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث، على النحو التالي:

١: تؤثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على جودة حكمه المهني بشأن استمرارية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

## ٢/٦. تحليل العلاقة بين طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميله وجودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية واشتقاق الفرض الثاني للبحث (ف٢)

وتركيزاً على طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميله، باعتبارها أحد محددات جودة حكمه المهني عامة، وبشأن الاستمرارية خاصة، وفقاً للبعض (السيد، ٢٠١٨؛ Gul et al., 2018)، وبدءاً بماهية فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميله، فيتضح من تحليل الدراسات السابقة والتي منها (Cellica and Kurnia, 2016؛ أبوجبل، ٢٠١٧؛ Hapsoro and Santoso, 2018؛ Narayanaswamy and Raghunandan, 2019؛ Nurbaiti and Permatasari, 2019) إتفاقها بشأن إمكانية تعريفها على أنها "الإطار الزمني الذي يصف فترة تعاقد أحد مراقبي الحسابات بعميل محدد في أحد القطاعات الصناعية، لتقديمه خدمة المراجعة الخارجية المالية السنوية التقليدية".

كما يتضح وجود شبه اتفاق فيما بين غالبية الدراسات السابقة التي منها (أبوجبل، ٢٠١٧؛ Hapsoro and Santoso, 2018؛ Narayanaswamy and Raghunandan, 2019؛ Nurbaiti and Permatasari, 2019) بشأن إمكانية قياس طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميله بالاعتماد على عدد السنوات التي يقضيها مراقب الحسابات مع شركة عميل المراجعة. وذلك على خلاف دراسة (Habib (2013 التي أشارت لإمكانية قياسه كمتغير ضمنى يأخذ القيمة (١) إذا كانت فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميله أكثر من ثلاث سنوات ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك. واعتماد دراسة (Chiang and Lin (2012 في قياسه على متغير ضمنى، أيضاً، يأخذ القيمة (١) إذا كانت فترة ارتباط مراقب الحسابات بعمليه أكبر من متوسط عدد سنوات ارتباط مراقبي الحسابات بشركات عملائهم بعينة الدراسة ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك. ويعتقد الباحث بأفضلية الاعتماد على عدد السنوات، كقيمة مطلقة، اتساقاً مع غالبية الدراسات السابقة فضلاً عن اعتبارها أكثر دقة في التعبير عن طول فترة الارتباط.

وعلى نفس النحو يتضح للباحث من تحليل الدراسات السابقة التي منها (Diaz *et al.*, Elder *et al.*, 2015؛ أبوجبل، ٢٠١٧؛ Nurbaiti and Permatasari, 2019) وجود تضارب في الآراء حول انعكاسات طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميله، حيث يرى البعض (Habib, 2013; Narayanaswamy and Raghunandan, 2019) وجود مردود إيجابي لطول تلك الفترة، نظراً لانعكاسها إيجاباً على زيادة خبرة ومعرفة وفهم مراقب الحسابات بطبيعة صناعة عميل المراجعة وأوجه القصور بهيكل الرقابة الداخلية لديه ومن ثم زيادة القدرة على اختيار وتطبيق إجراءات المراجعة الأكثر فاعلية وهو ما ينعكس بالتبعية على تدنية احتمال فشل المراجعة وزيادة جودة حكمه المهني بصفة عامة.

بينما يرى البعض الأخر (Mohamed and Habib, 2013؛ Junaidi *et al.*, 2016؛ أبوجبل، ٢٠١٧) وجود مردود سلبي لطول تلك الفترة، نظراً لاحتمالية انعكاسها سلباً على استقلالية وموضوعية مراقبي الحسابات وانخفاض مستوى الشك المهني لديهم، الأمر الذي ينجم عنه انخفاض جودة أحكامهم المهنية. ويعتقد الباحث بأن التفاوت في الآراء بشأن احتمالية تأثير طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميله على جودة حكمه المهني، بصفة عامة، تؤيد وجهة نظر الباحث ودوافعه في التحقق من ذلك الأثر على جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، بصفة خاصة.

وفيما يتعلق بأثر طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميله على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية، فقد توصل البعض (Chiang and Lin, 2012؛ محمد، ٢٠١٨؛ Hapsoro and Santoso, 2018; Narayanaswamy and Raghunandan, 2019) لوجود تأثير إيجابي لطول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميله على جودة حكمه المهني، بصفة عامة، وبشأن الاستمرارية بصفة خاصة، نتيجة لزيادة معرفته بطبيعة صناعة عميل المراجعة الناجمة عن تكرار أدائه لعملية المراجعة لنفس العميل، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة قدرته على تقييم الأحداث الجوهرية التي قد تثير الشك في قدرة عميله على الاستمرار من عدمه، كما يتضح أنه ليس من الضروري، أيضاً، أن يؤثر طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميله سلباً على استقلاليته وموضوعيته، خاصة في ظل حرص مراقب الحسابات في الحفاظ على سمعته المهنية<sup>(١٨)</sup>.

<sup>(١٨)</sup> على نفس النحو أشارت دراسة أبوجبل (٢٠١٧) إلى أن طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميله، يدعم قدرته على تخفيض الخسائر التي تتولد في الفترات الأولى لتعاقد، كما أن تهديد مراقب الحسابات بإنهاء تعاقد بعد فترة محددة (التي قد تتراوح بين ٣-٣٠)

وعلى النقيض من ذلك توصلت دراسة (Diaz *et al* (2015) إلى انخفاض جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بصفة عامة في السنة السادسة من ارتباطه بعمله وتحسن مستوى الجودة خلال الخمس سنوات الأولى من الارتباط. كما خلص البعض الآخر (Mohamed and Habib, 2016; Junaidi *et al.*, 2013) لوجود تأثير سلبي لطول تلك الفترة في ذلك الصدد، والتي قد ترجع لصورية جودة المراجعة المدركة Perceived Audit Quality الناجمة عن ضعف بيئة الممارسة المهنية والإطار القانوني واللائحي لبيئة عمل شركة عميل المراجعة. وأخيراً توصل البعض (Habib, 2013; Elder *et al.*, 2015; Cellica and Kurnia, 2016; Nurbaiti and Permatasari, 2019) لعدم معنوية تأثير طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعمله على جودة حكمه المهني في ذلك الصدد، والتي قد ترجع، أيضاً، لاختلاف السمات المميزة لبيئة التطبيق.

ويخلص الباحث من تتبع التطور التاريخي للدراسات السابقة، إلى تفاوت نتائجها بشأن تأثير طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعمله على جودة حكمه المهني عامة وبشأن الاستمرارية خاصة، حيث توصل البعض (محمد، ٢٠١٨؛ Hapsoro and Santoso, 2018; Narayanaswamy and Raghunandan, 2019) لتأثيرها إيجاباً، وتوصلت دراسة (Diaz *et al* (2015) لتحول تأثيرها الإيجابي لتأثير سلبي بعد مرور فترة محددة، بينما توصل البعض الآخر (Mohamed and Habib, 2013; Junaidi *et al.*, 2016) لتأثيرها سلباً، وأخيراً توصل (Elder *et al.*, 2015; Cellica and Kurnia, 2016; Nurbaiti and Permatasari, 2019) لعدم معنوية ذلك التأثير.

وبتحليل تلك الدراسات منهجياً، اتضح اعتماد أغلبية الدراسات والتي منها (Hapsoro and Santoso, 2018; Narayanaswamy and Raghunandan, 2019; Nurbaiti and Permatasari, 2019) على أسلوب تحليل المحتوى من خلال إجراء دراسة تطبيقية، عن طريق استخدام وتحليل البيانات الفعلية الواردة بالقوائم المالية، وتطبيق نماذج الانحدار، واتباع (محمد، ٢٠١٨؛ Mohamed and Habib, 2013) أسلوب الدراسة المسحية بالاعتماد على قوائم الاستقصاء، وأخيراً اعتماد (Habib (2013) على التحليل البعدي Meta Analysis. وهو الأمر

٥ باختلاف الدول، بحيث لا تزيد عن خمس سنوات ولا تقل عن ثلاث سنوات) ينعكس سلباً على استقلاله المهني بما يترتب عليه زيادة ميله إلى تقديم تقرير مراجعة يتلائم مع رغبات الإدارة رغبة منه في دفع الإدارة للتجديد له لفترة تالية مستقبلاً. وهو الأمر الذي يؤيد المردود الإيجابي لطول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعمله.



الذي يبرر توجه الباحث في اختياره للمنهج التطبيقي لاختبار العلاقة التأثيرية محل الدراسة، باعتبارها أكثر المنهجيات ملاءمة وشيوعا.

هذا مع اختلاف مجال تطبيق تلك الدراسات، حيث ركز (2013) Habib على الدراسات المطبقة في الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وتطرق (2012) Chiang and Lin للشركات بتايوان، واعتمد (2015) Diaz *et al* على الشركات الأسبانية، واهتم (2015) Elder *et al* بالشركات في فلوريدا، وتطرق (2019) Narayanaswamy and Raghunandan للشركات بالهند، واعتمد (2016; Junaidi *et al.*, 2016; Hapsoro and Cellica and Kurnia, 2016; Santos, 2018; Nurbaiti and Pernatasari, 2019) Santoso، واهتم محمد (٢٠١٨) بمراقبي الحسابات بمنشآت المحاسبة والمراجعة السودانية، وأخيرا استند Mohamed (2013) and Habib على مراقبي الحسابات بمنشآت المحاسبة والمراجعة المصرية.

واستنادًا على ما سبق، يمكن القول بوجود اختلاف فيما بين نتائج الدراسات السابقة التي منها (2015) Diaz *et al.*؛ (2016) Junaidi *et al.*؛ محمد، ٢٠١٨؛ Nurbaiti and (2019) Narayanaswamy and Raghunandan، (2019) Permatasari حول تأثير طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميله على جودة حكمه المهني عامة، وبشأن الاستمرارية خاصة، ما بين تأثير إيجابي أو تحول ذلك التأثير من إيجابي سلبي بعد مرور ستة سنوات من ارتباط مراقب الحسابات بعميله أو تأثير سلبي أو عدم معنوية ذلك التأثير.

وبناء على ذلك يعتقد الباحث بإمكانية تأثير طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميله على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية. ونتيجة لتضارب نتائج الدراسات السابقة، بشأن اتجاه العلاقة التأثيرية محل الدراسة، ما بين تأثير إيجابي وسلبي، أو عدم وجود تأثير معنوي، باختلاف بيئة التطبيق، فيرى الباحث أنه من المنطقي الاكتفاء بالتحقق من مدى وجود العلاقة التأثيرية في بيئة الممارسة المهنية المصرية دون تبني الباحث لاتجاه محدد لتلك العلاقة وعليه فيمكن اشتقاق الفرض الثاني للبحث، على النحو التالي:

ف٢: يؤثر طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميله على جودة حكمه المهني بشأن استمرارية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

### ٣/٦- تحليل العلاقة بين درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعميله معا وجوده حكمه المهني بشأن الاستمرارية واشتقاق الفرض الثالث للبحث (ف ٣) وفرعياته

نتيجة لإشارة البعض (Omidfar and Moradi, 2015؛ Havasi and Daeabi, 2016؛ عباس، ٢٠١٧) لاعتبار درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، إحدى الخصائص النوعية لمراقبي الحسابات، المؤثرة على جوده حكمه المهني عامة، وبشأن الاستمرارية خاصة. وتوصل البعض الآخر (محمد، ٢٠١٨؛ Hapsoro and Santoso, 2018؛ Narayanaswamy and Raghunandan, 2019)، أيضا، لاعتبار طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميله، إحدى الخصائص النوعية، المؤثرة في ذلك الصدد. فيمكن القول بإمكانية تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعميله معا، على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية. خاصة في ظل إشارة دراسة (Diaz et al (2015) لإمكانية دعم استقلال وموضوعية مراقبي الحسابات، التي يمكن أن تتأثر سلبا في ظل طول فترة ارتباطه بعميله، بصورة أكبر، خاصة في ظل كونه متخصصا صناعيا، نظرا لزيادة حرصه في الحفاظ على سمعته المهنية وهو ما قد يحد من الآثار السلبية التي يتبناها مؤيدي قصر فترة الارتباط.

وبناء على ذلك يعتقد الباحث بإمكانية وجود أثر مشترك للتخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعميله معا، على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية، نظرا لجوهرية تأثير كل منهما على حدا، ونتيجة لمحدودية الدراسات السابقة (Chiang and Lin, 2012؛ محمد، ٢٠١٨) التي اختبرت أثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعميله معا في ذلك الصدد، فيعتقد الباحث بضرورة وجوهرية التحقق من ذلك الأثر حتى يمكن الوصول لصورة أكثر شمولية عن الأبعاد التي يمكنها التأثير على جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية.

ونظرا لتضارب نتائج الدراسات السابقة، بشأن اتجاه العلاقة التأثيرية بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعميله، وجودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية، منفردة، ما بين تأثير إيجابي وسلبى، أو عدم وجود تأثير معنوي، باختلاف بيئة التطبيق، فيعتقد الباحث بأنه من المنطقي الاكتفاء بالتحقق من مدى وجود تلك العلاقة التأثيرية ببيئة الممارسة المهنية المصرية

دون تبني الباحث لاتجاه محدد لها وعليه فيمكن اشتقاق الفرض الثالث للبحث، على النحو التالي:

ف٣: تؤثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعمله معا على جودة حكمه المهني بشأن استمرارية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وعلى نحو آخر يتضح للباحث من تحليل الدراسات السابقة التي منها (Omidfar and Gul, 2015؛ Moradi, 2015؛ Brown and Knechel, 2016؛ Sengers, 2017؛ السيد، ٢٠١٨؛ Gul et al., 2018؛ Narayanaswamy and Raghunansan, 2019) إمكانية اختلاف مستوى جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، وكذلك اختلاف تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعمله كل على حدا، باختلاف مجموعة من المحددات ذات الصلة بشركة عميل المراجعة، والتي منها؛ درجة تعقد صناعة شركة عميل المراجعة، حجم شركة عميل المراجعة، مستوى الاستقرار المالي لشركة عميل المراجعة، ونوع القطاع الصناعي الذي ينتمي إليه شركة عميل المراجعة.

ونتيجة لتأثير المحددات ذات الصلة بشركة عميل المراجعة على العلاقة بين درجة التخصص الصناعي وطول فترة الارتباط، كمتغيرات مستقلة، ومستوى جودة الحكم المهني، كمتغير تابع، فيتوقع الباحث أن تفاعل تلك المحددات مع المتغيرات المستقلة محل الدراسة، ينتج متغيرات تفاعلية جديدة، من شأنها أن تؤثر على العلاقة التأثيرية مجال البحث. وعليه سيتبنى الباحث المدخل المُعدّل، قياساً على (Bills et al (2013) بدلا من المدخل الرقابي، وذلك لمعالجة تلك المحددات كمتغيرات مُعدلة للعلاقة بدلا من كونها متغيرات رقابية، واتساقا مع غالبية الدراسات السابقة ذات الصلة، سيركز الباحث على أثر الوضع المالي لشركة عميل المراجعة ودرجة تعقد صناعته، نظراً لجوهرية تأثير كل منهما، ومن ثم اشتقاق الفروض الفرعية للفرض الثالث، وذلك على النحو التالي:

فيما يتعلق بالوضع المالي لشركة عميل المراجعة، فيتضح للباحث من تحليل الدراسات السابقة (Al Bhoor and Khamees, 2016; Cellica and Kurnia, 2016; Hapsoro and Santoso, 2018) بإمكانية النظر لذلك الوضع، معبرا عنه بنسبة الرفع المالي، باعتبارها أحد الأبعاد المالية التي تعبر عن الوضع الحقيقي للشركة فضلا عن اعتبارها بمثابة أحد دوافع الإدارة لاستغلال الفرص المتاحة لديها، للوفاء بشروط المديونية وتأجيل الاعتراف بالأحداث

الجوهريّة التي قد تثير الشك في قدرة الشركة على الاستمرار، وهو ما يستلزم زيادة مستوى جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، التي تتطلب ضرورة ارتباطه بعمله لفترة أطول حتى يمكنه الحصول على الفهم الكافي لطبيعة عملياته بما يمكنه من أداء عملية المراجعة بكفاءة وفاعلية، فضلا عن ضرورة الاستعانة بمراقب حسابات متخصص صناعيا للاستفادة من قدرته على اختيار وتطبيق إجراءات المراجعة الأكثر فعالية ودعمه لمستوى استقلاله حرصا منه في الحفاظ على سمعته المهنية خاصة في ظل طول فترة ارتباطه بعمله.

وعليه فيتوقع الباحث أن التفاعل بين الوضع المالي لشركة العميل، مقياس بنسبة الرفع المالي، ودرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعمله، كلا على حده، ينتج متغيران تفاعليان جديان من شأنهما أن يؤثر على قوة و/أو اتجاه العلاقة التأثيرية مجال (ف ٣) مقارنة بتجاهل ذلك الأثر التفاعلي. وعليه فيمكن اشتقاق الفرض الفرعي (ف ٣/أ)، على النحو التالي:

ف ٣/أ: يختلف تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعمله معا على جودة حكمه المهني بشأن استمرارية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، باختلاف الوضع المالي لشركة عميل المراجعة مقياس بنسبة الرفع المالي

أما فيما يتعلق بدرجة تعقد صناعة عميل المراجعة، فيتضح للباحث من تحليل الدراسات السابقة (Bills et al., 2013؛ Thabit, 2014؛ Ha et al., 2016؛ Masud et al., 2017؛ Sengers, 2017؛ Leidner and Lenz, 2017) بإمكانية اعتبار درجة تعقد صناعة عميل المراجعة معبرا عنها بمعدل دوران المخزون، مؤشر لمدى تطور عملياته التشغيلية والتي تتزامن مع زيادة مخاطر أعماله، وتسلتزم مستوى أعلى من جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية خاصة، فضلا عن انعكاسها على ضرورة زيادة الشك المهني لدي مراقب الحسابات وزيادة حفاظه على موضوعيته لضمان عدم المساس بسمعته المهنية، خاصة في ظل كونه مراقب حسابات متخصص صناعي، وهو الأمر الذي يدعم المردود الإيجابي لطول فترة ارتباطه بعمله على جودة حكمه المهني.

وعليه فيتوقع الباحث أن التفاعل بين درجة تعقد صناعة عميل المراجعة مقياس بمعدل دوران المخزون، ودرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعمله، كلا على حده، ينتج متغيران تفاعليان جديان من شأنهما أن يؤثر على قوة و/أو اتجاه العلاقة التأثيرية

مجال (ف ٣) مقارنة بتجاهل ذلك الأثر التفاعلي. وعليه فيمكن اشتقاق الفرض الفرعي (ف ٣/ب)، على النحو التالي:

ف ٣/ب: يختلف تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعمله معاً على جودة حكمه المهني بشأن استمرارية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، باختلاف درجة تعقد صناعة عميل المراجعة مقاسة بمعدل دوران المخزون.

وعلى نحو آخر يتضح أنه كنتيجة لاعتبار مستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية<sup>(١٩)</sup> أحد أهم العوامل المؤثرة على جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية *Myers et al* (2018)، فيعتقد الباحث بضرورة التحقق من ذلك الأثر في سياق العلاقة التأثيرية محل الدراسة بالفرض (ف ٣)، حتى يمكن الوصول لصورة أكثر شمولية للابعد التي يمكنها التأثير على جودة ذلك الحكم. وفي ذلك السياق توصل البعض *Mayew et al., 2015; Krishnan et al., 2015* إلى وجود تأثير إيجابي لمستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية على جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، نظراً لانعكاس المحتوى المعلوماتي لإفصاح الإدارة عن أية معلومات في ذلك الصدد، على زيادة القدرة التنبؤية لمراقب الحسابات بشأن مدى قدرة الشركة على الاستمرار من عدمه، وهو ما ينعكس إيجاباً على زيادة جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية ومن ثم سلامة رأيه.

<sup>(١٩)</sup> يتضح للباحث من تحليل الإصدارات المهنية (ISA No. 570؛ AS No. 2415) والدراسات السابقة (*Krishnan et al., 2015*؛ عباس، ٢٠١٧؛ *Myers et al., 2018*) أنه يجب على الإدارة، للوفاء بإحدى بنود مسؤوليتها بشأن الاستمرارية، أن تقوم بالإفصاح عن أي أحداث جوهرية قد تعيق استمراريته مستقبلاً وكذلك الإفصاح عن الخطط التي قد حددتها لمواجهة تلك الأحداث ومدى إمكانية نجاح تلك الخطط، وهو ما يمكن الاستدلال عليه بمستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية. وحتى يمكن التحقق من مستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية، قام الباحث بتحليل الإصدارات المحاسبية التي منها (IAS No. 37) معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ وإجراء تحليل محتوى للقوائم المالية لكافة مشاهدات الدراسة، وقد تبين إمكانية حصره في مجموعتين من المعلومات المفصحة عنها؛ حيث تعبر المجموعة الأولى عن المعلومات التي تتعلق بالاستمرارية وتم الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية كالإفصاح عن أية معلومات تتعلق بتكوين أية مخصصات لمواجهة الأحداث الاحتمالية (مثل؛ مخصص الضرائب المتنازع عليها، مخصص ضرائب كسب العمل، مخصص إعادة هيكلة القدرة الانتاجية، مخصص المخاطر الاستثمارية، مخصص منحة نهاية الخدمة، مخصص نهو الأعمال، ومخصص مقابلة مديونية نقل المرافق)، بينما تعبر المجموعة الثانية عن المعلومات التي تتعلق بالاستمرارية وتم الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات المتممة كالإفصاح عن أية معلومات تتعلق بالالتزامات المحتملة (بشأن خطابات الضمان و/أو المشاريع تحت الصيانة و/أو فوائد التأخير المستحقة)، أو البنود الأخرى (مثل؛ خسارة أحد الاقسام بالشركة، غلق بعض الأقسام بشكل جزئي، الدعاوى والنزاعات القضائية، جهود إعادة الهيكلة، ارتفاع أسعار الطاقة، صدور قرار بتحرير سعر الصرف، والأحداث السياسية المؤثرة على نشاط الشركة).

وعلى نفس النحو توصل (Myers et al (2018) إلى تأثير تلك الإفصاحات سلباً على أسعار أسهم الشركات خاصة في ظل تزامنها مع إصدار مراقب الحسابات لتقريره بشأن الاستمرارية. وعلى النقيض من ذلك توصل (Nurbaiti and Permatasari (2019) لعدم معنوية تأثير مستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية على جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات في ذلك الشأن، وهو ما قد يرجع لاختلاف السمات المميزة لبيئة التطبيق. وبناء على ذلك يعتقد الباحث بإمكانية تأثير مستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية، في سياق العلاقة التأثيرية محل الدراسة بالفرض (ف3).

ونتيجة لتضارب نتائج الدراسات السابقة، بشأن اتجاه ذلك التأثير، ما بين تأثير إيجابي أو عدم معنوية ذلك التأثير، باختلاف بيئة التطبيق، فيرى الباحث أنه من المنطقي الاكتفاء بالتحقق من مدى وجود تأثير لمستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية على جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات في سياق العلاقة التأثيرية مجال الفرض (ف3) في بيئة الممارسة المهنية المصرية دون تبني الباحث لاتجاه محدد لتلك العلاقة وعليه فيمكن إضافة السؤال الأول للبحث (س1) على النحو التالي:

س1: هل يؤثر مستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية على جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، في سياق العلاقة بين درجة تخصصه الصناعي وطول فترة ارتباطه بعميله من جهة وجودة حكمه المهني بشأن استمرارية تلك الشركات من جهة أخرى؟

#### ٦/٤ - منهجية البحث

تحقيقاً لهدف البحث، ومن ثم اختبار فروضه، سيتم القيام بدراسة تطبيقية. وفيما يلي يعرض الباحث، لكل من؛ أهداف الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، توصيف وقياس متغيرات الدراسة، أدوات وإجراءات الدراسة، أدوات التحليل الإحصائي، وأخيراً نتائج الدراسة التطبيقية. وذلك كله على النحو التالي:

#### ٦/٤/١ - أهداف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث، للتحقق من مدى تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعميله، سواء أكان ذلك بصورة منفردة أو مجتمعة، على جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، قياساً على (Hapsoro amd

(Santoso, 2018; Narayanaswamy and Raghunandan, 2019) وكذلك التحقق من مدى اختلاف العلاقة التأثيرية بين درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعمله معاً على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية، باختلاف الوضع المالي لشركة عميل المراجعة ودرجة تعقد صناعته، كل على حده، قياساً على (Cellica and Kurnia, 2016; Hapsoro and Santoso, 2018). وأخيراً التحقق من مدى تأثير مستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية على جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية في سياق العلاقة بين درجة تخصصه الصناعي وطول فترة ارتباطه بعمله من جهة وجودة حكمه المهني في ذلك الصدد من جهة أخرى، قياساً على (Myers *et al.*, 2018; Nurbaiti and Permatasari, 2019)

#### ٦/٤/٢ - مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٨، بعد استبعاد المؤسسات المالية، نظراً لخضوعها لقواعد تنظيمية ومتطلبات قياس وإفصاح خاصة بها، نتيجة لاختلاف طبيعة نشاطها، قياساً على (Hapsoro and Santoso, 2018; Nurbaiti and Permatasari, 2019) وقد تم اختيار عينة تحكومية من هذه الشركات رُوعي في اختيارها عدة اعتبارات<sup>(٢٠)</sup>، وبذلك بلغ عدد شركات العينة محل الدراسة (٦٤) شركة، بحجم مشاهدات (٤٥٥) مشاهدة، حيث يتبع الباحث مدخل Firm-Year-Observation قياساً على (Cellica and Kurnia, 2016; Narayanaswamy and Raghunandan, 2019)

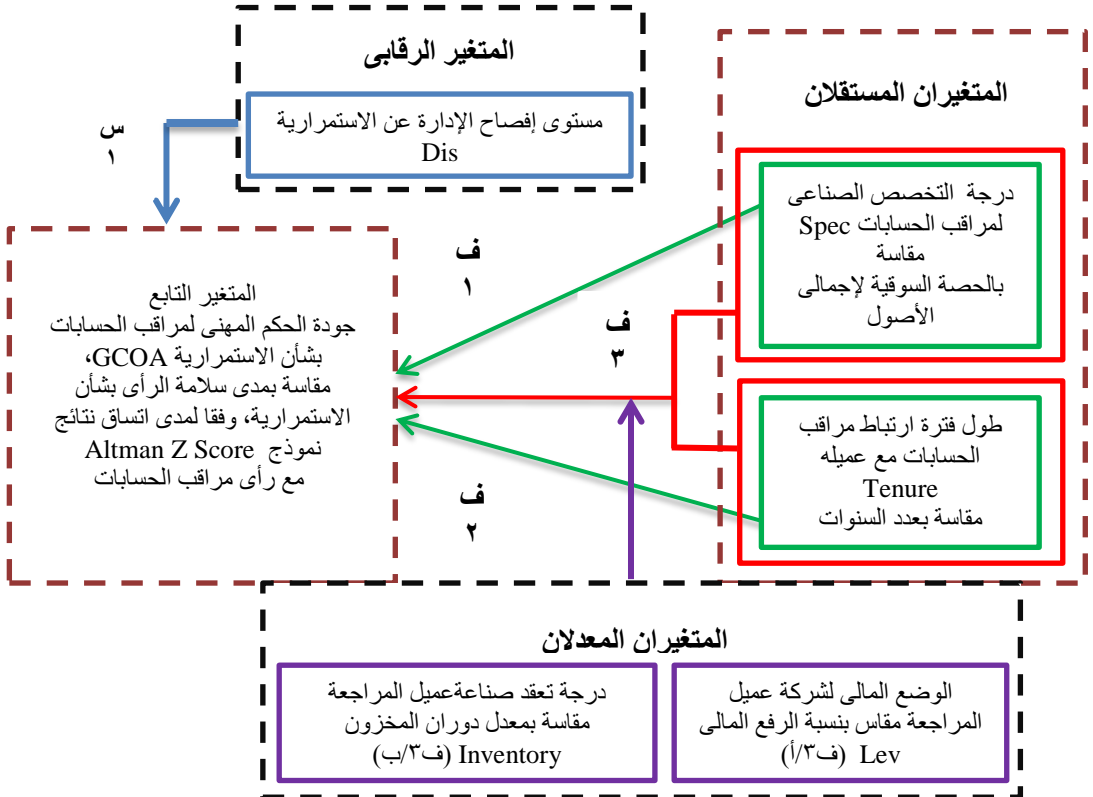
(٢٠) تتمثل اعتبارات اختيار مفردات العينة التحكومية في كل من؛ أن تكون القوائم المالية والإيضاحات المتممة متاحة لكافة الشركات خلال فترة الدراسة (٢٠١٣-٢٠١٨)، أن تكون القوائم المالية والإيضاحات المتممة للشركة كاملة، وأن تقوم الشركة بنشر قوائمها المالية بالجنه المصري. وبالتالي فقد قام الباحث باستبعاد الشركات التي خرجت من التسجيل في بورصة الأوراق المالية والتي تعد قوائمها بالعملة الأجنبية وكذلك التي لم يتمكن الباحث من الحصول على بياناتها خلال أي سنة من سنوات الدراسة. وعلى الرغم من اعتماد الباحث على الشركات المتاحة فقط خلال فترة الدراسة، وهو ما يتناقض مع مدخل Firm-Year-Observation حتى يمكن قياس طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعمله خلال، ستة سنوات، فترة الدراسة، إلا أنه اتضح من تحليل الشركات محل الدراسة، التي تضمنت (٦٤) شركة، انطوائها على (٤٢) شركة تعتمد على مدخل المراجعة الفردية، (١٠) شركات تعتمد على مدخل المراجعة الثنائية خلال بعض أو كل سنوات الدراسة، (١١) شركة تعتمد على مدخل المراجعة المشتركة خلال بعض أو كل سنوات الدراسة، وشركة واحدة تعتمد على مدخل المراجعة المشتركة والثنائية خلال بعض سنوات الدراسة، وهو الأمر الذي أدى لاتباع مدخل Firm-Year-Observation مرة أخرى عند إجراء الدراسة بحيث يكون لكافة الشركات مشاهدة واحدة على الأقل أو أكثر خلال كافة سنوات الدراسة.

## ٣/٤/٦ - نموذج البحث وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة

لأغراض اختبار العلاقات التأثيرية مجال الدراسة، استلزم ذلك تناول كل من؛ نموذج البحث، وتوصيف وقياس المتغيرات. وذلك على النحو التالي:

## ١/٣/٤/٦ - نموذج البحث

يتضح من تتبع فروض البحث، أن متغيرات الدراسة تتضمن؛ متغيرين مستقلين، هما؛ درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، وطول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميله، ومتغير تابع، هو جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، ومتغيران معدلان، هما؛ الوضع المالي لشركة عميل المراجعة، ودرجة تعقد صناعة عميل المراجعة، ومتغير رقابي، هو مستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية. ويظهر نموذج البحث تبعا لذلك كما يلي:



شكل (١) نموذج البحث في ظل التحليل الأساسي

المصدر (إعداد الباحث)



## ٦/٤/٣-٢ توصيف وقياس متغيرات الدراسة

القياس	التوصيف	التأثير	نوعه	المتغير
وفقا لـ (Budisantose et al., 2017) ومقاسة (Junaidi et al., 2016) كمتغير وهمي يأخذ القيمة (١) في ظل سلامة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية أى فى حالتى القبول والرفض الصحيح، يأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك أى فى حالتى القبول والرفض الخاطئ.	قدرة مراقب الحسابات على التقويم الموضوعي للبدائل المتاحة، واختياره للبدائل الملائم للظروف المحيطة بمجال حكمه المهني بشأن الاستمرارية، وذلك فى ضوء التزامه بالمعايير المهنية وقواعد آداب وسلوكيات المهنة (السيد، ٢٠١٨؛ Hapsoro and Santoso, 2018)		تابع	جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية GCOA
وقالـ (Elder et al., 2015)؛ الصيرفي، (٢٠١٧) بالحصة السوقية لإجمالي الأصول، مقاسة بالمعادلة التالية: Spec = إجمالي أصول عملاء مراقب الحسابات فى صناعة معينة ÷ إجمالي أصول عملاء القطاع الصناعي بعينة الدراسة <sup>(٢١)</sup>	مدى إلمام مراقب الحسابات بمقومات مهنة المراجعة، وفهمه المتعمق وخبرته المتخصصة بطبيعة صناعة عميل المراجعة والتحديات التشغيلية التي تواجهها وكيفية تطبيق مختلف المعالجات المحاسبية الخاصة بها، وتطويع ذلك كله لاتباع مناهج و/أو إجراءات تنعكس بالتبعية على كفاءة وفعالية أدائه لعملية المراجعة (الصيرفي، ٢٠١٧؛ Hapsoro and Santoso, 2018)	- /+	مستقل	درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات Spec
وفقا لـ أبوجبل (٢٠١٧) مقاسة بعدد السنوات تعاقد مراقب الحسابات مع عمله خلال فترة الدراسة.	الإطار الزمني الذي يصف فترة تعاقد أحد مراقبي الحسابات بعميل محدد فى أحد القطاعات الصناعية، لتقديمه خدمة المراجعة الخارجية المالية السنوية التقليدية (أبوجبل، ٢٠١٧؛ Nurbaiti and Permatasari, 2019)	- /+	مستقل	طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعمله Tenure

(٢١) بلغ عدد القطاعات التي تنتمي إليها شركات العينة ثلاثة عشر قطاعًا. ولأغراض التحليل الإحصائي للبيانات تم دمج القطاعات ذات العمليات المتشابهة معًا، وفقا لدراسة طلخان (٢٠١٧)، وصولاً إلى خمس قطاعات فقط، ووفقا لتحليل شركات العينة (٦٤ شركة) تضمنت تلك القطاعات الأتي؛ القطاع الصناعي الذي يشمل شركات الكيماويات والمنتجات المنزلية والشخصية والخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات والأغذية والمشروبات، قد تتضمن (٢٧) شركة، قطاع التجارة والتجزئة الذي يضم الشركات المنتمية لنفس القطاع قد تضمن (٤) شركات فقط، قطاع الموارد الأساسية والغاز والبتروال الذي يضم الشركات المنتمية إلى قطاع الموارد الأساسية وقطاع الغاز والبتروال قد تضمن (٥) شركات فقط، قطاع العقارات ومواد البناء والتشييد الذي يضم الشركات المنتمية الي قطاع العقارات ومواد البناء والتشييد قد تضمن (٢١) شركة، وأخيراً قطاع الخدمات الذي يدمج الشركات المنتمية إلى قطاعات الإعلام والأنوية والاتصالات والتكنولوجيا والسياحة قد تضمن (٧) شركات فقط. وبالنظر لتوزيع شركات العينة على مختلف القطاعات فيتضح أنها لا تمثل كافة الشركات المنتمية لتلك القطاعات بالفعل، لذا تم احتساب الحصة السوقية كنسبة من إجمالي أصول عملاء القطاع الصناعي بعينة الدراسة بدلا من احتسابها على كنسبة من إجمالي أصول عملاء القطاع الصناعي ككل

وفقا (Cellica and Kurnia 2016) ومقاسة بالمعادلة التالية: LEV = إجمالي الالتزامات ÷ إجمالي الأصول	وفقا لـ (Wardayati et al., 2017; Sengers, 2017)، هو نسبة الرفع المالي التي تعبر عن المدى الذي اعتمدت عليه الشركة في تمويل أصولها بالاعتماد على الأموال المُقترضة من الغير، وما يمكن الاعتماد عليه كمؤشر لمدى استقرار الشركة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها	+/- على قوة و/أو اتجاه H3	معدل	الوضع المالي لشركة عميل المراجعة <sup>(٢٢)</sup> Lev
وفقا لـ هندی (٢٠١٤) مقاسة بالمعادلة التالية: معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة ÷ متوسط المخزون	مدى صعوبة تتبع أنشطة وعمليات العميل بسبب كثرة فروع ومنتجاته وأسواق المدخلات والمخرجات، ويستدل عليها بمعدل دوران المخزون، وفقا (هندي، ٢٠١٤) هو أحد نسب النشاط التي تعتبر مؤشر لمدى ملائمة حجم الاستثمار في المخزون وتعبر عن مدى كفاءة الشركة في استخدام أصولها.	+/- على قوة و/أو اتجاه H3	معدل	درجة تعقد صناعة عميل المراجعة <sup>(٢٣)</sup> Inven
كمتغير وهمي يأخذ القيمة (٠) في ظل عدم إفصاح الإدارة عن أية معلومات تتعلق بالاستمرارية، ويأخذ القيمة (١) في ظل الإفصاح عن أحد نوعي المعلومات التي تتعلق بالاستمرارية، ويأخذ القيمة (٢) في ظل الإفصاح عن نوعي المعلومات التي تتعلق بالاستمرارية، وذلك بالاستناد على المقياس المستخدم وفقا للدراسة Mayew et al (2015) وتعديله <sup>(٢٤)</sup> .	درجة إفصاح الإدارة عن أية معلومات تتعلق بالاستمرارية، سواء أكان قد تم الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية، أو قد تم الإفصاح عنها ضمن الإفصاحات المتممة. وفقا لتحليل الباحث للإصدارات المحاسبية التي منها (IAS No. 37)؛ معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨	+/-	رقابي	مستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية Dis

<sup>(٢٢)</sup> وفقا لتحليل الدراسات السابقة (Wardayati et al., 2017; Cellica and Kurnis, 2016) يتضمن الوضع المالي لشركة عميل المراجعة العديد من الأبعاد والتي منها؛ مستوى الرفع المالي، ربحية الشركة، نسبة السيولة السريعة، ومعدل نمو الشركة. وسيتمتع الباحث في التعبير عن الوضع المالي بنسبة الرفع المالي، نظرا لجوهرية تأثيرها على العلاقة التأثيرية محل الدراسة فضلا عن اعتبارها من أكثر الأبعاد شيوعا في الاستخدام من قبل الدراسات السابقة ذات الصلة.

<sup>(٢٣)</sup> وفقا لتحليل الدراسات السابقة (Bills et al., 2013; Thabet, 2014; Ha et al., 2016; Masud et al., 2017) يمكن الاستدلال عن درجة التعقد الداخلي لعمليات شركة العميل، التي تعبر عن مدى تطورها، بمصروفات البحوث والتطوير ومدى ريادة الشركة بالصناعة، كما يمكن قياسها بالعديد من المقاييس والتي منها؛ عدد الفروع، عدد الشركات التابعة، معدل دوران المخزون، ز معدل دوران العملاء. وسيتمتع الباحث على معدل دوران المخزون للتعبير عن درجة تعقد صناعة عميل المراجعة نظرا لاعتباره من أكثر الحسابات التي تستند على مجال واسع من الأحكام الشخصية من قبل معديها، وهو ما ينعكس بالتبعية على جوهرية تأثيره على مدى جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات ومن ثم مدى سلامة رأيه.

<sup>(٢٤)</sup> أما فيما يتعلق بإمكانية قياس مستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية، فقد اعتمدت دراسة (Mayew et al (2015) في قياسه كمتغير وهمي يأخذ القيمة (١) في ظل إفصاح الإدارة عن أية معلومات ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك، بينما استندت دراسة (Nurbaiti and Permatasari (2019) على نسبة البنود المفصوح عنها لإجمالي عدد البنود الواجب الإفصاح عنها (والتي كانت تتضمن ٢٠ بند فقط)، وبالنظر للمقياس المستخدم في دراسة (Mayew et al (2015) فيتضح عدم ملائحته لطبيعة مشاهدات الدراسة نظرا لإفصاح حوالي (٩٥%) من مشاهدات الدراسة لأحد هذه المعلومات على الأقل، ونتيجة لعدم إمكانية حصر عدد البنود الواجب الإفصاح عنها كما في دراسة (Nurbaiti and Permatasari (2019) فيصعب استخدامه هو الآخر، لذلك يعتقد الباحث

## ٦/٤/٤ - أدوات وإجراءات الدراسة

بشأن أدوات الدراسة، فقد تم الاستناد إلى البيانات الثانوية Secondary Data الواردة بالقوائم المالية والإيضاحات المتممة لشركات العينة والبيانات المتاحة على الموقع الإلكتروني مباشر معلومات (www.mubasher.info/EGX/stocks-Prices). أما بشأن إجراءات الدراسة، فقد قام الباحث بتجهيز البيانات المطلوبة، وبدءًا بالمتغير التابع، الخاص بجودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية معبرًا عنه بمدى سلامة رأيه، فقد تم تقديره بالاعتماد على مدى التوافق بين نتائج نموذج Altman Z Score، باعتباره أحد نماذج التنبؤ بالتعثر المالي<sup>(٢٥)</sup>، ورأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية. وبناءً على ذلك تم احتساب قيمة (Z) بمشاهدات العينة بالاستعانة ببيانات القوائم المالية، والبيانات المتاحة على الموقع الإلكتروني، مباشر معلومات لتحديد سعر إقفال السهم، أولاً، والتي أشارت لإمكانية تقسيم مشاهدات الشركات لمجموعتين وهما؛ مجموعة المشاهدات المتعثرة ماليًا و/أو المحتمل تعثرها ماليًا، ومجموعة المشاهدات المستقرة ماليًا و/أو التي لديها مؤشر غير جوهري للتعثر<sup>(٢٦)</sup>.

إمكانية قياسه كمتغير وهمي، استنادًا لدراسة (Mayew et al (2015) بعد تعديله بما يلائم طبيعة مشاهدات الدراسة، بحيث يأخذ القيمة (٠) في ظل عدم إفصاح الإدارة عن أية معلومات تتعلق بالاستمرارية، ويأخذ القيمة (١) في ظل إفصاح الإدارة عن أية معلومات تتعلق بالاستمرارية داخل القوائم المالية فقط أو في ظل إفصاح الإدارة عن أية معلومات تتعلق بالاستمرارية ضمن الإيضاحات المتممة، ويأخذ القيمة (٢) في ظل إفصاح الإدارة عن نوعي المعلومات التي تتعلق بالاستمرارية.<sup>(٢٥)</sup> وفقًا لـ (Mahama, 2015; Junaidi et al., 2016) يستخدم نموذج Altman Z للتنبؤ بالتعثر المالي والتحقق من مدى الصحة المالية للشركة، وذلك من خلال احتساب قيمة Z، وفي حالة زيادتها عن ٢,٩٩ يشير ذلك لاستقرار المالي للشركة، أما في حالة انخفاضها عن ١,٨١ يشير ذلك للتعثر المالي للشركة، وذلك بالاعتماد على عدة نسب مالية وهي؛ X1 (رأس المال العامل ÷ إجمالي الأصول)، X2 (الأرباح المحتجزة ÷ إجمالي الأصول)، X3 (الأرباح قبل الفوائد والضريبة ÷ إجمالي الأصول)، X4 (القيمة السوقية لحقوق الملكية ÷ القيمة الدفترية لإجمالي الديون)، X5 (صافي المبيعات ÷ إجمالي الأصول) وذلك وفقًا للمعادلة التالية:

$$Z = 1.2 * X1 + 1.4 * X2 + 3.3 * X3 + 0.6 * X4 + 1.0 * X5$$

<sup>(٢٦)</sup> وفقًا لتحليل مشاهدات الشركات (٤٥٥ مشاهدة)، فإنها تضمنت؛ (٢١٣) مشاهدة مستقرة ماليًا (أي أن قيمة Z بها أكبر من ٢,٩٩)، (١٢٨) مشاهدة متعثرة ماليًا (أي أن قيمة Z بها أقل من ١,٨١)، ذلك بالإضافة إلى (١١٣) مشاهدة تقع فيما يعرف بالمنطقة الرمادية (١,٨١ - ٢,٩٩). وبالنظر للمشاهدات التي وقعت قيمتها بالمنطقة الرمادية فيتضح من تحليل دراسة (Wardayati et al (2017) إمكانية تقسيم القيم التي تقع بالمنطقة الرمادية إلى مجموعتين وهما؛ مجموعة القيم التي تتراوح بين (١,٨١ - ٢,٧) والتي تشير لاحتمال تعرض الشركة للتعثر المالي وكون إدارتها أكثر حذرًا في إدارة أصولها تجنبًا للإفلاس، ومجموعة القيم التي تتراوح بين (٢,٧ - ٢,٩٩) والتي تشير لوجود مؤشر طفيف لاحتمالية حدوث التعثر ولكنه غير جوهري. وبناءً على ذلك تم تحليل مشاهدات العينة بالمنطقة الرمادية واتضح وقوع قيم حوالي ٩٨% أي ما يعادل (١١١) مشاهدة ما بين (١,٨١ - ٢,٧) وهو ما يشير لاحتمال تعرض تلك المشاهدات للتعثر المالي، ووقوع ٢% أي ما يعادل مشاهدتين فقط ما بين (٢,٧ - ٢,٩٩). وبناءً على ذلك تم تقسيم مشاهدات الشركات (٤٥٥ مشاهدة) إلى مجموعتين وهما؛ مجموعة الشركات المتعثرة ماليًا

ثم تبع ذلك التحقق من مدى الاتساق بين نتائج تقسيم العينة وفقاً لقيمة (Z) ورأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، وقياس جودة الحكم المهني بشأن الاستمرارية كمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) في ظل سلامة رأى مراقب الحسابات، أي في حالتي؛ الرفض الصحيح لمشاهدات المجموعة الأولى (المتعثرة مالياً و/أو المحتمل تعثرها مالياً) أي حصولها على تقرير معدل بشأن الاستمرارية وفقاً لمعيار المراجعة الدولي (ISA No. 705) أو (ISA No. 706)، والقبول الصحيح لمشاهدات المجموعة الثانية (المستقرة مالياً و/أو التي لديها مؤشر غير جوهري للتعثر) أي حصولها على تقرير غير معدل وفقاً لمعيار (ISA No. 700). ويأخذ القيمة (0) في ظل عدم سلامة رأى مراقب الحسابات، أي في حالتي؛ القبول الخاطئ، أو ما يعرف بالخطأ من النوع الثاني Type II Error، لمشاهدات المجموعة الأولى أي عدم حصولها على تقرير غير معدل بشأن الاستمرارية، والرفض الخاطئ، أو ما يعرف بالخطأ من النوع الأول Type I Error، لمشاهدات المجموعة الثانية أي حصولها على تقرير معدل.

وعلى نفس النحو تم الاستعانة ببيانات القوائم المالية والابيضاحات المتممة، لتصنيف مشاهدات الشركات وفقاً لنوع القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه الشركة وتحديد إجمالي الأصول وأسم مراقبي الحسابات، لاحتساب درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وكذلك تحديد عدد سنوات ارتباطه بعمله، وأخيراً قد تم استخراج البيانات اللازمة لاحتساب المعادلات، المشار إليها سلفاً، والمستخدمه في تحديد المتغيرات المعدلة، وكذلك تحديد المعلومات التي تتعلق بالاستمرارية المُفصح عنها والمستخدمه في تحديد المتغير الرقابي. وبمجرد الانتهاء من احتساب مختلف متغيرات الدراسة المستهدف اختبارها، تم وضعها في شكل جداول إلكترونية باستخدام برنامج Microsoft Excel، تمهيداً لإجراء التحليل الإحصائي لها.

#### ٦/٤/٥- أدوات التحليل الإحصائي

تم الاعتماد على الإحصاءات الوصفية ومعامل الارتباط بيرسون Person، لتحديد الخصائص الرئيسية لمتغيرات الدراسة ومدى الارتباط فيما بينها، ولاختبار فرضية البحث (ف1؛ ف2) تم الاعتماد على نموذج الانحدار اللوجستي Logistic Regression Model البسيط، وتحويله لنموذج انحدار لوجستي متعدد لاختبار فرض البحث (ف3) وفرعياته (ف3/أ؛ ف3/ب) والإجابة

و/أو التي يحتمل تعثرها مالياً والتي تضمنت (٢٣٩) مشاهدة، ومجموعة الشركات المستقرة مالياً و/أو التي لديها مؤشر طفيف للتعثر ولكنه غير جوهري والتي تضمنت (٢١٥) مشاهدة، قياساً على (Wardayati et al (2017).

على سؤال البحث (س ١)، وذلك كله قياسا على الدراسات السابقة والتي منها Narayanaswamy and Raghunandan (2019)، وقد تم تشغيل نماذج الانحدار بيرننامج SPSS الإصدار رقم (٢٢) (أمين، ٢٠٠٧).

#### ٦/٤/٦ - نتائج الدراسة التطبيقية<sup>(٢٧)</sup>

يمكن عرض نتائج الدراسة التطبيقية كما يلي:

#### أ- نتائج الإحصاءات الوصفية

وبدءا بنتائج الإحصاءات الوصفية ومعاملات الارتباط المبدائية ذات الصلة بالمتغيرات الأساسية للبحث، المستقلة (درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعمله) والتابع (جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية)، اتضح انخفاض قيمة الوسط الحسابي Mean لدرجة التخصص الصناعي، مقاسة بالحصة السوقية لإجمالي الأصول، عن قيمة انحرافها المعياري، وهو الأمر الذي يشير لاحتمالية انطوائها على قيم شاذة Nurbaiti and Permatasari (2019)، وبالرجوع لمصفوفة معاملات الارتباط اتضح، أيضا، عدم معنوية معامل الارتباط الخطي بين متغير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وجودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية وذلك عند قيمة احتمالية (0.997)، الأمر الذي أثار الشك الباحث بشأن احتمالية عدم ملاءمة المقياس المستند عليه لتحديد درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات في بيئة الممارسة المهنية المصرية، ومن ثم احتمالية عدم قدرته على اختبار العلاقة التأثيرية مجال الفرض (ف ١).

ولإيجاد حل لعدم معنوية معامل الارتباط درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، والتي قد تنعكس بالتبعية على عدم معنوية نموذج انحدار اختبار الفرض (ف ١)، تم الاعتماد على اللوغارتم الطبيعي للحصة السوقية لإجمالي الأصول، كمقياس لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، قياسا على ما أشارت إليه دراسة الصيرفي (٢٠١٧)، وبالنظر لنتائج التحليل الإحصائي، اتضح استمرار انخفاض قيمة الوسط الحسابي لذلك المتغير عن قيمة انحرافه المعياري فضلا عن عدم معنوية معامل ارتباطه بجودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية وذلك عند قيمة احتمالية (0.225)، الأمر الذي أشار لتحسن درجة عدم معنوية معامل الارتباط في ظل الاعتماد

<sup>(٢٧)</sup> ملحق (١) نتائج التشغيل الإحصائي في ظل التحليل الأساسي

على لوغارتيم الحصة السوقية لإجمالي الأصول، كمقياس بديل لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات.

ولضمان أفضلية ذلك المقياس في اختبار الفرض الأول للبحث (ف 1) خاصة في ظل استمرار عدم معنوية معامل ارتباطه، تم استبعاد القيم الشاذة التي تتعد، بصورة جوهرية، هبوطاً أو صعوداً عن متوسط هذا المتغير (1.2974)، وهو الأمر الذي أدى لانخفاض عدد المشاهدات إلى (٤٥٠) مشاهدة ومعنوية معامل ارتباطه عند قيمة احتمالية (0.00). وفيما يلي توضيح لنتائج الإحصاءات الوصفية المرتبطة بالمتغيرات مجال البحث بعد الاعتماد على لوغارتيم الحصة السوقية لإجمالي الأصول، كمقياس بديل، لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات واستبعاد القيم الشاذة، على النحو التالي:

#### جدول (١) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

Sig R <sup>2</sup>	Std. D	Mini	Maxi	Mean	N	
-	0.49959	0.00	1.00	0.5311	450	GCOA <sub>ti</sub>
0.000	0.65572	0.10	3.93	1.1032	450	SPEC <sub>ti</sub>
0.008	1.86985	1.00	6.00	4.0178	450	Tenure <sub>ti</sub>
0.257	1.36419	0.00	27.43	0.5153	450	LEV <sub>ti</sub>
0.099	53.0460	0.00	794.46	12.7509	450	Inven <sub>ti</sub>
0.004	0.62857	0.00	2.00	1.1978	450	Dis <sub>ti</sub>

حيث؛ تعبر (GCOA) عن جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، تمثل (SPEC) درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات مقاسة بلوغارتيم الحصة السوقية لإجمالي الأصول، تشير (Tenure) طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميله، تعبر (LEV) الوضع المالي لشركة عميل المراجعة مقاس بنسبة الرفع المالي، وتمثل (Inven) درجة تعقد صناعة عميل المراجعة مقاسة بمعدل دوران المخزون، وأخيراً تمثل (Dis) مستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية، كل للشركة (i) في السنة (t).

وبتحليل النتائج بالجدول (١)، فقد تبين وجود مدى محدود بين القيم العظمى Maximum والقيم الصغرى Minimum للمتغيران المستقلان (SPEC; Tenure) وهو ما انعكس على زيادة قيمة الوسط الحسابي Mean لهما عن انحرافهما المعياري Std. D، على التوالي، بمقدار (2.14795)؛ (0.44748)، الأمر الذي يشير لعدم وجود قيم شاذة بتلك المتغيرات and Nurbaiti

(2019) Permatasari، وهو ما انعكس إيجاباً على انخفاض قيمة الوسط الحسابي للمتغير التابع (GCOA) عن انحرافه المعياري بمقدار (0.0321)، وكذلك معنوية معاملات ارتباط المتغيرات المستقلة (Tenure؛ SPEC) بالمتغير التابع (GCOA) وذلك عند القيمة الاحتمالية (0.008؛ 0.000)، وعليه فيمكن للباحث بناء حكم مبدئي على صلاحية النماذج الإحصائية التي سيعتمد عليها الباحث في اختبار الفروض (ف ١؛ ف ٢؛ ف ٣)

وعلى نفس النحو اتضح انخفاض قيمة الوسط الحسابي للمتغير الرقابي (Dis) عن انحرافه المعياري بمقدار (0.56923) وكذلك معنوية معامل ارتباطه بالمتغير التابع (GCOA) عند قيمة احتمالية (0.004)، وهو الأمر الذي يشير لعدم وجود قيم شاذة بمتغير (Dis) فضلاً عن إمكانية بناء حكم مبدئي عن مدى أفضلية معالجته كمتغير رقابي في سياق العلاقة التأثيرية محل الدراسة بالفرض (ف ٣). وعلى النقيض من ذلك اتضح انخفاض قيمة الوسط الحسابي للمتغيرات المعدلة بالفرض (Lev؛ Inven) عن قيمة انحرافها المعياري بمقدار (0.84889؛ 40.2951) والتي قد تزامنت مع عدم معنوية معاملات ارتباطهما بالمتغير التابع (GCOA) وذلك عند قيمة احتمالية (0.257؛ 0.099) على التوالي. وهو ما يشير لاحتمالية وجود تقلبات وقيم شاذة بقيم تلك المتغيرات فضلاً عن إمكانية بناء حكم مبدئي عن أفضلية معالجتهم كمتغيرات معدلة للعلاقة التأثيرية محل الدراسة بالفرض (ف ٣) بدلاً من كونهم متغيرات رقابية، اتساقاً مع غالبية الدراسات السابقة والتي منها (Cellica and Kurnia, 2016).

### ب- نتائج اختبار الفروض في ظل التحليل الأساسي Fundamental Analysis

تم الاعتماد على نماذج الانحدار، لاختبار فروض البحث، كل على حده، على النحو التالي:

#### ب/١. نتيجة اختبار الفرض الأول للبحث (ف ١)

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كان هناك تأثير لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية<sup>(٢٨)</sup>. وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار اللوجستي البسيط، وفقاً للمعادلة التالية:

<sup>(٢٨)</sup> سيتم قبول الفرض (ف ١) الخاص باختبار ما إذا كان هناك تأثير لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية، كفرض عدم إذا كانت القيمة الاحتمالية لدرجة التخصص الصناعي أكبر من مستوى المعنوية المسموح به (0.05)، ورفضه إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من أو تساوي (0.05)، وذلك بالاعتماد على إحصائية اختبار Wald وفقاً لجدول توزيع كاي<sup>٢</sup>. وهو ما سيعتمد عليه الباحث لقبول أو رفض الفرض (ف ٢).

$$GCOA_{it} = \beta_0 + \beta_1 SPEC_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

حيث: (GCOA; SPEC) كما هو مشار إليه بالإحصاءات الوصفية. ولاختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم، كما يلي:

$H_0$ : لا تؤثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على جودة حكمه المهني بشأن استمرارية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وفيما يلي توضيح لنتائج اختبار الفرض الأول للبحث بعد معالجة عدم معنوية النموذج<sup>(٢٩)</sup>:

### جدول (٢) نتيجة اختبار الفرض الأول للبحث (ف ١)

Model	$\beta$	Wald	Sig	EXP(B)
Constant	0.726	13.748	0.000	2.067
Spec	-0.550	11.916	0.001	0.577
-2Log Likelihood		608.841		
Chi- Square		13.248		
Sig (Chi- Square)		0.000		
Cox and Snell Square		0.029		
Nagelkerke R Square		0.039		

<sup>(٢٩)</sup> يتضح من تحليل نتائج التشغيل المبدئي لنموذج الانحدار اللوجستي لاختبار الفرض (ف ١)، بالمالحق رقم (١)، عدم معنوية نموذج الانحدار في ظل قياس درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات بالحصة السوقية لإجمالي الأصول، حيث أظهرت نتائج التشغيل المبدئي انخفاض القيمة المحسوبة لإحصائية كاي<sup>٢</sup> (0.000) عن قيمتها الجدولية (المستخرجة من جدول توزيع كاي<sup>٢</sup>، عند درجات حرية = عدد معلمات النموذج - ١، ومستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ ) {3.8415} ومن ثم تجاوز القيمة الاحتمالية للنموذج (0.997) لمستوى المعنوية المسموح به (0.05)، الأمر الذي أشار لعدم صلاحية النموذج لاختبار العلاقة الأولى محل الدراسة. وكان على الباحث أن يجد حلاً لتلك المشكلة؛ لذا تم الاعتماد على مقياس بديل لدرجة التخصص الصناعي، خاصة في ظل عدم القدرة على معالجة عدم المعنوية باستبعاد القيم الشاذة منه، وعليه فقد تم إعادة تشغيل نموذج الانحدار في ظل الاعتماد على لوغاريتم الحصة السوقية لإجمالي الأصول، كمقياس بديل لدرجة التخصص الصناعي، وبالنظر لنتائج التشغيل اتضح استمرار عدم معنوية نموذج الانحدار وتجاوز القيمة الاحتمالية للنموذج (0.216) مستوى المعنوية المسموح به (0.05)، وحتى يمكن اختبار الفرض (ف ١) تم استبعاد القيم الشاذة من المقياس البديل لدرجة التخصص الصناعي، وهو ما نجم عنه انخفاض عدد المشاهدات إلى (٤٥٠) مشاهدة بدلاً من (٤٥٥) وصلاحية النموذج لاختبار الفرض. الأمر الذي جاء متسقاً مع ما توقعه الباحث من تحليل مدى معنوية معامل ارتباط درجة التخصص الصناعي بالمتغير التابع GCOA بالإحصاءات الوصفية، وإمكانية عدم اعتباره المقياس الملائم لاختبار العلاقة محل الدراسة بالفرض (ف ١) في ظل بيئة الممارسة المهنية المصرية.



يتضح من تحليل النتائج السابقة بالجدول (٢) صلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل الدراسة، لأن القيمة الاحتمالية للنموذج (0.000)، كما بلغت القوة التفسيرية للنموذج (0.029; 0.039) وفقاً لمعاملي (Cox and Snell Square; Nagelkerke R Square) على التوالي. ويرى الباحث أن انخفاض القوة التفسيرية للمتغير المستقل لتفسير التغيرات التي تطرأ في المتغير التابع، على الرغم من صلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل البحث، قد يرجع إلى لانخفاض مستوى جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية بالمشاهدات المتعثرة مالياً و/أو المحتمل تعثرها مالياً بحوالي (٦٦%) أي ما يعادل (١٥٨) مشاهدة من إجمالي تلك المشاهدات وكذلك انخفاض مستوى جودة ذلك الحكم بالمشاهدات المستقرة مالياً و/أو التي لديها مؤشر طفيف وغير جوهري للتعثر بحوالي (٢٦%) أي ما يعادل (٥٥) مشاهدة، وهو ما يشير لانخفاض مستوى جودة الحكم المهني بحوالي (٤٦%) أي ما يعادل (٢١٣) من إجمالي مشاهدات الشركات محل الدراسة. الأمر الذي يشير لانخفاض جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية خاصة في ظل مواجهة الشركات لأحداث جوهريّة قد تعيق استمراريّتها أو كونها شركات متعثرة مالياً بالفعل، فضلاً عن احتمالية ارتفاع معدلات شراء الرأي Opinion Shopping لمراقبي الحسابات، في ذلك الصدد<sup>(٣٠)</sup>.

وبتحليل معاملات الانحدار، أشارت النتائج إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية بمقدار (-0.550) عند قيمة احتمالية (0.001)، وعليه فقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، القائل بوجود تأثير لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على جودة حكمه المهني بشأن استمرارية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ومن ثم قبول الفرض الأول للبحث (ف١). وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Chiang et al (2015)، وتتناقض مع (Hapsoro and Suryanto, 2017; Hapsoro and Santoso, 2018).

(٣٠) اتضح من تحليل مشاهدات الشركات المتعثرة مالياً و/أو المحتمل تعثرها مالياً التي تضمنت ٢٣٩ مشاهدة، وجود (١٥٨ مشاهدة) أي ما يعادل ٦٦% من تلك المشاهدات بها قبول خاطئ، ووجود (٨١ مشاهدة) أي ما يعادل (٢٣%) من تلك المشاهدات بها رفض صحيح. وتحليل مشاهدات الشركات المستقرة مالياً و/أو التي لديها مؤشر غير جوهري للتعثر تضمنت ٢١٥ مشاهدة، وجود (١٦٠ مشاهدة) أي ما يعادل ٧٤% من تلك المشاهدات بها قبول صحيح، ووجود (٥٥ مشاهدة) أي ما يعادل ٢٥% من تلك المشاهدات رفض خاطئ.

ويرى الباحث أنه على الرغم من عدم تبينه لاتجاه محدد للعلاقة التأثيرية محل الدراسة بالفرض (ف ١)، كنتيجة لتفاوت نتائج الدراسات السابقة والتي منها (Habib, 2013؛ Chiang *et al.*, 2005؛ محمد، ٢٠١٨)، واكتفائه فقط بالتحقق من مدى وجود تأثير من عدمه، إلا أننا نعتقد بعدم منطوقية التأثير السلبي لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على جودة حكمه المهني، نظراً لانعكاس تلك الدرجة على زيادة خبرة مراقب الحسابات ومعرفته المتعمقة بطبيعة صناعة عميله وقدرته على تحديد الأحداث الجوهرية التي قد تعيق الاستمرارية، وهو ما ينعكس بالتبعية على زيادة جودة حكمه المهني وسلامة رأيه، ويمكن تفسير ذلك كنتيجة لانخفاض درجة التخصص الصناعي لمراقبي الحسابات بمشاهدات عينة الدراسة، بمختلف القطاعات، بحوالي (٨٤%) بما يعادل ٣٨٤ مشاهدة من إجمالي عدد المشاهدات<sup>(٣١)</sup>، والتي قد ترجع لانخفاض عدد الشركات محل الدراسة، وفقاً لاعتبارات اختيار عينة الدراسة.

## ب/٢. نتيجة اختبار الفرض الثاني للبحث (ف ٢)

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كان هناك تأثير لطول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميله على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية. وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار اللوجستي البسيط، وفقاً للمعادلة التالية:

$$GCOA_{it} = \beta_0 + \beta_1 Tenure_{it} + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

حيث: (GCOA; Tenure) كما هو مشار إليه بالإحصاءات الوصفية. ولاختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم، كما يلي:  
 $H_0$ : لا يؤثر طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميله على جودة حكمه المهني بشأن استمرارية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وفيما يلي توضيح لنتائج اختبار الفرض الثاني للبحث (ف ٢):

<sup>(٣١)</sup> للتحقق من مدى انخفاض درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، قام الباحث بإجراء تحليل لمشاهدات الشركات وقد اتضح أن عدد مراقبي الحسابات بعينة الدراسة كان (٣٩٦ مراقب حسابات) في حين كون عدد مشاهدات الدراسة (٤٥٤ مشاهدة)، وهو ما يشير لارتفاع عدد مراقبي الحسابات الذين لديهم حصة سوقية لشركة واحدة فقط، وتحليل الحصة السوقية لكل مراقب حسابات من حيث عدد عملائه، كل على حده، اتضح وجود (١٢ مراقب حسابات) أي ما يعادل (٤%) من إجمالي عدد مراقبي الحسابات، فقط لديهم حصة سوقية لأكثر من عميل بحوالي (١٥%) أي ما يعادل (٧٠ مشاهدة) من إجمالي عدد المشاهدات، ووجود (٣٨٤ مراقب حسابات) أي ما يعادل (٩٦%) من إجمالي عدد مراقبي الحسابات لديهم حصة سوقية لعميل واحد فقط بحوالي (٨٥%) أي ما يعادل (٣٨٤ مشاهدة) من إجمالي عدد المشاهدات.

## جدول (٣) نتيجة اختبار الفرض الثاني للبحث (ف٢)

Model	$\beta$	Wald	Sig	EXP(B)
Constant	-0.406	3.267	0.071	0.666
Tenure	0.132	6.729	0.009	1.141
-2Log Likelihood		620.849		
Chi- Square		6.801		
Sig (Chi- Square)		0.009		
Cox and Snell Square		0.015		
Nagelkerke R Square		0.020		

وبتحليل النتائج بالجدول (٣) يتضح معنوية النموذج وصلاحيته لاختبار العلاقة محل الدراسة، كما بلغت القوة التفسيرية للنموذج (0.015; 0.020) وفقا لمعالملي (Cox and Snell Square; Nagelkerke R Square) على التوالي. ويرى الباحث أن استمرار انخفاض القوة التفسيرية للمتغير المستقل بالعلاقة التأثيرية بالفرض (ف٢)، جاء متسقا مع ما توصل إليه الباحث من نتائج بالفرض (ف١)، والذي قد تم إرجاعه لانخفاض مستوى جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية بحوالي (٤٦%) من إجمالي مشاهدات الشركات محل الدراسة، وانخفاض ذلك المستوى بدرجة أكبر بمشاهدات الشركات المتعثرة مالياً و/أو المحتمل تعثرها مالياً مقارنة بنظيرتها الأخرى، وهو ما يعتقد الباحث بإمكانية اتساقه مع السمات المميزة لبيئة الممارسة المهنية المصرية.

وبتحليل معاملات الانحدار، أشارت النتائج إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لطول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميله على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية بمقدار (0.132) عند قيمة احتمالية (0.009)، وعليه فقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، القائل بوجود تأثير لطول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميله على جودة حكمه المهني بشأن استمرارية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ومن ثم قبول الفرض الثاني للبحث (ف٢). وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه البعض (محمد، ٢٠١٨؛ Narayanaswamy and Raghunandan, 2019)، وتتناقض مع (Junaidi *et al.*, 2016; Nurbaiti and Permatasari, 2019).

ويرى الباحث أنه على الرغم من انتقاد البعض (Mohamed and Habib, 2013; Junaidi *et al.*, 2016; Cellica and Kurnia, 2016) لطول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميله وإمكانية تأثيرها سلباً على استقلاليته وموضوعيته ومن ثم انخفاض مستوى جودة حكمه

المهني بصفة عامة وبشأن الاستمرارية خاصة، إلا أن الباحث يعتقد بمنطقية التأثير الإيجابي لطول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعمله على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية، بيئة الممارسة المهنية المصرية، وقد يرجع ذلك كنتيجة لوجود حوالي (٥٨%) أى ما يعادل (٢٦٥ مشاهدة) من إجمالي عدد المشاهدات تتراوح فترة ارتباط مراقبي الحسابات بها ما بين (٣ سنوات - ٦ سنوات) كما تتمثل فترة ارتباط حوالي (٦٨%) أى ما يعادل (١٨٠ مشاهدة) من تلك المشاهدات (٦ سنوات)، وهو ما يشير إلى كون حوالي (٣٩%) من إجمالي عدد مشاهدات شركات العينة (٤٥٤) تصل فترة ارتباط مراقبي الحسابات بهم إلى ستة سنوات.

وهو الأمر الذي يؤيد منطقية التأثير الإيجابي للعلاقة التأثيرية محل الدراسة بالفرض (ف٢) واتساقها مع بيئة الممارسة المهنية المصرية، فضلا عن إمكانية تأييد المنافع الكامنة وراء طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعمله واحتمالية عدم تأثيرها على موضوعيته واستقلالته، نظرا لارتباط مدى استقلالية مراقب الحسابات وزيادة مستوى شكه المهني وحرصه المتزايد في الحفاظ على سمعته المهنية، بصورة أكثر جوهرية، بمدى قوة بيئة الممارسة المهنية والسمات الأخرى المميزة لها.

### ب/٣. نتيجة اختبار الفرض الثالث للبحث (ف٣)

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كان هناك تأثير لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعمله معا على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية<sup>(٣٢)</sup>. وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار اللوجستي المتعدد، وفقاً للمعادلة التالية:

$$GCOA_{it} = \beta_0 + \beta_1 SPEC_{it} + \beta_2 Tenure_{it} + \varepsilon_{it} \quad (3)$$

حيث: (GCOA; SPEC; Tenure) كما هو مشار إليه بالإحصاءات الوصفية. ولاختبار هذا

الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم، كما يلي:

H<sub>0</sub>: لا تؤثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعمله معا على جودة حكمه المهني بشأن استمرارية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وفيما يلي توضيح لنتائج اختبار الفرض الثالث للبحث (ف٣):

<sup>(٣٢)</sup> سيتم قبول الفرض (ف٣) الخاص باختبار ما إذا كان هناك تأثير لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعمله على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية، كفرض عدم إذا كانت القيمة الاحتمالية لدرجة التخصص الصناعي وطول فترة الارتباط أكبر من مستوى المعنوية المسموح به (0.05)، ورفضه إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من أو تساوي (0.05).

## جدول (٤) نتيجة اختبار الفرض الثالث للبحث (ف ٣)

Model	$\beta$	Wald	Sig	EXP(B)
Constant	0.225	0.567	0.451	1.253
SPEC	-0.511	9.989	0.002	0.600
Tenure	0.115	4.893	0.027	1.121
-2Log Likelihood	603.918			
Chi- Square	18.171			
Sig (Chi- Square)	0.000			
Cox and Snell Square	0.040			

وبالنظر للجدول رقم (٤) تبين معنوية النموذج وصلاحيته لاختبار العلاقة محل الدراسة، كما بلغت القوة التفسيرية للنموذج (0.040; 0.053) وفقا لمعالمي (Cox and Snell Square; Nagelkerke R Square) على التوالي. ويرى الباحث أنه على الرغم من زيادة القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة، درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعميله معا، لتفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، وتحسنها مقارنة بالقوة التفسيرية لكل منهما بصورة منفردة، وفقا لنتائج اختبار الفرضين (ف ١؛ ف ٢)، إلا أنه يمكن القول باستمرار محدوديتها والتي قد ترجع، من وجهة نظر الباحث، لانخفاض مستوى جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية في بيئة الممارسة المهنية المصرية.

ذلك بالإضافة إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات بمقدار (-0.511) عند قيمة احتمالية (0.002) ووجود تأثير إيجابي ومعنوي لطول فترة ارتباطه بعميله بمقدار (0.115) عند قيمة احتمالية (0.027) من جهة، على جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية من جهة أخرى، وعليه فقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، القائل بوجود تأثير لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعميله معا على جودة حكمه المهني بشأن استمرارية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ومن ثم قبول الفرض الثالث للبحث (ف ٣).

وهو ما يتفق مع (Chiang *et al.*, 2015; Narayanaswamy and Raghunandan, 2019) ويتناقض مع (Junaidi *et al.*, 2016; Hapsora and Suryanto, 2017). ويرى الباحث أنه استمرار معنوية العلاقة التأثيرية لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات،

واستمرار اتجاه تأثيرها سلبا، والتي نعتقد بعدم منطقيتها وإمكانية إرجاعها لانخفاض درجة التخصص الصناعي بمشاهدات عينة الدراسة نظراً للاعتبارات الحاكمة لاختيار تلك العينة، وكذلك استمرار معنوية العلاقة التأثيرية لطول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعمله، واستمرار اتجاه تأثيرها إيجابا، والتي نعتقد بمنطقيتها واتساقها مع السمات المميزة لمشاهدات الشركات محل الدراسة، يؤيد وجهه نظر الباحث بشأن اعتبار درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعمله من أهم محددات جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، ذات الصلة بمراقب الحسابات ومنشأته.

ونتيجة لزيادة القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة، مجال العلاقة التأثيرية بالفرض (ف ٣)، لتفسير التغيرات في المتغير التابع، مقارنة بالقوة التفسيرية لكل متغير مستقل على حدة، مجال العلاقة التأثيرية بالفرضين (ف ١؛ ف ٢)، وانخفاض قوة التأثير السلبي لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، غير المنطقية من وجهه نظر الباحث، من (-0.550) إلى (-0.511) في ظل الأخذ في الاعتبار لطول فترة ارتباطه كأحد محددات جودة حكمه المهني إلى جانب درجة تخصصه، يشير ذلك لأفضلية التحقق من أثر تلك المتغيرات معا، وعدم الاكتفاء بالتحقق من ذلك الأثر بصورة منفردة قياسا على العديد من الدراسات والتي منها (Bills et al (2013)، وهو ما يؤيد وجهه نظر الباحث في اتباعه لمدخل أكثر شمولية في ذلك الصدد.

#### ب/١/٣. نتيجة اختبار الفرض الفرعي (ف ٣/أ)

استهدف هذا الفرض اختبار مدى اختلاف تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعمله معا على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية، باختلاف الوضع المالي لشركة العميل<sup>(٣٣)</sup>. وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار اللوجستي المتعدد، وفقاً للمعادلة التالية:

$$GCOA_{it} = \beta_0 + \beta_1 SPEC_{it} + \beta_2 Tenure_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \beta_4 Lev*Spec_{it} + \beta_4 lev*Tenure_{it} + \varepsilon_{it} \quad (4)$$

(٣٣) سيتم قبول الفرض الفرعي (ف ٣/أ) الخاص باختبار ما إذا كان هناك اختلاف لتأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعمله على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية، باختلاف الوضع المالي لشركة عميل المراجعة، كرفض عدم إذا كانت القيمة الاحتمالية للأثر التفاعلي (Lev\*Spec) والأثر التفاعلي (Lev\*Tenure) أكبر من مستوى المعنوية المسموح به (0.05)، ورفضه إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من أو تساوي (0.05)، وهو ما سيتم الاعتماد عليه لقبول أو رفض (ف ٣/ب).

حيث: (GCOA; SPEC; Tenure; LEV) كما هو مشار إليه بالإحصاءات الوصفية، (Lev\*Spec; Lev\*Tenure) الأثر التفاعلي للوضع المالي لشركة عميل المراجعة مقاس بنسبة الرفع المالي، وكل من درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعميله. ولاختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم، كما يلي:

H<sub>0</sub>: لا يختلف تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعميله معاً على جودة حكمه المهني بشأن استمرارية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، باختلاف الوضع المالي لشركة عميل المراجعة مقاس بنسبة الرفع المالي.

وفيما يلي مقارنة بين نتائج تشغيل نموذجي الانحدار في ظل وجود/ وعدم وجود الوضع المالي لشركة عميل المراجعة مقاس بنسبة الرفع المالي، كمتغير معدل للفرض (ف3)، على النحو التالي:

جدول (٥) نتيجة اختبار الفرض الفرعي (ف3/أ)

Model	Model without the moderator Variables				Model with LEV as a moderator variable			
	$\beta$	Wal d	Sig	EXP (B)	$\beta$	Wald	Sig	EXP (B)
Constant	0.225	0.567	.451	1.253	-0.587	2.567	.109	0.556
Spec	-0.511	9.989	.002	0.600	0.228	0.530	.467	1.256
Tenure	0.115	4.893	.027	1.121	0.267	11.433	.001	1.306
LEV	-	-	-	-	2.171	16.297	.000	8.768
LEV*Spec	-	-	-	-	-1.808	6.338	.012	0.164
LEV*Tenure	-	-	-	-	-0.435	8.138	.004	0.647
-2Log Likelihood	603.918				587.653			
Chi- Square	18.171				43.437			
Sig (Chi- Square)	0.000				0.000			
Cox and Snell Square	0.040				0.092			
Nagelkerke R Square	0.053				0.123			

وبتحليل الجدول رقم (٥) يتضح معنوية النموذج وزيادة القوة التفسيرية له من (0.040; 0.053) إلى (0.092; 0.123)، وزيادة قوة التأثير السلبى لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، وتحول اتجاه تأثير طول فترة ارتباطه بعميله إلى الاتجاه السلبى، كل بصورة معنوية، على جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، بعد الأخذ في الاعتبار للوضع المالي

لشركة عميل المراجعة مقياس بنسبة الرفع المالي، كمتغير معدل للعلاقة مجال الفرض (ف٣)، وعليه فقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، القائل باختلاف تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعميله معا على جودة حكمه المهني بشأن استمرارية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، باختلاف الوضع المالي لشركة عميل المراجعة مقياس بنسبة الرفع المالي. ومن ثم قبول الفرض الفرعي (ف٣/أ). وتتفق تلك النتيجة مع دراسة Chiang and Lin (2012) وتتناقض مع (Wardayati et al., 2017; Narayanaswamy and Raghunandan, 2019).

ويرى الباحث أن زيادة قوة التأثير السلبي لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، وتحول اتجاه قوة تأثير طول فترة ارتباطه بعميله، من التأثير الإيجابي، الأكثر اتساقا مع خصائص مشاهدات شركات عينة الدراسة، إلى التأثير السلبي، الذي يؤيد وجهه نظر البعض (محمد، ٢٠١٨؛ Hapsoro and Santoso, 2018)، وزيادة القوة التفسيرية للنموذج بمقدار (0.052; 0.07)، بعد الأخذ في الاعتبار للوضع المالي لشركة عميل المراجعة مقياس بنسبة الرفع المالي، كمتغير معدل، يشير لاعتبار الوضع المالي لشركة العميل أحد أهم الخصائص التشغيلية، الأكثر جوهرية، في التأثير على قوة واتجاه العلاقة التأثيرية محل الدراسة بالفرض (ف٣).

كما يعتقد الباحث بمنطقية زيادة قوة التأثير السلبي لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وكذلك منطقية تحول اتجاه تأثير طول فترة ارتباطه، بعد الأخذ في الاعتبار للوضع المالي لشركة العميل، كمتغير معدل، نتيجة للخصائص المميزة لمشاهدات عينة الدراسة، والتي اتسمت بانخفاض درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وانخفاض مستوى جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية بصورة أكبر في ظل مشاهدات الشركات المتعثرة ماليًا و/أو المحتمل تعثرها ماليًا، وهو الأمر الذي ينعكس بالتبعية على احتمالية تأثير طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميله سلبا من خلال زيادة ميله نحو تخفيض مستوى جودة حكمه المهني بشأن استمرارية عميله، خاصة في ظل سوء وضعه المالي، معبرًا عنه بالارتفاع نسبة الرفع المالي.

#### ب/٣/٢. نتيجة اختبار الفرض الفرعي (ف٣/ب)

استهدف هذا الفرض اختبار مدى اختلاف تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعميله معا على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية، باختلاف درجة تعقد



صناعة عميل المراجعة. وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار اللوجستي المتعدد، وفقاً للمعادلة التالية:

$$GCOA_{it} = \beta_0 + \beta_1 SPEC_{it} + \beta_2 Tenure_{it} + \beta_3 Inve_{it} + \beta_4 Inve * Spec_{it} + \beta_4 Inve * Tenure_{it} + \varepsilon_{it} \quad (5)$$

حيث: (GCOA; SPEC; Tenure; Inve) كما هو مشار إليه بالإحصاءات الوصفية، (Inve\*Spec; Inve\*Tenure) الأثر التفاعلي لدرجة تعقد صناعة عميل المراجعة مقاسة بمعدل دوران المخزون، وكل من درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعميله. ولاختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم، كما يلي:

$H_0$ : لا يختلف تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعميله معاً على جودة حكمه المهني بشأن استمرارية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، باختلاف درجة تعقد صناعة عميل المراجعة مقاسة بمعدل دوران المخزون.

وفيما يلي مقارنة بين نتائج تشغيل نموذجي الانحدار في ظل وجود/ وعدم وجود درجة تعقد صناعة عميل المراجعة مقاسة بمعدل دوران المخزون، كمتغير معدل للعلاقة مجال الفرض (ف3)، على النحو التالي:

جدول (٦) نتيجة اختبار الفرض الفرعي (ف3/ب)

Model	Model without the moderator Variables				Model with Inve as a moderator variable			
	$\beta$	Wald	Sig	EXP (B)	$\beta$	Wald	Sig	EXP (B)
Constant	0.225	0.567	.451	1.253	-0.442	1.552	.213	0.643
Spec	-0.511	9.989	.002	0.600	-0.182	0.656	.418	0.833
Tenure	0.115	4.893	.027	1.121	0.250	16.966	.000	1.284
Inve	-	-	-	-	0.072	4.701	.030	1.075
Inve*Spec	-	-	-	-	-0.043	1.811	.178	0.958
Inve*Tenure	-	-	-	-	-0.016	13.447	.000	0.984
-2Log Likelihood	603.918				572.767			
Chi- Square	18.171				49.322			
Sig (Chi-Square)	0.000				0.000			
Cox and Snell Square	0.040				0.104			
Nagelkerke R Square	0.053				0.139			

وبالنظر للجدول رقم (٦) يتبين صلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل الدراسة بالفرض (ف٣/ب)، وزيادة القوة التفسيرية للنموذج إلى (0.139; 0.104)، فضلا عن عدم معنوية قوة التأثير السلبي لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات عند قيمة احتمالية (0.178) وتحول اتجاه تأثير طول فترة ارتباطه بعميله، من التأثير الإيجابي إلى التأثير السلبي، بصورة معنوية عند قيمة احتمالية (0.000)، على جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، بعد الأخذ في الاعتبار لدرجة تعقد صناعة عميل المراجعة مقاسة بمعدل دروان المخزون، كمتغير معدل للعلاقة مجال الفرض (ف٣)، وعليه فقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل جزئيا، القائل باختلاف تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعميله معا على جودة حكمه المهني بشأن استمرارية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، باختلاف درجة تعقد صناعة عميل المراجعة مقاسة بمعدل دوران المخزون، ومن ثم قبول الفرض الفرعي (ف٣/ب) جزئيا.

وتتفق تلك النتيجة مع ما أشارت له دراسة (Ha et al (2016) وتتناقض مع (Bills et al., (2017; Leidner and Lenz, 2013; ويرى الباحث أن عدم معنوية قوة التأثير السلبي لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، وتغيير اتجاه القوة التأثيرية لطول فترة ارتباطه بعميله إلى التأثير السلبي، المؤيد من قبل الدراسات السابقة ك (Hapsoro and Santoso (2018، وزيادة القوة التفسيرية للنموذج، بمقدار (0.086; 0.064)، بصورة أكثر جوهرية مقارنة بالنماذج في ظل اختبار الفروض (ف١؛ ف٢؛ ف٣؛ ف٣/أ)، بعد الأخذ في الاعتبار لدرجة تعقد صناعة عميل المراجعة مقاسة بمعدل دوران المخزون، كمتغير معدل، يشير لاعتبار لدرجة التعقد بمثابة أحد المتغيرات المؤثرة على قوة واتجاه العلاقة التأثيرية مجال الفرض (ف٣).

كما يعتقد الباحث، أيضا، بمنطقية عدم معنوية قوة التأثير السلبي لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، خاصة في ظل انخفاضها بحوالي (٨٤%) من إجمالي مشاهدات عينة الدراسة التي انعكست بالتبعية على الحد من تحقيق المنافع الكامنة وراء كون مراقب الحسابات متخصصا صناعيا، وكذلك منطقية التأثير الإيجابي لطول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميله، خاصة في ظل زيادة ميل مراقبي الحسابات بمشاهدات عينة الدراسة نحو تخفيض مستوى جودة الحكم المهني، وفقا لنتائج تحليل الفرض (ف١)، والتي انعكست بالتبعية على زيادة احتمالية التأثير السلبي لطول فترة ارتباطه على مستوى جودة حكمه المهني، خاصة في ظل ارتفاع درجة تعقد صناعة عميله معبرا عنها بارتفاع معدل دوران المخزون.

## ب/٤. نتيجة الإجابة على السؤال الأول للبحث (س ١)

استهدف هذا السؤال اختبار مدى تأثير مستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية على جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية في سياق العلاقة التأثيرية مجال الفرض (٣) (٣٤). وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار اللوجستي المتعدد، وفقاً للمعادلة التالية:

$$GCOA_{ij} = \beta_0 + \beta_1 SPEC_{ij} + \beta_2 Tenure_{ij} + \beta_3 Dis_i + \varepsilon_{ij} \quad (6)$$

حيث: (GCOA; SPEC; Dis) كما هو مشار إليه بالإحصاءات الوصفية. وفيما يلي مقارنة بين نتائج تشغيل نموذجي الانحدار في ظل وجود/ وعدم وجود مستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية، كمتغير رقابي، وذلك على النحو التالي:

## جدول (٧) نتيجة الإجابة على السؤال الأول للبحث (س ١)

Model	Model without the Control Variables				Model with Dis as a Control variable			
	$\beta$	Wald	Sig	EXP (B)	$\beta$	Wald	Sig	EXP (B)
Constant	0.225	0.567	.451	1.253	0.910	5.767	.016	2.483
Spec	-0.511	9.989	.002	0.600	-0.561	11.718	.001	0.571
Rotation	0.115	4.893	.027	1.121	0.102	3.773	.052	1.107
Dis	-	-	-	-	-0.480	9.064	.003	0.619
-2Log Likelihood	603.918				594.614			
Chi- Square	18.171				27.475			
Sig (Chi-Square)	0.000				0.000			
Cox and Snell Square	0.040				0.059			
Nagelkerke R Square	0.053				0.079			

(٣٤) سيتم الإجابة بنعم على السؤال الأول للبحث (س ١) الخاص باختبار مدى تأثير مستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية (Dis) على جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، في سياق العلاقة التأثيرية مجال الفرض (٣)، إذا كانت القيمة الاحتمالية لـ (Dis) أقل من أو مستوى المعنوية المسموح به (0.05)، والإجابة بلا إذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من (0.05).

وبتحليل النتائج بالجدول رقم (٧) اتضح معنوية النموذج وزيادة القوة التفسيرية له إلى (0.079; 0.059)، ووجود تأثير سلبي ومعنوي لمستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية (Dis) على جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية بمقدار (-0.480) عند قيمة احتمالية (0.003)، لذا تمت الإجابة على السؤال الأول للبحث (س١) القائل: هل يؤثر مستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية على جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، في سياق العلاقة بين درجة تخصصه الصناعي وطول فترة ارتباطه بعمله من جهة وجودة حكمه المهني بشأن استمرارية تلك الشركات من جهة أخرى؟ بـ "نعم". وهو ما يتفق مع (Myers et al (2018) ويتناقض مع (Mayaw et al., 2015; Krishnan et al., 2015)

ويعتقد الباحث بأن زيادة القوة التفسيرية للنموذج بمقدار (0.026; 0.019) ومعنوية التأثير السلبي لمستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية على جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، كمتغير رقابي على العلاقة التأثيرية مجال الفرض (ف٣)، يشير لجوهرية تأثير ذلك المتغير في ذلك الصدد، وهو ما يدعم توجه الباحث في التحقق من الأثر المتوقع منه وعدم إغفاله، حتى يمكن الوصول لصورة أكثر شمولاً للمحددات التي يمكنها التأثير على جودة ذلك الحكم في بيئة الممارسة المهنية المصرية. كما أننا نعتقد بمنطقية التأثير السلبي لمستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية خاصة في ظل انخفاض مستوى جودة الحكم المهني في ذلك الصدد بمشاهدات شركات عينة الدراسة، نظراً لزيادة ميل مراقبي الحسابات على تخفيض مستوى جودة أحكامهم المهنية بالمشاهدات المتعثرة مالياً و/أو المحتمل تعثرها مالياً، ويعتقد الباحث بزيادة ذلك الميل في ظل زيادة مستوى إفصاح الإدارة في ذلك الشأن.

### ج. التحليل الإضافي Additional Analysis

لإضفاء المزيد من الوضوح والفهم على العلاقات محل الدراسة بالتحليل الأساسي، سيتم إعادة اختبار العلاقة، تحديداً مجال الفرض الثالث للبحث (ف٣)، بعد تعديلها من خلال تغيير معالجة المتغيرات الثانوية، المتغيران المعدلان والمتغير الرقابي، واستحداث متغيرات جديدة للنموذج، للتحقق من مدى أفضلية معالجة المتغيرات الثانوية في ظل التحليل الأساسي وكذلك التحقق مما إذا كان نموذج البحث بوضعه الحالي، في ظل التحليل الأساسي، يفتقر لبعض المتغيرات الإضافية، الأكثر جوهرية في التأثير على العلاقة مجال البحث بالفرض (ف٣).

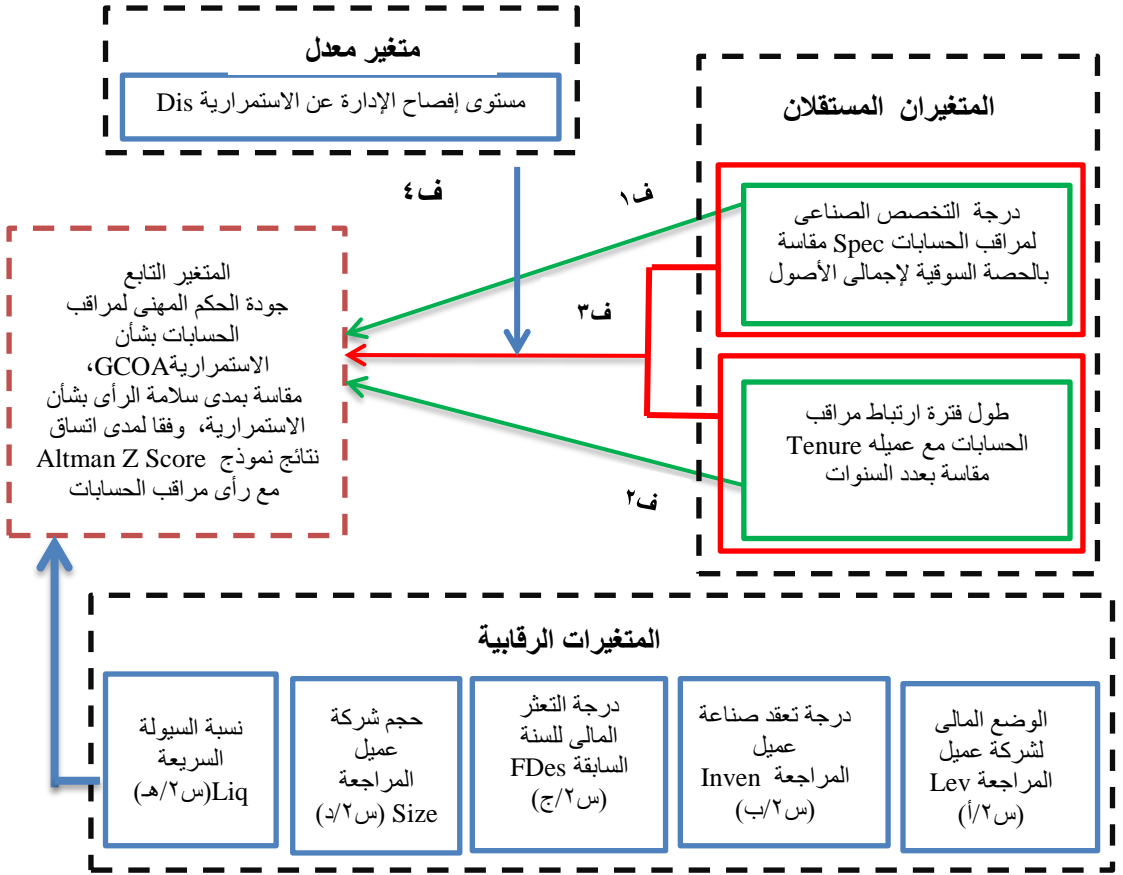
وفي ذلك السياق قام الباحث بتغيير معالجة الوضع المالي لشركة عميل المراجعة ودرجة تعقد صناعته، كمتغيرات رقابية، بدلا من كونهما متغيرات معدلة للعلاقة التأثيرية مجال البحث بالفرض (ف٣) وكذلك تغيير معالجة مستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية، كمتغير معدل للعلاقة مجال الفرض (ف٣)، بدلا من كونه متغير رقابي، قياسا على الدراسات السابقة، التي منها (Bills *et al.*, 2013; Hapsoro and Santoso, 2018).

وعلى نفس النحو اتضح من تتبع بعض الدراسات السابقة (Wardayati؛ Ha *et al.*, 2016؛ Narayanaswamy and Raghunansan, 2019؛ السيد، ٢٠١٨؛ *et al.*, 2017) وجود العديد من المتغيرات الإضافية، الخصائص التشغيلية، المؤثرة على جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، والتي منها؛ حجم الشركة، نوع القطاع الصناعي، نسبة السيولة السريعة، درجة التعثر المالي للسنة السابقة، ونسب الربحية. واتساقا مع غالبية الدراسات السابقة ذات الصلة، سيركز الباحث على أثر كل من؛ درجة التعثر المالي للسنة السابقة<sup>(٣٥)</sup>، F.Des، حجم شركة عميل المراجعة<sup>(٣٦)</sup> Size، ونسبة السيولة السريعة<sup>(٣٧)</sup> Liq نظراً لجوهرية تأثير كل منها على العلاقة مجال البحث. وقد تم معالجة تلك المتغيرات، كمتغيرات رقابية قياساً على دراسة Hapsoro and Santoso (2018). واستناداً على ما سبق، تم إضافة عدة أسئلة فرعية (س٢/أ، س٢/ب، س٢/ج، س٢/د، س٢/هـ) وفرض رابع للبحث (ف٤)، وفيما يلي توضيح لنموذج البحث والنتائج في ظل منهجية التحليل الإضافي:

<sup>(٣٥)</sup> تُعرف درجة التعثر المالي للسنة السابقة، وفقا لتحليل الدراسات (Elder *et al.*, 2015; Waradayati *et al.*, 2017) على أنها مدى قدرة شركة عميل المراجعة على عدم سداد التزاماته واحتمالية تعرضه للافلاس. كما يمكن قياسها بالاعتماد على نماذج التنبؤ بالتعثر المالي، كنموذج Altman Z Score عام (١٩٦٨) ونموذج Ohlson عام (١٩٨٠) ونموذج Zmijewski عام (١٩٨٤)، وقد اعتمد الباحث في قياسها على نموذج Altman Z Score، المشار إليه سلفاً، قياساً على دراسة Waradayati *et al.* (2017).

<sup>(٣٦)</sup> يعرف حجم شركة عميل المراجعة وفقاً لتحليل الدراسات التي منها (Diaz *et al.*, 2015; Cellica and Kurnia, 2016) على أنه إحدى الخصائص التشغيلية لشركة عميل المراجعة التي تعبر عن قدراتها وامكانياتها المادية والبشرية والتكنولوجية وقدراتها على توظيف تلك القدرات والامكانيات لتوليد إيرادات تشغيلية من عملياتها، وقد تم قياسه بلوغارتم إجمالي أصول شركة عميل المراجعة قياساً على (Narayanaswamy and Raghunandan (2019).

<sup>(٣٧)</sup> تشير نسبة السيولة السريعة وفقاً لتحليل الدراسات التي منها (هندي، ٢٠١٤؛ Hapsoro and Santoso, 2018) إلى مدى قدرة شركة عميل المراجعة لسداد التزاماته قصيرة الأجل بالاعتماد على أصوله سريعة التحول إلى النقدية، وقد تم قياسها بالمعادلة التالية؛ نسبة السيولة السريعة = (إجمالي الأصول المتدولة - المخزون) ÷ إجمالي الالتزامات المتداولة، قياساً على (Narayanaswamy and Raghunandan (2019).



شكل (٢) نموذج البحث في ظل التحليل الإضافي

المصدر (إعداد الباحث)

ج/١. نتائج التشغيل في ظل التحليل الإضافي<sup>(٣٨)</sup>

بناء على ما سبق، يتضح اتباع الباحث لمدخلين في ظل تطبيقه للتحليل الإضافي، من خلال إعادة تشغيل الفرض (ف٣) بالتحليل الأساسي، في ظل؛ تغيير معالجة المتغيرات الثانوية به، واستحداث متغيرات رقابية جديدة. وفيما يلي توضيح لنتائج التحليل الإضافي في ظل المدخلين:

<sup>(٣٨)</sup> ملحق رقم (٢): نتائج التشغيل الإحصائي في ظل التحليل الإضافي

## ج/١/١. النتائج في ظل تغيير معالجة المتغيرات الثانوية

وبدءاً بمستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية مجال الفرض (ف٤)، استهدف هذا الفرض اختبار مدى اختلاف تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعمله معاً على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية، باختلاف مستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية<sup>(٣٩)</sup>. وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار اللوجستي المتعدد، وفقاً للمعادلة التالية:

$$GCOA_{it} = \beta_0 + \beta_1 SPEC_{it} + \beta_2 Tenure_{it} + \beta_3 Dis_{it} + \beta_4 Dis * Spec_{it} + \beta_4 Dis * Tenure_{it} + \varepsilon_{it} \quad (7)$$

حيث: (GCOA; SPEC; Tenure; Dis) كما هو مشار إليه بالإحصاءات الوصفية، (Dis\*Spec; Dis\*Tenure) الأثر التفاعلي لمستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية، وكل من درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعمله. ولاختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم، كما يلي:

$H_0$ : لا يختلف تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعمله معاً على جودة حكمه المهني بشأن استمرارية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، باختلاف مستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية.

وفيما يلي مقارنة بين نتائج تشغيل نموذجي الانحدار في ظل معالجة مستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية كمتغير معدل للعلاقة مجال الفرض (ف٣)، مقارنة بمعالجته كمتغير رقابي، على النحو التالي:

<sup>(٣٩)</sup> سيتم قبول الفرض الرابع للبحث (ف٤) الخاص باختبار ما إذا كان هناك اختلاف لتأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعمله على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية، باختلاف مستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية، كفرض عدم إذا كانت القيمة الاحتمالية للأثر التفاعلي (Dis\*Spec) والأثر التفاعلي (Dis\*Tenure) أكبر من مستوى المعنوية المسموح به (0.05)، ورفضه إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من أو تساوي (0.05).

## جدول (٨) نتيجة اختبار الفرض الرابع للبحث (ف٤)

Model	Model with Dis as a Control variable				Model with Dis as Moderator variable			
	$\beta$	Wald	Sig	EXP (B)	$\beta$	Wald	Sig	EXP (B)
Constant	0.910	5.767	.016	2.483	-0.232	0.109	0.741	0.793
Spec	-0.561	11.718	.001	0.571	-0.357	1.470	0.225	0.700
Tenure	0.102	3.773	.052	1.107	0.327	7.064	0.008	1.387
Dis	-0.480	9.064	.003	0.619	0.439	0.726	0.394	1.551
Dis*spec	-	-	-	-	-0.173	0.485	0.486	0.841
Dis*Tenure	-	-	-	-	-0.182	4.091	0.043	0.833
-2Log Likelihood	594.614				590.373			
Chi-Square	27.475				31.717			
Sig (Chi-Square)	0.000				0.000			
Cox and Snell Square	0.059				0.068			
Nagelkerke R Square	0.079				0.091			

وبتحليل النتائج بالجدول رقم (٨) تبين صلاحية النموذج وزيادة القوة التفسيرية له في ظل الأخذ في الاعتبار لمستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية (Dis)، باختلاف طريقة معالجته مقارنة بتجاهله، وفقا لنتائج الفرض (ف٣) بالتحليل الأساسي<sup>(٤٠)</sup>، فضلا عن حدوث زيادة طفيفة بالقوة التفسيرية للنموذج بمقدار (0.009; 0.012) في ظل معالجة متغير (Dis) كمتغير معدل مقارنة بكونه متغير رقابي. وتحليل معاملات نموذج الانحدار، اتضح عدم معنوية التأثير السلبي لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات ووجود تأثير سلبي ومعنوي لطول فترة ارتباطه بعمله على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية، في ظل الأخذ في الاعتبار لمستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية، كمتغير معدل، وعليه فقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل جزئيا، القائل باختلاف تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعمله معا على جودة حكمه المهني بشأن استمرارية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، باختلاف مستوى

<sup>(٤٠)</sup> بلغت القوة التفسيرية للنموذج في ظل اختبار الفرض (ف٣)، في ظل التحليل الأساسي، (0.040; 0.053)



إفصاح الإدارة عن الاستمرارية، ومن ثم قبول الفرض الرابع للبحث (ف٤) جزئياً. وهو ما يتفق مع (Myers *et al.*, 2018; Nurbaiti and Permatasari, 2019) ويتناقض مع (Mayaw *et al.*, 2015; Krishnan *et al.*, 2015)

ويعتقد الباحث أنه على الرغم من زيادة القوة التفسيرية للنموذج في ظل معالجة مستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية، كمتغير معدل، والتي قد تنجم عن زيادة عدد معاملات نموذج الانحدار، وقبول الفرض (ف٤)، جزئياً، كنتيجة لعدم معنوية التأثير السلبي لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية، إلا أننا نعتقد بأفضلية معالجته كمتغير رقابي في سياق العلاقة التأثيرية مجال الفرض (ف٣) بالتحليل الأساسي، نظراً لقبول تأثيره، إحصائياً، كمتغير رقابي، وعدم إضفاء معالجته كمتغير معدل أي معلومات إضافية يمكن الاستناد عليها لتفسير نتائج اختبار الفرض، الأمر الذي يؤيد توجه الباحث في معالجة مستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية، كمتغير رقابي في ظل التحليل الأساسي.

أما فيما يتعلق بالوضع المالي لشركة عميل المراجعة ودرجة تعقد صناعته مجال السؤالين الفرعيين (س٢/أ؛ س٢/ب)، فقد تم اتباع نفس منهجية الإجابة على السؤال الأول للبحث (س١) بالتحليل الأساسي، من خلال إعادة تشغيل نموذج انحدار الفرض (ف٣) بعد الأخذ في الاعتبار للوضع المالي لشركة عميل المراجعة ودرجة تعقد صناعته، كل على حدا، كمتغيرات رقابية. ومقارنة ما تم التوصل إليه بنتائج اختبار الفرضين (ف٣/أ؛ ف٣/ب) بالتحليل الأساسي. وقد أظهرت النتائج عدم معنوية تأثير المتغيرين الرقابيين وهو ما أدى للإجابة على السؤالين الفرعيين (س٢/أ؛ س٢/ب) بـ "لا"، الأمر الذي يشير لأفضلية معالجتهما، كمتغيرات معدلة، خاصة في ظل قبول الفرض (ف٣/أ) والقبول الجزئي للفرض (ف٣/ب)، وهو ما يؤيد ما تبناه الباحث، في ظل التحليل الأساسي، لمعالجة تلك المتغيرات، وإظهار الأثر المتوقع لهما على العلاقة مجال الفرض (ف٣).

#### ج/٢/١ - النتائج في ظل استحداث متغيرات رقابية جديدة

بدءاً بدرجة التعثر المالي للسنة السابقة مجال السؤال (س٢/ج)، استهدف هذا السؤال اختبار مدى تأثير درجة التعثر المالي للسنة السابقة على جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن

الاستمرارية في سياق العلاقة التأثيرية مجال البحث بالفرض (ف3)<sup>(٤١)</sup>. وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار اللوجستي المتعدد، وفقاً للمعادلة التالية:

$$GCOA_{it} = \beta_0 + \beta_1 SPEC_{it} + \beta_2 Tenure_{it} + \beta_3 F.Des_i + \varepsilon_{it} \quad (8)$$

حيث: (GCOA; SPEC) كما هو مشار إليه بالإحصاءات الوصفية، (F.Des) درجة التعثر المالي للسنة السابقة. وفيما يلي مقارنة بين نتائج تشغيل نموذجي الانحدار في ظل وجود/ وعدم وجود درجة التعثر المالي للسنة السابقة، كمتغير رقابي، وذلك على النحو التالي:

جدول (٩) نتيجة الإجابة على السؤال الفرعي (س ٢/ج)

Model	Model without the Control Variables				Model with Fin. Dis as a Control variable			
	$\beta$	Wald	Sig	EXP (B)	$\beta$	Wald	Sig	EXP (B)
Constant	0.225	0.567	.451	1.253	0.188	0.352	.553	2.483
Rotation	0.115	4.893	.027	1.121	0.087	2.650	.104	1.107
Spec	-0.511	9.989	.002	0.600	-0.648	12.106	.001	0.571
Fin.Dis	-	-	-	-	0.041	6.209	.013	0.619
-2Log Likelihood	603.918				564.493			
Chi- Square	18.171				57.597			
Sig (Chi-Square)	0.000				0.000			
Cox and Snell Square	0.040				0.120			
Nagelkerke R Square	0.053				0.160			

وبتحليل النتائج بالجدول رقم (٩) اتضح معنوية النموذج وزيادة القوة التفسيرية له إلى (0.120; 0.160)، ووجود تأثير إيجابي ومعنوي لدرجة التعثر المالي للسنة السابقة على جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية بمقدار (0.041) عند قيمة احتمالية (0.013)، لذا تمت الإجابة على السؤال الفرعي (س ٢/ج) القائل: هل تؤثر درجة التعثر المالي للسنة السابقة على جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، في سياق العلاقة بين درجة تخصصه الصناعي وطول فترة ارتباطه بعمله من جهة وجودة حكمه

<sup>(٤١)</sup> سيتم الإجابة على السؤال الفرعي (س ٢/ج)، وفقاً لنفس قاعدة الإجابة على السؤال (س ١) بالتحليل الأساسي

المهني بشأن استمرارية تلك الشركات من جهة أخرى؟ ب "عم". وهو ما يتفق مع Wardayati *et al* (2017) ويتناقض مع Hapsoro and Santoso, (2018)

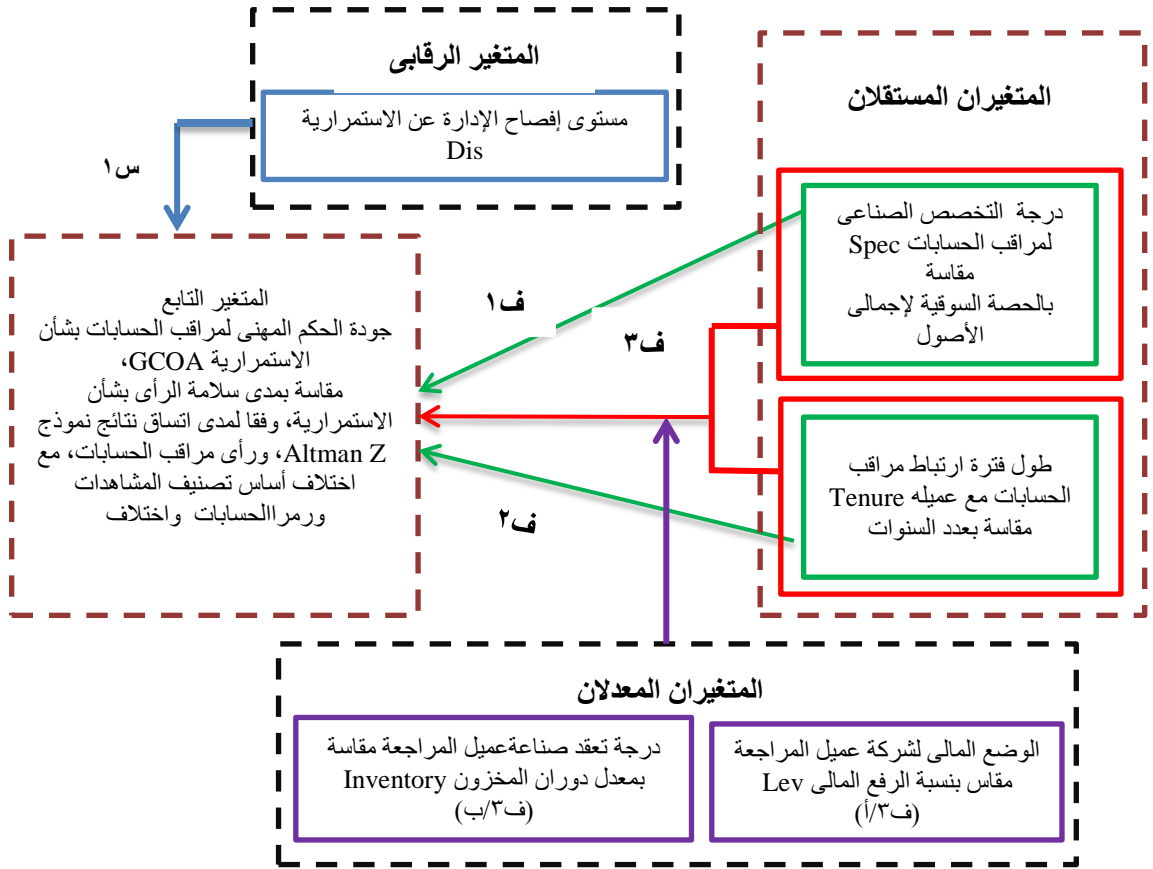
ويعتقد الباحث من تحليل النتائج السابقة، بإمكانية اعتبار درجة التعثر المالي للسنة السابقة، أحد المحددات ذات الصلة بشركة عميل المراجعة، الأكثر جوهرية في التأثير على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية، وهو ما يؤيد وجهه نظر الباحث بشأن ضرورة عدم تجاهل ذلك المتغير والتحقق من أثره المتوقع كمتغير رقابي، في سياق العلاقة التأثيرية مجال الفرض (ف ٣). أما فيما يتعلق بحجم شركة عميل المراجعة ونسبة السيولة السريعة مجال السؤالين الفرعيين (س ٢/د؛ س ٢/هـ)، فقد تم اتباع نفس المنهجية المشار إليها أعلاه. وقد أظهرت النتائج عدم معنوية تأثير حجم شركة العميل ومعنوية تأثير نسبة السيولة السريعة، وهو ما أدى للإجابة على السؤالين الفرعيين (س ٢/د؛ س ٢/هـ) ب ("لا"، "عم") على التوالي. الأمر الذي يدعم وجهه نظر الباحث بشأن وجود العديد من المحددات التي لا يمكن إغفال تأثيرها، عند التحقق من العلاقة التأثيرية مجال الفرض (ف ٣)، ويؤيد ضرورة اختبارها، بصورة أكثر شمولية، تنطوي على العديد من المحددات على مستوى منشأة المحاسبة والمراجعة ومستوى منشأة عميل المراجعة ومستوى بيئة الممارسة المهنية، إن أمكن.

#### د. تحليل الحساسية Sensitivity Analysis

لتقييم مدى قوة ومثانة Solidity النتائج التي تم التوصل إليها بالتحليل الأساسي، عن طريق التحقق من أثر اختلاف افتراضاته، تم إعادة اختبار فروض البحث، في ظل الاعتماد على مقياس بديل للمتغير التابع، جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، من خلال إعادة تصنيف مشاهدات الشركات التي أظهرت نتائج نموذج Altman Z Score وقوعها بالمنطقة الرمادية والتي تمثلت في (١١٣ مشاهدة)، واحتساب متوسط تلك القيم الذي بلغ (2.353)، وتصنيف المشاهدات الأكبر من متوسط القيم، كمشاهدات مستقرة مالياً، والعكس صحيح<sup>(٤٢)</sup> والاعتماد على نفس النهج المتبع بالتحليل الأساسي لتصنيف المشاهدات من حيث مدى جودة الحكم المهني لمراقب

<sup>(٤٢)</sup> وفقاً لتحليل مشاهدات الشركات الواقعة بالمنطقة الرمادية (١١١ مشاهدة)، بلغ عدد المشاهدات الأكبر من متوسط القيم (٥٤ مشاهدة) أي ما يعادل (٤٨%)، بينما بلغ عدد المشاهدات الأقل من المتوسط (٥٩ مشاهدة) أي ما يعادل (٥٢%)، وبناء على ذلك بلغ عدد مشاهدات الشركات المتعثرة مالياً حوالي (٤١%) أي ما يعادل (١٨٧ مشاهدة)، كما بلغ عدد مشاهدات الشركات المستقرة مالياً حوالي (٥٩%) أي ما يعادل (٢٦٧ مشاهدة) بدلا من (٢٣٩ مشاهدة)، (٢١٥ مشاهدة) على التوالي في ظل التصنيف المستخدم بالتحليل الأساسي، قياساً على دراسة Wardayati *et al* (2017)

الحسابات بشأن الاستمرارية، قياسا على (Tahinakis and Samarinas (2016). وذلك للوصول لأفضل تشيكة ممكنة من طرق القياس يمكن الاعتماد عليها لاختبار العلاقات التأثيرية، محل البحث، وتحديد المقياس الأكثر ملائمة، لجودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية في بيئة الممارسة المهنية المصرية. وفيما يلي توضيح لنموذج البحث في ظل تحليل الحساسية:



شكل (3) نموذج البحث في ظل تحليل الحساسية

المصدر (إعداد الباحث)

د/١: نتائج اختبار فروض البحث بتحليل الحساسية<sup>(٤٣)</sup>

فيما يتعلق باختبار الفرض الأول للبحث (ف١)، بشأن العلاقة بين درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وجودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية. تم إجراء تحليل الحساسية بصدده، وفقاً للمعادلة التالية:

$$GCOA_{it} = \beta_0 + \beta_1 SPEC_{it} + \varepsilon_{it} \quad (9)$$

وقد أظهرت نتائج التشغيل المبدئي عدم معنوية نموذج انحدار اختبار الفرض (ف١) في ظل الاعتماد على مختلف بدائل معالجة عدم المعنوية، المستند عليها بالتحليل الأساسي<sup>(٤٤)</sup>، وكان على الباحث أن يجد حلاً، لذا تم إعادة تشغيل الفرض (ف١) في ظل الاعتماد على مقياس بديل لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات<sup>(٤٥)</sup>، فيما يلي توضيح لنتائج اختبار الفرض الأول للبحث (ف١) في ظل تحليل الحساسية مقارنة بالنتائج في ظل التحليل الأساسي:

<sup>(٤٣)</sup> ملحق رقم (٣) نتائج التشغيل الإحصائي في ظل تحليل الحساسية.

<sup>(٤٤)</sup> على نفس النحو وبالانساق مع ما تم إجراءه بالتحليل الأساسي، بشأن اختبار الفرض (ف١)، أظهرت النتائج عدم معنوية نموذج الانحدار في ظل الاعتماد على الحصة السوقية لإجمالي الأصول، كمقياس لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، وذلك عند قيمة احتمالية (0.967)، لذا تم الاعتماد على لوغاريتم الحصة السوقية لإجمالي الأصول، كمقياس بديل، والذي أظهر استمرار عدم معنوية النموذج هو الآخر، وذلك عند قيمة احتمالية (0.406)، لذا تم استبعاد القيم الشاذة بالمقياس البديل لدرجة التخصص الصناعي، لتصبح عدد المشاهدات (٤٥٠)، وبإعادة تشغيل نموذج الانحدار اتضح استمرار عدم معنويته، وذلك عند قيمة احتمالية (0.161). وحتى يمكن اختبار الفرض (ف١) تم إعادة تشغيله بالاعتماد على نموذج Generalized Linear Model والذي أظهر هو الآخر عدم معنوية النموذج، عند قيمة احتمالية (0.161).

<sup>(٤٥)</sup> لمعالجة عدم معنوية النماذج السابقة، تم الاعتماد على مقياس بديل، يأخذ القيمة (١) إذا كانت قيمة الحصة السوقية لإجمالي الأصول أكبر من متوسط القيم، الذي بلغ (0.0535) ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك،، قياساً على النهج المتبع بدراسة Tahinakis and Samarinas (2016)، وتحليل المشاهدات اتضح تماثل تصنيف عدد المشاهدات التي حصلت على القيمة (١) التي بلغت (٢٧٣ مشاهدة) وعدد المشاهدات التي حصلت على القيمة (٠) التي بلغت (١٨١ مشاهدة)، مع تصنيف عدد المشاهدات من حيث جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات، وفقاً للمقياس البديل لجودة الحكم، المشار إليه أعلاه، الأمر الذي أشار لعدم القدرة على تشغيل نموذج الانحدار. لذا تم إعادة التشغيل في ظل تصنيف المشاهدات عند القيم (0.0435; 0.0235) والتي أظهرت نفس تصنيف المشاهدات عند القيمة (0.0535)، أيضاً. ولمعالجة ذلك تم إعادة التشغيل في ظل تصنيف المشاهدات عن القيمة (0.0135) والتي أظهرت تصنيف مختلف لعدد المشاهدات من حيث درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات يختلف عن تصنيف عدد المشاهدات من حيث جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات، الأمر الذي أمكن معاه إجراء التحليل الإحصائي.

## جدول (١٠) نتيجة اختبار الفرض الأول للبحث (ف ١)

Model	Fundamental Analysis			Sensitivity Analysis		
	$\beta$	Wald	Sig	$\beta$	Wald	Sig
Constant	0.726	13.748	.000	0.772	22.406	.000
Spec	-0.550	11.916	.001	-0.571	7.953	.005
Chi- Square	13.248			8.134		
Sig (Chi- Square)	0.000			0.004		
Cox and Snell Square	0.029			0.018		
Nagelkerke R Square	0.039			0.024		

وبالنظر للجدول رقم (١٠)، تبين صلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل الفرض (ف ١) في ظل التحليلين، فضلا عن انخفاض القوة التفسيرية للنموذج بمقدار (0.015; 0.011) بتحليل الحساسية مقارنة بالنتائج في ظل التحليل الأساسي. وتحليل معاملات نموذج الانحدار اتضح وجود تأثير سلبي ومعنوي لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية، بمقدار (-0.571) وذلك عند قيمة احتمالية (0.005) في ظل تحليل الحساسية، وبمقدار (-0.550) وذلك عند قيمة احتمالية (0.001) في ظل التحليل الأساسي. وعليه فقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، القائل بوجود تأثير لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على جودة حكمه المهني بشأن استمرارية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ومن ثم قبول الفرض الأول للبحث(ف ١)، في ظل التحليل الأساسي وتحليل الحساسية. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه(Chiang *et al* (2015)، وتتناقض مع (Hapsoro and Suryanto, 2017; Hapsoro and Santoso, 2018).

وبناء على ما سبق يتضح بأنه على الرغم من قبول الفرض (ف ١)، بشأن العلاقة التأثيرية لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات ودرجة حكمه المهني بشأن الاستمرارية، في ظل التحليل الأساسي وتحليل الحساسية، إلا أننا نعتقد بأفضلية المقاييس المستند عليها، لقياس المتغيرين المستقل والتابع، في ظل التحليل الأساسي، وملائمة استخدامهما معا لاختبار العلاقة التأثيرية في بيئة الممارسة المهنية، خاصة في ظل القيام بعدة محاولات لمحاولة توفيق المقاييس المستخدمة بتحليل الحساسية واللجوء للاعتماد على مقياس بديل آخر لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات.

أما فيما يتعلق باختبار الفرض (ف ٢)، بشأن اختبار أثر طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميله على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية، فقد تم إعادة تشغيله في ظل الاعتماد على المقياس البديل للمتغير التابع، على نفس النهج المشار إليه أعلاه، وقد أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي ومعنوي لطول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميله وثبات القوة التفسيرية للنموذج في ظل التحليل الأساسي وتحليل الحساسية، الأمر الذي أدى لقبول الفرض (ف ٢) في ظل التحليلين. وقد يرجع ذلك لعدم تأثير اختلاف تصنيف عدد المشاهدات من حيث تعثرها واستقرارها المالي الذي ينعكس بالتبعية على تصنيفها من حيث مدى جودة الحكم المهني، بصورة جوهرية، في ظل المقياسين الأساسيين والبديل للمتغير التابع.

وأخيرا بشأن اختبار الفرض (ف ٣)، الخاص باختبار أثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعميله على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية، وفرعياته (ف ٣/أ؛ ف ٣/ب)، الخاصة بمدى اختلاف العلاقة مجال الفرض (ف ٣) باختلاف الوضع المالي لشركة عميل المراجعة ودرجة تعقد صناعته، وكذلك الإجابة على السؤال الأول للبحث (س ١)، الخاص بمدى تأثير مستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية على جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية في سياق العلاقة التأثيرية مجال الفرض (ف ٣). فيتضح أنه كنتيجة للاستناد على مقياس بديل لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، في ظل اختبار الفرض (ف ١)، فقد تم إعادة تشغيل (ف ٣؛ ف ٣/أ؛ ف ٣/ب؛ س ١)، في ظل المقياس البديل لجودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، ومقياس درجة تخصصه الصناعي في ظل كل من؛ البديل الأول بلوغارتم الحصة السوقية لإجمالي الأصول، والبديل الثاني كمتغير وهمي (١، ٠) كما هو مشار إليه أعلاه.

وقد أظهرت النتائج قبول الفرض (ف ٣) جزئيا في ظل بدلي تحليل الحساسية، وقبول الفرض (ف ٣/أ) جزئيا بالبديل الأول لتحليل الحساسية وقبوله كليا بالبديل الثاني لتحليل الحساسية والتحليل الأساسي، وعدم اختلاف نتائج اختبار (ف ٣/ب؛ س ١) في ظل بدلي تحليل الحساسية والتحليل الأساسي. وعليه يعتقد الباحث بأفضلية وملائمة المقياس المستند عليها بالتحليل الأساسي لاختبار العلاقات التأثيرية مجال البحث.

## ٥. خلاصة اختبار الفروض والإجابة على أسئلة البحث في ظل كل من؛ التحليل الأساسي، التحليل الإضافي، وتحليل الحساسية

الفرص/ السؤال	صيغة الفروض البديلة الخاصة بالمتغيرات المستقلة والمعدلة والاسئلة الخاصة بالمتغيرات الرقابية		نتائج اختبار فروض البحث والإجابة على سؤاله في ظل تحليل الحساسية		نتائج اختبار فروض البحث والإجابة على سؤاله في ظل التحليل الإضافي
	النماذج البديلة في ظل		مقياس بدول لـ GCOA	مقياس بدول لـ GCOA SPEC	
	النموذج غير صالح لاختبار العلاقة	مقياس بدول لـ GCOA SPEC			
١ ف	تؤثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على جودة حكمه المهني بشأن استمرارية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.	تم قبوله	تم قبوله	تم قبوله	-
٢ ف	يؤثر طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعمله على جودة حكمه المهني بشأن استمرارية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.	تم قبوله	تم قبوله	تم قبوله	-
٣ ف	تؤثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعمله معاً على جودة حكمه المهني بشأن استمرارية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.	تم قبوله جزئياً	تم قبوله جزئياً	تم قبوله جزئياً	" - "
٣ ف/١	يختلف تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعمله معاً على جودة حكمه المهني بشأن استمرارية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، باختلاف الوضع المالي لشركة عميل المراجعة، مقياس بنسبة الرفع المالي.	تم قبوله جزئياً	تم قبوله	تم قبوله جزئياً	-
س ١/٢	هل يؤثر الوضع المالي لشركة عميل المراجعة مقياس بنسبة الرفع المالي على جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، في سياق العلاقة بين درجة تخصصه الصناعي وطول فترة ارتباطه بعمله من جهة وجودة حكمه المهني بشأن استمرارية تلك الشركات من جهة أخرى؟	-	-	-	لا
٣ ف/٣	يختلف تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعمله معاً على جودة حكمه المهني بشأن استمرارية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، باختلاف درجة تعقد صناعة عميل المراجعة مقياس بمعدل دوران المخزون.	تم قبوله جزئياً	تم قبوله جزئياً	تم قبوله جزئياً	-
س ٣/٢	هل تؤثر درجة تعقد صناعة عميل المراجعة مقياس بمعدل دوران المخزون على جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، في سياق العلاقة بين درجة تخصصه الصناعي وطول فترة ارتباطه بعمله من جهة وجودة حكمه المهني بشأن استمرارية تلك الشركات من جهة أخرى؟	-	-	-	تم قبوله جزئياً
٤ ف	يختلف تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعمله معاً على جودة حكمه المهني بشأن استمرارية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، باختلاف مستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية.	-	-	-	-
س ١	هل يؤثر مستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية على جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، في سياق العلاقة بين درجة تخصصه الصناعي وطول فترة ارتباطه بعمله من جهة وجودة حكمه المهني بشأن استمرارية تلك الشركات من جهة أخرى؟	نعم	نعم	نعم	-
س ٢/٢ ج	هل تؤثر درجة التعرّف المالي للسنة السابقة على جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، في سياق العلاقة بين درجة تخصصه الصناعي وطول فترة ارتباطه بعمله من جهة وجودة حكمه المهني بشأن استمرارية تلك الشركات من جهة أخرى؟	-	-	-	"نعم"
س ٤/٢	هل يؤثر حجم شركة عميل المراجعة على جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، في سياق العلاقة بين درجة تخصصه الصناعي وطول فترة ارتباطه بعمله من جهة وجودة حكمه المهني بشأن استمرارية تلك الشركات من جهة أخرى؟	-	-	-	"لا"
٥ ف/٢	هل تؤثر النسبة السوية السريعة على جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، في سياق العلاقة بين درجة تخصصه الصناعي وطول فترة ارتباطه بعمله من جهة وجودة حكمه المهني بشأن استمرارية تلك الشركات من جهة أخرى؟	-	-	-	"نعم"

## ٦/٥ - النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

فيما يتعلق بنتائج البحث في شقه النظري، فقد خلص الباحث لإمكانية تعريف جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، على أنها؛ قدرة مراقب الحسابات على التقييم الموضوعي للبدائل المتاحة، واختياره للبدائل الملائم للظروف المحيطة بمجال حكمه المهني بشأن



الاستمرارية، وذلك في ضوء التزامه بالمعايير المهنية وقواعد آداب وسلوكيات المهنة. وأفضلية الاعتماد على المقاييس النوعية، لقياسها. ووجود شبه اتفاق بشأن الدور التآثيرى لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعميله، بصورة منفردة أو مجتمعة، على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية.

أما فيما يتعلق بنتائج الدراسة التطبيقية، فقد خلص الباحث، في ظل التحليل الأساسي، إلى معنوية التأثير السلبي لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات ومعنوية التأثير الإيجابي لطول فترة ارتباطه بعميله، بصورة منفردة أو مجتمعة، على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية. فضلا عن اختلاف الأثر المجمع، بالعلاقة التآثيرية مجال الدراسة، كليا باختلاف الوضع المالي لشركة عميل المراجعة واختلافها جزئيا باختلاف درجة تعقد صناعته. وجود تأثير سلبي ومعنوي لمستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية على جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات في سياق العلاقة التآثيرية مجال الدراسة.

كما أشارت النتائج، في ظل التحليل الإضافي، إلى أفضلية معالجة، الوضع المالي لشركة عميل المراجعة ودرجة تعقد صناعته، كمتغيرات معدلة، وكذلك أفضلية معالجة مستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية، كمتغير رقابي، فضلا عن معنوية التأثير الإيجابي لكل من درجة التعثر المالي للسنة السابقة ونسبة السيولة السريعة وعدم معنوية التأثير الإيجابي لحجم شركة عميل المراجعة كمتغيرات رقابية، منفردة على جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية. وهو ما يؤيد توجه الباحث في تبينه المدخلين المعدل والرقابي بالتحليل الأساسي وكذلك تحققه من إمكانية وجود العديد من المحددات ذات الصلة بشركة عميل المراجعة، التي يمكنها التأثير بصورة جوهرية، أيضا، على جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات، في سياق العلاقة التآثيرية بين درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعميله، وتلك الجودة.

وأخيرا توصل الباحث في ظل تحليل الحساسية لأفضلية المقاييس المستند عليها بالتحليل الأساسي لاختبار العلاقات التآثيرية محل الدراسة، خاصة في ظل عدم وجود اختلاف جوهري في النتائج التي تم التوصل إليها، وعدم القدرة على اختبار العلاقة التآثيرية مجال الفرض (ف ١) إلا بعد القيام بتغيير طريقة قياس المتغيرين التابع والمستقل معا، الأمر الذي يؤيد توجه الباحث في اختياره لطريقة قياس المتغير التابع، في ظل التحليل الأساسي وملائمتها لطرق قياس المتغيرين المستقلين.

واستناداً على ما سبق، يوصى الباحث بضرورة دعم آليه الرقابة على منشآت المحاسبة والمراجعة من قبل هيئة الرقابة المالية، الأمر الذي ينعكس بصورة حتمية على جودة الحكم المهني لمراقبي الحسابات بصفة عامة وبشأن الاستمرارية بصفة خاصة، بدلا من صورية هذه الرقابة، و**ضرورة تفعيل** برامج الرقابة على الجودة من خلال إلزام منشآت المحاسبة والمراجعة بإعداد تقارير الشفافية ونشرها لأصحاب المصالح، كما **توصى الباحثة**، أيضا، ب**ضرورة نشر الوعي** لدى مختلف أصحاب المصالح بشأن المردود الإيجابي لجودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات عامة وبشأن استمرارية الشركات خاصة، والتي تنعكس بالتبعية على ترشيد عملية اتخاذ مختلف قراراتهم الاقتصادية، خاصة قرارى الاستثمار ومنح الائتمان.

**ذلك بالإضافة لضرورة** تطوير المقررات المحاسبية، بأقسام المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية، لتتضمن أحدث إصدارات لمعايير المراجعة الدولية ذات الصلة بالاستمرارية وكيفية تطبيقها وذلك لتوفير خريجين مؤهلين للتطبيق السليم لتلك المعايير، وضمان جودة أحكامهم المهنية. وأخيراً على هيئة الرقابة المالية وإدارة البورصة المصرية بناء والاحتفاظ بقواعد بيانات يتم تحديثها باستمرار بشأن الحصص السوقية لمنشآت المحاسبة والمراجعة وترتيبها وفقا لذلك، وكذا بيانات إحصائية بشأن فترات ارتباط مراقبي الحسابات بعملائهم.

**وختاماً فإننا نعتقد بأهمية اتجاه البحث المحاسبى فى مصر مستقبلاً نحو المجالات التالية؛**  
**أثر الأبعاد المالية** لمنشأة مراقب الحسابات على جودة حكمه المهني بشأن استمرارية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية- دراسة تطبيقية، **أثر جودة الحكم** المهني لمراقب الحسابات بشأن الإستمرارية على قيمة الشركة- دراسة تطبيقية على الشركات المالية المقيدة بالبورصة المصرية، **محددات جودة الحكم** المهني لمراقب الحسابات بشأن إستمرارية الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم- دراسة تجريبية، **أثر درجة التخصص** الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعمله على جودة حكمه المهني بشأن أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية- دراسة تجريبية. **المقدرة التقييمية الإضافية** لرأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية - دراسة تطبيقية.

## المراجع

### أولاً: المراجع العربية

أبوجبل، نجوى محمود أحمد. ٢٠١٧. تحليل العلاقة بين التناوب الإلزامي لمراقب الحسابات وجودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة جامعة عين شمس، ٤(١): ١٤٥-١٩٧.

السيد، محمود محمد. ٢٠١٨. أثر درجة الملاءة المهنية لمنشأة مراقب الحسابات على جودة أحكامه المهنية بشأن الإستمرارية وأمور المراجعة الأساسية والمعلومات الأخرى فى تقريره غير المعدل الجديد- دراسة تجريبية. رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة جامعة الاسكندرية.

الصيرفى، أسماء أحمد. ٢٠١٧. الخصائص التشغيلية للشركات كمتغيرات معدلة للعلاقة بين التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات وتكلفة الاقتراض- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة فى البورصة المصرية. *مجلة البحوث المحاسبية*، كلية التجارة جامعة طنطا، ٢: ١-٣٧.

أمين، أسامة ربيع. ٢٠٠٧. التحليل الإحصائي باستخدام SPSS الجزء الأول مهارات أساسية واختبارات الفروض الإحصائية المعلمية- اللامعلمية. الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة الإسكندرية.

خليل، هبة الله محمود. ٢٠١٧. أثر التزام مراقب الحسابات بمتطلبات توثيق المراجعة على سلامة أحكامه المهنية وحكم فاحص الرقابة على جودة التكليف- دراسة تجريبية. رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة جامعة الاسكندرية.

شحاته، السيد شحاته. ٢٠١٥. أثر خبرة مراقب الحسابات وحجم منشأته على جودة المراجعة الخارجية - دراسة تجريبية. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، ٥٢(٢): ١-٣٢.

طلخان، السيدة مختار عبد الغنى. ٢٠١٧. أثر تبنى معايير التقرير المالى الدولية على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقياس قيمة الشركة مع التطبيق على الشركات المقيدة

بالبورصة المصرية. رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية.

عباس، اية محمد عمرو. ٢٠١٧. أثر تفعيل المسئوليات الجديدة لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية على إدراك المستثمر المؤسسى لفجوة التوقعات وقراره بالاستثمار فى الأسهم- دراسة تجريبية. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة جامعة الاسكندرية.

على، عبدالوهاب نصر. ٢٠١٧. العلاقة بين التعثر المالى ووجود الغش بالقوائم المالية - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. بحث غير منشور مقدم للمؤتمر العلمى الأول لقسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

محمد، عمر السر الحسن. ٢٠١٨. أثر خصائص مكتب المراجعة على مستوى التخصص المهنى للمراجع الخارجى للحكم على استمرارية المنشأة: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة السودانية. *المجلة العربية للإدارة* ٣٨(٣): ٢١٥-٢٣١.

موسى، على محمد ومصطفى ساسى فتوحة. ٢٠١٦. التخصص الصناعى للمراجع ودوره فى تخفيض مخاطر المراجعة. *المجلة الجامعة* ٨: ٩١-١٢٠.

هندي، منير إبراهيم. ٢٠١٤. الإدارة المالية: مدخل تحليلى معاصر. المكتب العربى الحديث- الإسكندرية.

وزارة الاستثمار. ٢٠١٦. عرض القوائم المالية. معيار المحاسبة المصرى رقم (١) المعدل، قرار وزير الاستثمار رقم (٦٠٩). متاح على: [www.asa.gov.eg](http://www.asa.gov.eg).

\_\_\_\_\_ . ٢٠١٦. المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة. معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٨) المعدل، قرار وزير الاستثمار رقم (٦٠٩). متاح على: [www.asa.gov.eg](http://www.asa.gov.eg)

## ثانياً: المراجع الأجنبية

- Al Bhoor, A. Y., and B. A. Khamees. 2016. Audit Report Lag, Audit Tenure and Auditor Specialization: Empirical Evidence from Jordan. *Journal of Business Administration* 12(2): 459-479
- Arens, A. A., R. J. Elder, and M. S. Beasley. 2014. **Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach 14<sup>th</sup> Edition**. Upper Saddle River, NJ: Prentice- Hall.
- Australian Auditing and Assurance Standards Board (AUASB). 2009. **Overall Objectives of the Independent Auditor and the Conduct of an Audit in Accordance with Australian Auditing Standards**. Australian Auditing Standards No. 200 Available at: [www.legislation.gov.au](http://www.legislation.gov.au).
- Bergen, D. V. 2013. **Auditor Industry Specialization and Audit Quality**. Published a thesis in Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master, the Department of Accountancy, Tilburg School of Economics and Management, Tiburg University.
- Bills, K. I., D.C. Jater, and S. E. Stein. 2013. Auditor Industry Specialization and Evidence of Cost Efficiencies in Homogenous Industries. *The Accounting Review* 90(4): 1721-1754.
- Brown, S. V., and W. R. Knechel. 2016. Auditor- Client Compatibility and Audit Firm Selection. *Journal of Accounting Reseach* 54(3): 725-755.
- Budisantoso, T., Rahmawati, Bandi, and A. N. Probohudono. 2017. Audit Opinion Accuracy, Corporate Governance and Downward Auditor Switching: A Study of Association of Southeast Asian

Nations Economics Community. *International Journal of Economics and Financial* 7(5): 530-540.

Cahan, S. F., and J. Sun. 2015. The Effect of Audit Experience an Audit Fee and Audit Quality. *Journal of Accounting, Auditing and Finance* 30(1):78-100.

Cellica, L., and R. Kurnia. 2016. The Impact of Bankruptcy Prediction, Company's Financial Condition, Previous Year Audit Opinion, Firm Size and Audit Tenure Towarrds Auditor's Going Concern Opinion. *Accounting and Finance Review* 1(1): 51-58.

Chiang, H. T., S. L. Lin. 2012. Effect of Auditor's judgment and Specialization on their Differential Opinion between Semiannual and Annual Financial Reports. *Globel Journal of Business Research* 6(4): 1-22.

\_\_\_\_\_, and L. J. He. 2015. Implications of Auditor Characteristics and Directors' and Officers Liability Insurance for Going- Concern Audit Opinion: Evidence from Taiwan. *International Business Research* 8(5): 130-145.

Diaz, B. G., R. G. Fernandez, and A. L. Diaz. 2015. Auditor Tenure and Audit Quality in Spanish State- Owned Foundation. *Spanish Accounting Review* 18(2): 115-126.

Elder, R. J., S. Lowensohn, and J. L. Reck. 2015. Audit Firm Rotation, Auditor Specialization, and Audit Quality in the Municipal Audit Context. *Journal of Governmental & Nonprofit Accounting* 4: 73-100.

- Financial Accounting Standards Board (FASB). 2010. **Conceptual Framework for Financial Reporting: Chapter 1, "The Objective of General Purpose Financial Reporting", and Chapter 3, "Qualitative Characteristics of Useful Financial Information"**: Statement of Financial Accounting Concepts No. 8. Available at: [www.fasb.org](http://www.fasb.org).
- Gul, F. A., M. Khedmati, E. K. Y. Lim, and F. Navissi. 2018. Do Individual Auditors Affect Audit Quality? Evidence from Archival Data. *The Accounting Review* 88(1): 29-51.
- Ha, T. T., T. A. T. Nguyen, and T. T. Nguyen. 2016. Factors influencing the Auditor's Going Concern Opinion Decision. Available at: [www.researchgate.net](http://www.researchgate.net).
- Habib, A. 2013. A Meta-Analysis of the Determinants of Modified Audit Opinion Decisions. *Managerial Auditing Journal* 28(3): 184-216.
- Hapsoro, D., and T. Suryanto. 2017. Consequences of Going Concern Opinion for Financial Reports of Business Firms and Capital Markets with Auditor Reputation as a Moderation Variable: An Experimental Study. *European Research Studies Journal* XX(2A): 197-223.
- \_\_\_\_\_, and T. R. Santoso. 2018. Does Audit Quality Mediate the effect of Auditor Tenure, Abnormal Audit Fee and Auditor's Reputation on giving Going Concern Opinion?. *International Journal of Economics and financial* 8(1): 143-152.

Havasi, R., and R. Darabi. 2016. The Effect of Auditor's Industry Specialization on Quality of Financial Reporting of the Listed Companies in Tehran Stock Exchange. *Asian Social Science* 12(8): 92-103.

International Accounting Standard Board (IASB). 2017. **Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets**. International Accounting Standard No. 37. Available at: [www.iasb.org](http://www.iasb.org)

International Auditing and Assurance Standard Board (IAASB). 2009. **Planning an Audit of Financial Statements**. International Standard on Auditing No. 300. Available at: [www.ifac.org](http://www.ifac.org).

.....2009. **Overall Objectives of the Independent Auditor and the Conduct of An Audit in Accordance with International Standards on Auditing**. International Standard on Auditing No. 200. Available at: [www.ifac.org](http://www.ifac.org)

.....2009. **Identifying and Assessing the Risks of Material Misstatement Through Understanding the Entity and its Environment**. International Standard on Auditing No. 315. Available at: [www.ifac.org](http://www.ifac.org).

..... 2015. **Going Concern**. International Standard on Auditing No. 570 revised. Available at: [www.ifac.org](http://www.ifac.org)

Junaidi. J. Hartono, E. Suwardi, S. Miharjo, and B. Hartadi. 2016. Does Auditor Rotation Increase Auditor Independence?. *Gadjah Mada International Journal of Business* 18(3): 315-336.



- KPMG. 2014. **Elevating Professional Judgment in Auditing and Accounting: The KPMG Professional Judgment Framework**. Available at: [www.kpmg.org](http://www.kpmg.org).
- Krishnan, J., J. Krishnan, and E. Lee. 2018. Management Going Concern Reporting: Impact on Investors and Auditors. *Journal of Corporate Finance* 48: 597-614.
- Leidner, J. J., H. Lenz. 2017. Client's Business Risk, Public- Interest Entities, and Audit Fees: The Case of German Credit Institutions. *Internatinal Journal of Auditing* 21:324-338.
- Mahama, M. 2015. Detecting Corporate Fraud and Financial Distress using the Altman and Beneish Models the Case of Enron Corp. *Internatioanl Jouranl of Economics, Commerce and Management* III(1): 1-18.
- Masud, M, H., F. Anees, and H, Ahmed. 2017. Impact of Corporate Diversification on Earnings Management. *Journal of Indian Business Research* 9(2):82-106
- Mayew, W. J., M. Sethuraman, and M. Venkatachalam. 2015. MD&A Disclosure and the Firm's Ability to Continue as a Going Concern. *The Accounting Review* 90(4): 1621-1651.
- Mohamed, D. M., M. H. Habib. 2013. Auditor Independence, Audit Quality and the Mandatory Auditor Rotation in Egypt. Available at: [www.emeraldinsight.com](http://www.emeraldinsight.com).
- Myers, L. A., J. E. Shipman, Q. T. Swanquist, and R. L. Whited. 2018. Measuring the Market Response to Going Concern Modifications: the Importance of Disclosure Timing. *Review of Accounting Stidies* 23: 1512-1542.

- Narayanaswamy, R., and K. Raghunandan. 2019. The Effect of Mandatory Audit Firm Rotation on Audit Quality, Audit Fee and Audit Market Concentration: Evidence From India. **Working Paper**. Available at: [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com).
- New Zealand Auditing and Assurance Standards Board (NZAUASB). 2015. **Gong Concern**. International Standard on Auditing (New Zealand) (ISA-NZ) No. 570. Available at: [www.xrb.gov](http://www.xrb.gov).
- Nurbaiti, A., and N. A. Permatasari. 2019. The Effect of Audit Tenure, Disclosure, Financial Distress, and Previous year's Audit Opinion an Acceptance of Going Concern Audit Opinion. **HOLISTICA** 10(3): 37-52.
- Nurim, Y., and N. Harjanto. 2015. The Comparability of Outcome Feedback towards Experience on Internal Control Learning. **Review of Integrative Business and Economics Research** 4(2):61-80.
- Omidfar, M., and M. Moradi. 2015. The effect of Industry Specialization on Auditor's Opinion in Iran. **Mediterranean Journal of Social Sciences** 6(1): 399-408.
- Osman, M. N. H., A. R. Abdullatif, and O. T. San. 2016. The Issuance of Going Concern Opinion Process in Companies that hire Specializes Auditors. Available at: [www.academia.edu](http://www.academia.edu).
- Plumlee, R. D., B. A. Rixom, and A. J. Rosman. 2015. Training Auditors to Perform Analytical Procedures using Metacognitive Skills. **The Accounting Review** 90(1):351-369.

- Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB). 2015. **Considerations of Entity's Ability to Continue as a Going Concern**. Auditing Standard (AS) No. 2415. Available at: [www.pcaobus.org](http://www.pcaobus.org).
- Saha, S. S., and M. N. Roy. 2016. Framework of Audit Quality for Statutory Financial Audit: A Conceptual Review. *Research Journal of Finance and Accounting* 7(9): 78–88.
- Sarwoko, I., and S. Agoes. 2014. An Empirical Analysis of Auditor's Industry Specialization, Auditor's Independence and Audit Procedures on Audit quality: Evidence from Indonesia. *Procedia- Social and Behavioral Sciences* 164: 271–281.
- Sengers, T. 2017. **The Effect of Audit Partner and Firm Tenure on audit quality**. Published Thesis to Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Economics, Radboud University
- Setiawan, W. Y., and T. Iswari. 2016. The Effect of Job Cognition and Personality Type on Auditor Judgment. *Journal Siasat Bisnis* 20(1):14–23.
- Tahinakis, P., and M. Samarinas. 2016. The Incremental Information Content of Audit Opinion. *Journal of Applied Accounting Research* 17(2):139–169.
- Thabet, I. 2014. Business Risks and Auditor Decisions: Evidence from Tunisia. *African Journal Accounting, Auditing and Finance* 3(4): 308–328.

---

The Chinese Institute of Certified Public Accountants (CICPA). 2015. **Guidance on Professional Judgment**. Available at: [www.cicpa.org](http://www.cicpa.org).

Wardayati, S. M., A. B. Sulistiyo, R. El Junusi, Alamsyah, and L. U. Afnany. 2017. Impact of Companies' Financial Condition and Growth toward Acceptance of Going Concern Audit Opinion: Empirical Study at Company Listed in the Jakarta Islamic Index (JII). *Accounting and Finance Review* 2(3): 1-10.

## ملحق (١) نتائج التشغيل في ظل التحليل الأساسي

## نتائج الإحصاء الوصفي المبدئي

## Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
R	454	1.00	6.00	4.0220	1.86863
GC	454	.00	1.00	.6013	.49017
SPE	454	.00	.64	.0845	.13449
Valid N (listwise)	454				

## Correlations

		GCOA	SPCE	Tenure
GCOA	Pearson Correlation	1	.000	.122**
	Sig. (2-tailed)		.997	.009
	N	454	454	454
SPCE	Pearson Correlation	.000	1	-.248**
	Sig. (2-tailed)	.997		.000
	N	454	454	454
Tenure	Pearson Correlation	.122**	-.248**	1
	Sig. (2-tailed)	.009	.000	
	N	454	454	454

نتائج الإحصاء الوصفي بالاعتماد على اللوغارتم للحصة السوقية لإجمالي الأصول

قبل الاستبعاد

## Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
GCOA	454	.00	1.00	.5308	.49960
Tenure	454	1.00	6.00	4.0220	1.86863
Spec	454	.10	27.32	1.2974	2.19836
Valid N (listwise)	454				

## Correlations

		GCOA	Spec	Tenure
GCOA	Pearson Correlation	1	-.057-	.122**
	Sig. (2-tailed)		.225	.009
	N	454	454	454
Spec	Pearson Correlation	-.057-	1	-.013-
	Sig. (2-tailed)	.225		.784
	N	454	454	454
Tenure	Pearson Correlation	.122**	-.013-	1
	Sig. (2-tailed)	.009	.784	
	N	454	454	454

## نتائج الاحصاء الوصفي بعد الاستبعاد

## Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
GCOA	450	.00	1.00	.5311	.49959
Spec	450	.10	3.93	1.1032	.65572
Tenure	450	1.00	6.00	4.0178	1.86985
Valid N (listwise)	450				

## Correlations

	GCOA	Spec	Tenure
<b>Pearson Correlation</b>	1	-.170- <sup>**</sup>	.126 <sup>**</sup>
<b>GCOA Sig. (2-tailed)</b>		.000	.008
<b>N</b>	450	450	450
<b>Pearson Correlation</b>	-.170- <sup>**</sup>	1	-.141- <sup>**</sup>
<b>Spec Sig. (2-tailed)</b>	.000		.003
<b>N</b>	450	450	450
<b>Pearson Correlation</b>	.126 <sup>**</sup>	-.141- <sup>**</sup>	1
<b>Tenure Sig. (2-tailed)</b>	.008	.003	
<b>N</b>	450	450	450

\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

## نتائج الاحصاء الوصفي لكافة المتغيرات

## Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
GCOA	450	.00	1.00	.5311	.49959
Spec	450	.10	3.93	1.1032	.65572
Tenure	450	1.00	6.00	4.0178	1.86985
lev	450	.00	27.43	.5153	1.36419
inven	450	.00	794.46	12.7509	53.04607
Dis	450	.00	2.00	1.1978	.62857
Valid N (listwise)	450				

## Correlations

	GCOA	Spec	Tenure	lev	inven	Dis
<b>Pearson Correlation</b>	1	-.170- <sup>**</sup>	.126 <sup>**</sup>	-.054-	-.078-	-.137- <sup>**</sup>
<b>GCOA Sig. (2-tailed)</b>		.000	.008	.257	.099	.004
<b>N</b>	450	450	450	450	450	450
<b>Pearson Correlation</b>	-.170- <sup>**</sup>	1	-.141- <sup>**</sup>	-.025-	.082	-.072-
<b>Spec Sig. (2-tailed)</b>	.000		.003	.593	.081	.126

Tenure	N	450	450	450	450	450	450
	Pearson Correlation	.126**	-.141-**	1	-.120-*	.020	-.086-
	Sig. (2-tailed)	.008	.003		.011	.673	.067
lev	N	450	450	450	450	450	450
	Pearson Correlation	-.054-	-.025-	-.120-*	1	.014	.051
	Sig. (2-tailed)	.257	.593	.011		.768	.277
inven	N	450	450	450	450	450	450
	Pearson Correlation	-.078-	.082	.020	.014	1	-.011-
	Sig. (2-tailed)	.099	.081	.673	.768		.816
Dis	N	450	450	450	450	450	450
	Pearson Correlation	-.137-**	-.072-	-.086-	.051	-.011-	1
	Sig. (2-tailed)	.004	.126	.067	.277	.816	
	N	450	450	450	450	450	450

\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

\* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

### نتائج اختبار الفرض الأول (ف ١)

### في ظل قياس درجة التخصص الصناعي بالحصة السوقية

#### Omnibus Tests of Model Coefficients

	Chi-square	df	Sig.
Step	.000	1	.997
Step 1 Block	.000	1	.997
Model	.000	1	.997

#### Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	627.650 <sup>a</sup>	.000	.000

a. Estimation terminated at iteration number 2 because parameter estimates changed by less than .001.

#### Hosmer and Lemeshow Test

Step	Chi-square	df	Sig.
1	22.755	8	.004

#### Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)	95% C.I. for EXP(B)	
							Lower	Upper
Step 1 <sup>a</sup> Spec	-.003-	.700	.000	1	.997	.997	.253	3.931
Constant	.124	.111	1.241	1	.265	1.132		

a. Variable(s) entered on step 1: Spec

نتائج التشغيل في ظل الاعتماد على لوغاريتم الحصة السوقية لإجمالي الأصول، كقياس بديل، وقبل استبعاد القيم الشاذة

#### Omnibus Tests of Model Coefficients

	Chi-square	Df	Sig.
Step	1.533	1	.216
Step 1 Block	1.533	1	.216
Model	1.533	1	.216

#### Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	626.117 <sup>a</sup>	.003	.005

#### Hosmer and Lemeshow Test

Step	Chi-square	Df	Sig.
1	20.319	8	.009

#### Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)	95% C.I.for EXP(B)	
							Lower	Upper
Step 1 <sup>a</sup> Spec	-.057-	.050	1.301	1	.254	.945	.857	1.042
Constant	.196	.113	3.029	1	.082	1.217		

نتائج التشغيل في ظل الاعتماد على لوغاريتم الحصة السوقية لإجمالي الأصول، كقياس بديل، وقبل استبعاد القيم الشاذة

	Chi-square	Df	Sig.
Step	13.248	1	.000
Step 1 Block	13.248	1	.000
Model	13.248	1	.000

#### Model Summary

tep	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	608.841 <sup>a</sup>	.029	.039

#### Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)	95% C.I.for EXP(B)	
							Lower	Upper
Step 1 <sup>a</sup> Spec	-.550-	.159	11.916	1	.001	.577	.422	.789
Constant	.726	.196	13.748	1	.000	2.067		



## نتيجة اختبار الفرض الثاني (ف ٢)

## Omnibus Tests of Model Coefficients

	Chi-square	Df	Sig.
Step	6.801	1	.009
Step 1 Block	6.801	1	.009
Model	6.801	1	.009

## Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	620.849 <sup>a</sup>	.015	.020

## Hosmer and Lemeshow Test

Step	Chi-square	Df	Sig.
1	21.448	4	.000

## Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)	95% C.I.for EXP(B)	
							Lower	Upper
Step 1 <sup>a</sup> Tenure	.132	.051	6.729	1	.009	1.141	1.033	1.261
Constant	-.406-	.225	3.267	1	.071	.666		

## نتيجة اختبار الفرض الثالث (ف ٣)

## Omnibus Tests of Model Coefficients

	Chi-square	Df	Sig.
Step	18.171	2	.000
Step 1 Block	18.171	2	.000
Model	18.171	2	.000

## Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	603.918 <sup>a</sup>	.040	.053

a. Estimation terminated at iteration number 3 because parameter estimates changed by less than .001.

## Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)	95% C.I.for EXP(B)	
							Lower	Upper
Step 1 <sup>a</sup> SPEC	-.511-	.162	9.989	1	.002	.600	.437	.823
Tenure	.115	.052	4.893	1	.027	1.121	1.013	1.241
Constant	.225	.299	.567	1	.451	1.253		

a. Variable(s) entered on step 1: SPEC, Tenure

نتيجة اختبار فرعيات الفرض الثالث (ف ٣)

نتيجة اختبار الفرض الفرعي (ف ٣/أ)، الخاص بالوضع المالي لشركة العميل مقاس بنسبة الرفع المالي

## Omnibus Tests of Model Coefficients

	Chi-square	Df	Sig.
Step	43.437	5	.000
Step 1 Block	43.437	5	.000
Model	43.437	5	.000

## Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	578.653 <sup>a</sup>	.092	.123

a. Estimation terminated at iteration number 5 because parameter estimates changed by less than .001.

## Hosmer and Lemeshow Test

Step	Chi-square	Df	Sig.
1	29.214	8	.000

## Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)	95% C.I. for EXP(B)	
							Lower	Upper
Tenure	.267	.079	11.433	1	.001	1.306	1.119	1.524
Spec	.228	.313	.530	1	.467	1.256	.680	2.318
Lev	2.171	.538	16.297	1	.000	8.768	3.056	25.159
Lev*Ten	-.435-	.153	8.138	1	.004	.647	.480	.873
Lev*Spec	-1.808-	.718	6.338	1	.012	.164	.040	.670
Constant	-.587-	.366	2.567	1	.109	.556		

a. Variable(s) entered on step 1: r, s, lev, lev, levs.

نتيجة اختبار الفرض الفرعي (ف ٣/ب)، الخاص بدرجة تعقد صناعة العميل مقاسة بمعدل دوران المخزون

## Omnibus Tests of Model Coefficients

	Chi-square	Df	Sig.
Step	49.322	5	.000
Step 1 Block	49.322	5	.000
Model	49.322	5	.000

**Model Summary**

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	572.767 <sup>a</sup>	.104	.139

a. Estimation terminated at iteration number 8 because parameter estimates changed by less than .001.

**Hosmer and Lemeshow Test**

Step	Chi-square	Df	Sig.
1	9.491	8	.303

**Variables in the Equation**

	B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)	95% C.I. for EXP(B)		
							Lower	Upper	
Step 1 <sup>a</sup>	Tenure	.250	.061	16.966	1	.000	1.284	1.140	1.446
	Spec	-.182-	.225	.656	1	.418	.833	.536	1.295
	Inven	.072	.033	4.701	1	.030	1.075	1.007	1.148
	Inven*Ten	-.016-	.004	13.447	1	.000	.984	.976	.993
	Inven*Spec	-.043-	.032	1.811	1	.178	.958	.901	1.020
	Constant	-.442-	.355	1.552	1	.213	.643		

a. Variable(s) entered on step 1: r, s, in, inr, ins.

نتيجة الإجابة على السؤال الرئيسي (س ١) الخاص بمستوى افصاح الإدارة  
عن الاستمرارية

**Omnibus Tests of Model Coefficients**

	Chi-square	Df	Sig.
Step	27.475	3	.000
Step 1 Block	27.475	3	.000
Model	27.475	3	.000

**Model Summary**

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	594.614 <sup>a</sup>	.059	.079

a. Estimation terminated at iteration number 4 because parameter estimates changed by less than .001.

**Hosmer and Lemeshow Test**

Step	Chi-square	Df	Sig.
1	15.388	8	.052

## Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)	95% C.I.for EXP(B)	
							Lower	Upper
Step 1 <sup>a</sup> Spec	-.561-	.164	11.718	1	.001	.571	.414	.787
Tenure	.102	.052	3.773	1	.052	1.107	.999	1.227
Dis	-.480-	.159	9.064	1	.003	.619	.453	.846
Constant	.910	.379	5.767	1	.016	2.483		

a. Variable(s) entered on step 1: s1, r, dis.

## ملحق (٢) نتائج التشغيل الإحصائي في ظل التحليل الإضافي

❖ نتائج التشغيل في ظل تغيير معالجة المتغيرات الثانوية

نتيجة تشغيل الفرض (ف ٤)، الخاص بمستوى افصاح الإدارة عن الاستمرارية، في ظل

معالجته كمتغير معدل

## Omnibus Tests of Model Coefficients

	Chi-square	Df	Sig.
Step	31.717	5	.000
Step 1 Block	31.717	5	.000
Model	31.717	5	.000

## Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	590.373 <sup>a</sup>	.068	.091

a. Estimation terminated at iteration number 4 because parameter estimates changed by less than .001.

## Hosmer and Lemeshow Test

Step	Chi-square	Df	Sig.
1	12.804	8	.119

## Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)	95% C.I.for EXP(B)	
							Lower	Upper
Step 1 <sup>a</sup> Spec	-.357-	.295	1.470	1	.225	.700	.393	1.246
Tenure	.327	.123	7.064	1	.008	1.387	1.090	1.765
Dis	.439	.515	.726	1	.394	1.551	.565	4.256
Dis*Tenu	-.182-	.090	4.091	1	.043	.833	.698	.994
Dis*Spec	-.173-	.248	.485	1	.486	.841	.518	1.368
Constant	-.232-	.700	.109	1	.741	.793		

a. Variable(s) entered on step 1: s1, r, dis, disr, diss.

نتيجة الإجابة على السؤال الفرعي (س ٢/أ)، الخاص بالوضع المالي لشركة عميل  
المراجعة، في ظل معالجته كمتغير رقابي

#### Omnibus Tests of Model Coefficients

	Chi-square	Df	Sig.
Step	19.219	3	.000
Step 1 Block	19.219	3	.000
Model	19.219	3	.000

#### Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	602.870 <sup>a</sup>	.042	.056

#### Hosmer and Lemeshow Test

Step	Chi-square	Df	Sig.
1	33.252	8	.000

#### Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)	95% C.I. for EXP(B)	
							Lower	Upper
Step 1 <sup>a</sup> Tenure	.107	.052	4.213	1	.040	1.113	1.005	1.234
Spec	-.518	.162	10.221	1	.001	.596	.434	.818
Lev	-.089	.108	.675	1	.411	.915	.741	1.131
Constant	.306	.312	.962	1	.327	1.357		

a. Variable(s) entered on step 1: r, s, lev.

نتيجة الإجابة على السؤال الفرعي (س ٢/ب)، الخاص بدرجة تعقد صناعة عميل  
المراجعة، في ظل معالجته كمتغير رقابي

#### Omnibus Tests of Model Coefficients

	Chi-square	Df	Sig.
Step	20.349	3	.000
Step 1 Block	20.349	3	.000
Model	20.349	3	.000

#### Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	601.740 <sup>a</sup>	.044	.059

#### Hosmer and Lemeshow Test

Step	Chi-square	Df	Sig.
1	17.542	8	.025

## Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)	95% C.I.for EXP(B)	
							Lower	Upper
Step 1 <sup>a</sup> Tenure	.116	.052	5.013	1	.025	1.124	1.015	1.244
Spec	-.488-	.161	9.178	1	.002	.614	.447	.842
In	-.003-	.002	1.685	1	.194	.997	.992	1.002
Constant	.230	.300	.587	1	.444	1.258		

a. Variable(s) entered on step 1: r, s, in.

❖ نتائج التشغيل في ظل استحداث المتغيرات الجديدة

نتيجة الإجابة على السؤال الفرعي (س ٢/ج)، الخاص بدرجة التعثر المالي للسنة السابقة، في ظل معالجته كمتغير رقابي

## Omnibus Tests of Model Coefficients

	Chi-square	Df	Sig.
Step	57.597	3	.000
Step 1 Block	57.597	3	.000
Model	57.597	3	.000

## Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	564.493 <sup>a</sup>	.120	.160

## Hosmer and Lemeshow Test

Step	Chi-square	Df	Sig.
1	28.517	8	.000

## Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)	95% C.I.for EXP(B)	
							Lower	Upper
Step 1 <sup>a</sup> R	.087	.053	2.650	1	.104	1.091	.982	1.212
S	-.648-	.186	12.106	1	.001	.523	.363	.754
Des	.041	.016	6.209	1	.013	1.042	1.009	1.076
Constant	.188	.317	.352	1	.553	1.207		

نتيجة الإجابة على السؤال الفرعي (س ٢/د)، الخاص بحجم شركة عميل المراجعة،  
في ظل معالجته كمتغير رقابي

#### Omnibus Tests of Model Coefficients

	Chi-square	Df	Sig.
Step	18.523	3	.000
Step 1 Block	18.523	3	.000
Model	18.523	3	.000

#### Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	603.566 <sup>a</sup>	.040	.054

#### Hosmer and Lemeshow Test

Step	Chi-square	Df	Sig.
1	55.977	8	.000

#### Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)	95% C.I. for EXP(B)	
							Lower	Upper
Step 1 <sup>a</sup> R	.123	.054	5.237	1	.022	1.131	1.018	1.257
S	-.529-	.166	10.167	1	.001	.589	.425	.816
Size	.091	.153	.351	1	.553	1.095	.811	1.479
Constant	-.577-	1.386	.173	1	.677	.561		

a. Variable(s) entered on step 1: r, s, size.

نتيجة الإجابة على السؤال الفرعي (س ٢/هـ)، الخاص بنسبة السيولة السريعة،  
في ظل معالجته كمتغير رقابي

#### Omnibus Tests of Model Coefficients

	Chi-square	Df	Sig.
Step	53.946	3	.000
Step 1 Block	53.946	3	.000
Model	53.946	3	.000

#### Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	568.143 <sup>a</sup>	.113	.151

#### Hosmer and Lemeshow Test

Step	Chi-square	Df	Sig.
1	20.085	8	.010

## Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)	95% C.I.for EXP(B)	
							Lower	Upper
Step 1 <sup>a</sup> R	.085	.054	2.534	1	.111	1.089	.980	1.209
S	-.639	.183	12.114	1	.001	.528	.369	.757
So	.051	.017	8.887	1	.003	1.052	1.018	1.088
Constant	.241	.311	.601	1	.438	1.273		

a. Variable(s) entered on step 1: r, s, so.

ملحق (٣) نتائج التشغيل الإحصائي في ظل تحليل الحساسية

نتائج تشغيل الفرض الأول (ف ١)

في ظل الاعتماد على الحصة السوقية لإجمالي الأصول

## Omnibus Tests of Model Coefficients

	Chi-square	Df	Sig.
Step	.002	1	.967
Step 1 Block	.002	1	.967
Model	.002	1	.967

## Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	610.603 <sup>a</sup>	.000	.000

## Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)	95% C.I.for EXP(B)	
							Lower	Upper
Step 1 <sup>a</sup> Spec	.030	.714	.002	1	.967	1.030	.254	4.176
Constant	.408	.113	13.011	1	.000	1.504		

a. Variable(s) entered on step 1: spe1.

في ظل الاعتماد على لوغارتيم الحصة السوقية لإجمالي الأصول، قبل استبعاد القيم الشاذة

## Omnibus Tests of Model Coefficients

	Chi-square	Df	Sig.
Step	.689	1	.406
Step 1 Block	.689	1	.406
Model	.689	1	.406

## Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	609.915 <sup>a</sup>	.002	.002



## Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)	95% C.I.for EXP(B)	
							Lower	Upper
Step 1 <sup>a</sup> Spec	-.036-	.044	.670	1	.413	.965	.885	1.051
Constant	.458	.112	16.836	1	.000	1.580		

في ظل الاعتماد على لوغارتيم الحصة السوقية لإجمالي الأصول، بعد استبعاد القيم الشاذة

## Omnibus Tests of Model Coefficients

	Chi-square	Df	Sig.
Step	1.964	1	.161
Step 1 Block	1.964	1	.161
Model	1.964	1	.161

## Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	602.926 <sup>a</sup>	.004	.006

## Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)	95% C.I.for EXP(B)	
							Lower	Upper
Step 1 <sup>a</sup> Spec	-.203-	.145	1.971	1	.160	.816	.614	1.084
Constant	.641	.188	11.588	1	.001	1.898		

نتائج التشغيل في ظل نموذج Generalized Linear model

Omnibus Test<sup>a</sup>

Likelihood Ratio Chi-Square	df	Sig.
1.964	1	.161

## Parameter Estimates

Parameter	B	Std. Error	95% Wald Confidence Interval		Hypothesis Test		
			Lower	Upper	Wald Chi-Square	Df	Sig.
(Intercept)	-.641-	.1871	-1.007-	-.274-	11.724	1	.001
SPEC (Scale)	.203 1 <sup>a</sup>	.1434	-.078-	.484	2.014	1	.156

## نتيجة تشغيل الفرض الثاني (ف ٢)

## Omnibus Tests of Model Coefficients

	Chi-square	Df	Sig.
Step	6.855	1	.009
Step 1 Block	6.855	1	.009
Model	6.855	1	.009

## Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	603.750 <sup>a</sup>	.015	.020

## Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)	95% C.I.for EXP(B)	
							Lower	Upper
Step 1 <sup>a</sup> Tenure	.135	.052	6.797	1	.009	1.144	1.034	1.266
Constant	-.125-	.225	.307	1	.579	.883		

a. Variable(s) entered on step 1: rotation2.

نتيجة تشغيل الفرض الثالث (ف ٣) وفرعياته (ف ٣/أ؛ ف ٣/ب) والسؤال الرئيسي (س ١)  
البديل الأول: نتيجة تشغيل الفرض (ف ٣)

## Omnibus Tests of Model Coefficients

	Chi-square	Df	Sig.
Step	11.546	2	.003
Step 1 Block	11.546	2	.003
Model	11.546	2	.003

## Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	599.059 <sup>a</sup>	.025	.034

## Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)	95% C.Lfor EXP(B)	
							Lower	Upper
Step 1 <sup>a</sup> Tenure	.100	.054	3.406	1	.065	1.105	.994	1.229
Spec	-.457-	.212	4.638	1	.031	.633	.418	.960
Constant	.302	.301	1.008	1	.315	1.352		

## نتيجة تشغيل الفرض الفرعي (ف/٣/أ)

## - Omnibus Tests of Model Coefficients

		Chi-square	Df	Sig.
Step 1	Step	23.919	5	.000
	Block	23.919	5	.000
	Model	23.919	5	.000

## Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	580.971 <sup>a</sup>	.052	.070

## Variables in the Equation

		B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)	95% C.I.for EXP(B)	
								Lower	Upper
Step 1 <sup>a</sup>	Tenure	.278	.079	12.300	1	.000	1.320	1.130	1.542
	Spec	.250	.292	.734	1	.392	1.284	.725	2.274
	Lev	1.393	.460	9.162	1	.002	4.028	1.634	9.930
	Lev*Ter	-.402-	.147	7.458	1	.006	.669	.501	.893
	Lev*Spec	-.842-	.558	2.281	1	.131	.431	.144	1.285
	Constant	-.510-	.364	1.966	1	.161	.600		

## نتيجة تشغيل الفرض الفرعي (ف/٣/ب)

## Omnibus Tests of Model Coefficients

		Chi-square	Df	Sig.
Step 1	Step	28.395	5	.000
	Block	28.395	5	.000
	Model	28.395	5	.000

## Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	576.496 <sup>a</sup>	.061	.083

## Variables in the Equation

		B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)	95% C.I.for EXP(B)	
								Lower	Upper
Step 1 <sup>a</sup>	Tenure	.235	.061	15.002	1	.000	1.266	1.123	1.426
	Spec	-.136-	.183	.556	1	.456	.873	.610	1.248
	Inven	.025	.022	1.290	1	.256	1.025	.982	1.070
	In*Tenure	-.010-	.004	6.104	1	.013	.991	.983	.998
	In*Spec	.006	.013	.198	1	.656	1.006	.980	1.033
	Constant	-.318-	.337	.893	1	.345	.728		

## نتيجة الإجابة على السؤال الرئيسي (س ١)

## Omnibus Tests of Model Coefficients

	Chi-square	Df	Sig.
Step	16.286	3	.001
Step 1 Block	16.286	3	.001
Model	16.286	3	.001

## Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	588.604 <sup>a</sup>	.036	.048

## Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)	95% C.I.for EXP(B)	
							Lower	Upper
Step 1 <sup>a</sup> SPEC	-.188-	.149	1.602	1	.206	.828	.619	1.109
Tenure	.121	.053	5.182	1	.023	1.128	1.017	1.252
Dis	-.261-	.093	7.898	1	.005	.770	.642	.924
Constant	.547	.344	2.518	1	.113	1.727		

## البديل الثاني: نتيجة تشغيل الفرض (ف ٣)

## Omnibus Tests of Model Coefficients

	Chi-square	Df	Sig.
Step	8.331	2	.016
Step 1 Block	8.331	2	.016
Model	8.331	2	.016

## Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	596.559 <sup>a</sup>	.018	.025

## Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)	95% C.I.for EXP(B)	
							Lower	Upper
Step 1 <sup>a</sup> Spec	-.153-	.147	1.090	1	.296	.858	.643	1.144
Tenure	.132	.052	6.325	1	.012	1.141	1.030	1.265
Constant	.061	.296	.043	1	.835	1.063		

a. Variable(s) entered on step 1: sep2, ro2.

## نتيجة تشغيل الفرض الفرعي (ف ٣/أ)

## Omnibus Tests of Model Coefficients

	Chi-square	Df	Sig.
Step	33.921	5	.000
Step 1 Block	33.921	5	.000
Model	33.921	5	.000

## Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	576.683 <sup>a</sup>	.072	.097

## Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)	95% C.I. for EXP(B)	
							Lower	Upper
Tenure	.357	.087	16.982	1	.000	1.430	1.206	1.694
SPec	-.941-	.288	10.656	1	.001	.390	.222	.687
LEV	1.118	.341	10.723	1	.001	3.057	1.566	5.968
LEV*Spec	1.226	.431	8.100	1	.004	3.407	1.465	7.927
LEV*Tenur	-.600-	.157	14.663	1	.000	.549	.403	.746
Constant	-.290-	.352	.682	1	.409	.748		

## نتيجة تشغيل الفرض الفرعي (ف ٣/ب)

## Omnibus Tests of Model Coefficients

	Chi-square	Df	Sig.
Step	32.108	5	.000
Step 1 Block	32.108	5	.000
Model	32.108	5	.000

## Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	578.497 <sup>a</sup>	.068	.092

## Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)	95% C.I. for EXP(B)	
							Lower	Upper
Tenure	.193	.062	9.723	1	.002	1.213	1.074	1.369
SPEC	-.538-	.246	4.783	1	.029	.584	.361	.946
INV	.000	.028	.000	1	.988	1.000	.947	1.055
INV*Tenur	-.008-	.004	4.455	1	.035	.992	.985	.999
INV*Spec	.033	.023	2.131	1	.144	1.033	.989	1.080
Constant	.041	.344	.014	1	.906	1.041		

a. Variable(s) entered on step 1: R, SPE, INV, INVR, INVS.

## نتيجة الإجابة على السؤال الرئيسي (س ١)

## Omnibus Tests of Model Coefficients

	Chi-square	Df	Sig.
Step	18.874	3	.000
Step 1 Block	18.874	3	.000
Model	18.874	3	.000

## Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	591.731 <sup>a</sup>	.041	.055

## Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)	95% C.I.for EXP(B)	
							Lower	Upper
Step 1 <sup>a</sup>								
Tenure	.099	.055	3.269	1	.071	1.104	.992	1.229
Spec	-.349-	.217	2.593	1	.107	.705	.461	1.079
Dis	-.436-	.163	7.179	1	.007	.647	.470	.890
Constant	.770	.351	4.802	1	.028	2.159		